مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (١٥) ذو القعدة ١٤٤٢هـ - يوليو ٢٠٢١م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

- إسماعيل إسف دانكوما
- د. مصطفى موسى محمد علي
- د. محمود زكريا محمود إبراهيم
- د. هارون باه
- د. سمية رمدوم
- نداء السيد حسن محمد
- محمد أغ إسماعيل
- د. عبير ذكي

متابعات إفريقية

العدد (١٥)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

- **انتخابات ٢٠٢٠ وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى**
إسماعيل إسف دانكوما - باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - بانغي..... ٨

- **أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م**
د. مصطفى موسى محمد علي - نائب مدير معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية - جامعة أم درمان الإسلامية - أم درمان. ٢٢

- **الاستجابة الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات: ما بين النظرية والتطبيق**
د. محمود زكريا محمود إبراهيم - نائب مدير مركز حوض النيل بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - القاهرة..... ٣٠

- **الغابون: قرار الانضمام إلى رابطة الكومنولث... الدلالات والمآل**
د. هارون باه – باحث سنغالي متخصص في الشؤون الإفريقية - زيغنشور..... ٤١

- **الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور**
د. سمية رمدوم - باحثة في العلاقات الدولية - الجزائر. ٥٠

- **السياسات الأمريكية في عهد «بايدن» لمواجهة النفوذ الصيني في إفريقيا**
نداء السيد حسن محمد - باحثة متخصصة بالعلاقات الدولية - القاهرة..... ٥٩

- **مالي: المرحلة الانتقالية الثانية: الفرص والتحديات**
محمد أغ إسماعيل - باحث متخصص في شؤون مالي - باماكو. ٦٨

- **ما بين التصوف والنفوذ الإيراني: معضلة غرب إفريقيا الجديدة**
د. عبير ذكي - باحثة سياسية - القاهرة. ٧٧

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٤٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجموعة مؤلفين
متابعات إفريقية./ مجموعة مؤلفين.- الرياض، ١٤٤٢هـ

٨٥ ص؛ ١٦,٥ x ٢٣سم (سلسلة؛ ١٥)

ردمك: ٩_٩١_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

١- إفريقيا - تاريخ ٢- إفريقيا - الأحوال السياسية ٣- إفريقيا - الأحوال الاقتصادية أ. العنوان ب. السلسلة

ديوي ٩٦٠ ١٤٤٢/١٠٤٨٨

رقم الإيداع: ١٤٤٢/١٠٤٨٨
ردمك: ٩_٩١_٨٢٦٨_٦٠٣_٩٧٨

ساره الجنتي
تحرير

بدر الخرعان
مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

كلمة المحرر

يطرح هذا العدد مجموعة من الملفات التي تتعلق بالتوترات الإثنية والسياسية والدينية المرتبطة بالتدخل الأجنبي واستجابة المجتمعات والنخب الإفريقية لها؛ وذلك خاصة في غرب القارة ووسطها، وما ينتج عن ذلك من نزاعات وإخلالات أمنية ومجتمعية تنعكس على مجال التنمية. ثم -فيما بعد- تأتي مرحلة عودة الوعي والتوجه نحو استعادة مسار الإعمار والبناء. معضلات تواجهها بعض الدول الإفريقية تكاد تكون بصفة دورية.

ظهرت مثل هذه الإشكالات أو النزاعات بمناسبة الانتخابات الرئاسية في جمهورية إفريقيا الوسطى؛ حيث انفجر العنف المسلح وعادت المواجهات الدامية إلى البلاد، وتحالف خصوم الأمس ضد النظام القائم في بانغي. ومهما تكن الأسباب الداخلية لمثل هذه النزاعات وخطورتها وعمق الانقسامات الإثنية إلا أن التدخلات الخارجية أسهمت بصورة أو بأخرى في نكث تعميق الجراح داخل المجتمع الواحد.

صورة من هذه التدخلات نجدها في ما يحدث في مالي؛ فالانقلاب الثاني الذي قاده أسمي غويتا على الرئيس باناداو والإطاحة به وبرئيس وزرائه يعود في العمق إلى عوامل تتظافر فيها الداخلية والخارجية. لذلك كان رد فرنسا غير متوقع؛ لأن مصالحها متضررة مما حدث، وهو رد فعل يختلف عن موقفها تجاه ما حدث في تشاد على إثر مقتل إدريس ديبي وتسلُّم السلطةِ ابنُه محمد إدريس ديبي.

هنا تمت الإشارة إذن إلى فصول من منافسة روسيا للنفوذ التقليدي الفرنسي في عدة أقاليم من القارة الإفريقية؛ لكن يوجد في إفريقيا تنافس بين قوتين أخريين إحداهما حديثة العهد نسبيًّا بالتوجه نحو القارة وهي الصين؛ في مواجهة وجود شبه تقليدي وهو التابع للولايات الأمريكية المتحدة. لقد تراجع نفوذ هذه الأخيرة في السنوات الأخيرة، في حين تتقدم كل من الصين وروسيا بخطوات أكيدة. فما إستراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة في مواجهة الصين في إفريقيا؟

تنافس قوى دولية وأخرى إقليمية على النفوذ في دول وأقاليم القارة السمراء؛ فإيران تمكنت منذ سنوات من إيجاد موقع قدم لها في شرق وغرب إفريقيا، وكانت دولة المغرب من أكثر القوى الإقليمية التي تفطنت لتسرب النفوذ الإيراني إلى بعض دول الساحل وغرب القارة. واليوم التنافس على أشده لتفعيل القوى الناعمة في المنطقة بين الدولتين. مجال النشاط الطُرقي في المنطقة يشكل حلبة الصراع. وتعد الجزائر القوة الإقليمية النشطة أيضا في هذا الإقليم؛ إلا أن الإقليم يخضع لعوامل عدّة ومتداخلة. من بينها ظهور فواعل وتوجهات محلية تعي طبيعة التنافس والصراع وأهمية دور الأطراف المحلية في تأمين المنطقة من كل هذه الصراعات والأطماع، فتحاول التحرر من الضغوط التي تمارسها القوى المؤثرة تقليديا (انضمام الغابون للكومنولث). في حين تتجه الحكومات نحو الاستفادة من هذا التدافع الدولي والإقليمي لتحقيق مكاسب تنموية مرحلية وإستراتيجية لكنها محفوفة بالمخاطر.

انتخابات ٢٠٢٠ وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى

إسماعيل إسف دانكوما - باحث متخصص في الشؤون الإفريقية - بانغي.

للديمقراطية أركان رئيسة يجب توفُّرها في الدولة المنشود منها إجراؤها، وتعد الانتخابات النزيهة والحرّة من أهم الأركان التي يُمكن الاعتماد عليها من أجل دعم البنية التحتية للديمقراطية(١)؛ لكونها وسيلة لمنع البعض من تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، وتحدّ من احتكار السّلطة لصالح فئةٍ معيّنةٍ؛ لذلك يتحتم على جميع القوى السياسية في الدولة المساهمة في الحفاظ على الأمن السياسي والوحدة الوطنية، ونشر هذا الوعي على مستوى الأفراد للانتقال من وضعية الولاء العرقي إلى مفهوم المواطنة من ناحية، وتغيير الفكر العقائدي لدى النخب الحاكمة من ناحية أخرى.

وفي المقابل، فإن عدم توافر بعض الأهداف الأساسية للانتخابات؛ كوجود إطار قانوني واضح غير متنازع عليه، والشفافية بما في ذلك عدم حدوث تزوير أو استبعاد مجتمعات معينة في أثناء العملية الانتخابية – ستؤدي كل هذه الأمور في أغلب الأحوال إلى العنف الانتخابي أو الحرب الأهلية، خاصة في جمهورية إفريقيا الوسطى التي تعاني مشكلة تنافسية داخلية وخارجية على القضايا المهمة، التي تجمع بين المجموعات العرقية والقوى الاقتصادية والسياسية.

ارتأينا في هذه الدراسة تناول تحديات عملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية، التي عقدت في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م، وتأثيرها على الصراع في إفريقيا الوسطى باستعراض ثلاث نقاط؛ إذ تسلط النقطة الأولى الضوء على عملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأفروسطية، وأتبعناها بالنقطة الثانية تحليل أثر هذه الانتخابات على اندلاع الصراع الأخير في إفريقيا الوسطى، ثم تختتم الدراسة بالنقطة الأخيرة بعرض السيناريوهات المستقبلية لإفريقيا الوسطى.

(1) Benoît Mercier et André Duhamel, *La démocratie: ses fondements, son histoire et ses pratiques* (Québec: le Directeur général des élections, 2000) :13-15.

أولًا: تحديات الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأفرووسطية منذ ٢٠٢٠م

التحديات التاريخية

تعد عملية الانتخابات النزيهة بمنزلة الوسيلة الأساسية التي تؤهل الناس للمشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدانهم، التي هي حقٌّ أساسيٌّ من حقوق الإنسان، ونظرًا لأهمية ظاهرة عملية الانتخابات في إرساء الديمقراطية، سنتطرق إلى أهم تحدياتها من طريق النقاط التالية: قواعد الديمقراطية في المجتمع الأفرووسطي.

لم تحقق الانتخابات الأفرووسطية أهدافها الرئيسة؛ لعدم تحقيق التداول السلمي للسلطة والاستقرار السياسي لانتقال السلطة بإحلال القيادة السياسية في مختلف مؤسسات الدولة على كل المستويات، وفي مقدمتها انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية الوطنية[٢]، فقد شهدت الدولة أكثر من خمس عشرة عملية انتخابات رئاسية وتشريعية، ولجئ إلى الاستفتاء الدستوري خمس مرات منذ عام ١٩٥٨م، ولم تجر الانتخابات البلدية إلا مرة واحدة في عام ١٩٨٨م، واستمر التعيين من قبل الحكومة في سبع جمهوريات[٣]. [٤]لكن باتت دون جدوى مع تداول السلطة وفقًا لآليات متعددة، من بينها الانقلابات العسكرية والانتخابات والنفي والاغتيال والصراعات العرقية[٥]، ويمكن التحقق من ذلك باستعراض الجدول التالي:

اسم الرئيس	الحزب أو الحركة	الفترة الرئاسية	نوع تداول السلطة
الجمهورية الأولى			
ديفيد داكو١	حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء	١٩٦٠-١٩٦٦	استقلال
جان بيدل بوكاسا١	حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء	١٩٦٦-١٩٧٦	انقلاب
الإمبراطورية الأفرووسطية			
جان بيدل بوكاسا٢	حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء	١٩٧٦-١٩٧٩	إمبراطورية

(٢) شيماء محي الدين محمود، **تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا: دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ٢٠١٥م).

(3) Théodore-Richard Toulougoussou et Jean-Paul Enza,"Les élections municipales en Centrafrique,Membres du réseau des collectivités Françaises," *Centrafrique le défi*, March 29, 2021, https://www.centrafriqueledefi.com/pages/prefectures-et-villes-de-la-rca/les-elections-municipales-en-centrafrique.html

(4) "Centrafrique: Simplice Mathieu Sarandji élu président de l'Assemblée nationale," *RFI*, May 5, 2021, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20210505-centrafrique-simplice-mathieu-sarandji-%C3%A9lu-pr%C3%A9sident-de-l-assembl%C3%A9e-nationale

(5) "Centrafrique :Une Histoire Jalonnée de coups d'etat," *Justice Info*, September 13, 2017, https://www.justiceinfo.net/fr/35245-centrafrique-une-histoire-jalonnee-de-coups-d-etat.html

اسم الرئيس	الحزب أو الحركة	الفترة الرئاسية	نوع تداول السلطة
الجمهورية الثانية			
ديفيد داكو٢	حركة التطور الاجتماعي لإفريقيا السوداء	١٩٧٩-١٩٨١	انقلاب ثم انتخابات
أندريه كولينجبا١	التجمع الديمقراطي الأفروووسطي	١٩٨١-١٩٨٦	انقلاب لمجلس عسكري
الجمهورية الثالثة			
أندريه كولينجبا٢	التجمع الديمقراطي الأفروووسطي	١٩٨٦-١٩٩٣	انتخابات
انج فيليكس باتاسيه	حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى	١٩٩٣-١٩٩٥	انتخابات
الجمهورية الرابعة			
انج فيليكس باتاسيه	حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى	١٩٩٥-٢٠٠٣	دستور جديد
فرانسوا بوزيزيه	التقارب الوطني «العمل بالعمل»	٢٠٠٣-٢٠٠٥	انقلاب
الجمهورية الخامسة			
فرانسوا بوزيزيه	التقارب الوطني «العمل بالعمل»	٢٠٠٥-٢٠١٣	انتخابات
ميشيل دجوتوديا	سيليكا ائتلاف المتمردين	٢٠١٣-٢٠١٤	انقلاب
ألكسندر فرديناند	التجمع الديمقراطي الأفروووسطي من أجل الجمهورية	٢٠١٤	رئيس انتقالي
كاثرين سامبا بانزا	مستقل	٢٠١٤-٢٠١٦	رئيسة انتقالية
الجمهورية السادسة			
فوستين أرشينج توادير١ا	مستقل	٢٠١٦-٢٠٢١	انتخابات
الجمهورية السابعة			
فوستين أرشينج توادير١ا	حركة القلوب المتحدة	منذ ٢٠٢١	انتخابات

جدول (١) رؤساء جمهورية إفريقيا الوسطى، إعداد الباحث،

"Republique Centrafricaine Assemblée National," Union interparlementaire, accessed March 11, 2021, http://archive.ipu.org/parline-f/reports/1059.htm

لو لاحظنا الجدول أعلاه سرعان ما سنكتشف أن إفريقيا الوسطى لم تحقق الاستقرار السياسي، لعدم التزامها بتفعيل الإطار القانوني، الذي يحقق الأهداف المرجوة من الانتخابات وليس توافره فحسب، بل مراقبة تنفيذه من كلا الطرفين؛ النظام الحاكم والأجهزة المعنية بتطبيق القانون.

وكما أن هناك عوامل أخرى مؤثرة في العملية الانتخابية الأفروسطية، من أبرزها مصالح القوى الكبرى، وفي مقدمتها فرنسا وروسيا[٦]، والثقافة السياسية الأفروسطية، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والتركيبات الاجتماعية وطبيعة العلاقة المدنية العسكرية، إلا أن الدراسة ستكتفي بالتحديات الدستورية والقانونية والسياسية والأمنية.

أثر التحديات الدستورية والقانونية في الانتخابات الأفروسطية منذ ٢٠٢٠م

تنص المادة ١٩ من دساتير إفريقيا الوسطى على أن مبدأ الجمهورية هو حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب وتعزيز السيادة الوطنية، وإعطاء جميع مواطني أفروسطي من كلا الجنسين، الذين تزيد أعمارهم على ثمانية عشر عامًا، ويتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية الفرصةَ للمشاركة في ممارسة السلطة عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثلين، وفقًا للشروط التي يحددها القانون، كما يجب على كل مواطن التصويت مباشرًا أو غير مباشر وفقًا للشروط المنصوص عليها في الدستور[٧].

كما يحظر الدستور أي تمديد لولاية الرئيس بعد انتهاء فترة ولايته، كحالة تواديرا الذي كان مقررًا انتهاءُ ولايته في ٢٩ مارس ٢٠٢١م؛ لذلك حاول قبل عملية الانتخابات مراجعة الدستور لتمديد ولايته، لكن رُفِضَ المشروع في ٥ يونيو ٢٠٢٠م، من قبل المحكمة الدستورية، إذ طلبت المحكمة الدستورية من الهيئة الوطنية للانتخابات نشر القوائم الانتخابية في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠م.

تأثير التحديات السياسية والأمنية في الانتخابات الأفروسطية لعام ٢٠٢٠م

نظرًا للظروف الأمنية، أعلنت في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠م أحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني عن استحالة إجراء الانتخابات في موعدها؛ فطلبت المعارضة ومنظمات المجتمع المدني من الأغلبية الرئاسية تشكيل حكومة وطنية مقابل التمديد، إلا أن الهيئة القومية للانتخابات رفضت تأجيل الانتخابات، فحُددت الجولة الأولى في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م.

وتصاعدت التوترات السياسية تصاعدًا كبيرًا بسبب عدم الثقة في العلاقات بين الحكومة والمعارضة بشأن العملية الانتخابية، إلى جانب تدهور الحالة الأمنية في أنحاء البلاد بسبب التحالف بين المعارضة السياسية وتحالف المتمردين الذين حاولوا تعطيل العملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠م.

(6) "France-Russie : les dessous d'une mini-guerre froide en Centrafrique," *Jeune Afrique*, February 2, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1115110/politique/france-russie-les-dessous-dune-mini-guerre-froide-en-centrafrique

(7) "République centrafricaine," *Digithèque de matériaux juridiques et politiques*, December 27, 2004, https://mjp.univ-perp.fr/constit/cf2004.htm.

أ. تكوين ائتلاف المعارضين لتغيير موازين القوة

بدأ تشكيل التحالف بين قوات سياسية من أجل تغيير ميزان القوة، حيث تكوَّن الائتلاف من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجبهة المتحدة للدفاع عن الأمة المسمى بـ«نستيقظ بلغة سانجو E Zingo Biani»[٨]، إذ إنه ثمرة المناقشات التي بدأت منذ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩م تحت رعاية زعيمه أنيسيه جورج دولوغويلي (Anicet Georges Dologuélé).

تحالف المعارضة السياسية

ولد هذا الائتلاف مع دعوة النواب للتصويت على القانون الذي يحدد مكانة المعارضة في جمهورية إفريقيا الوسطى، وأوضح أنيسيه جورج دولوغويلي أن هذا البرنامج السياسي يهدف إلى الدفاع عن الديمقراطية والمواطنين فيما يتعلق بحقهم في العيش في الأمن والسلام وضمان احترام الديمقراطية، وحتى لا يُتلاعب بالأمور وتمر المواعيد الانتخابية بصفة سيئة، وضع زعماء هذا الائتلاف ميثاقًا لهذا التحالف يوم السبت ٨ فبراير ٢٠٢٠م في بانغي، فأطلق برنامجه السياسي الجديد يوم الثلاثاء ١١ فبراير ٢٠٢٠م.

ب. استعداد الحكومة قبيل الانتخابات ٢٠٢٠م

١- عقد الحوار والمصالحة

في ٩ و١٠ نوفمبر ٢٠٢٠م، عقدت الحكومة بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في إفريقيا الوسطى مؤتمرًا في بانغي؛ لتعزيز السلام بين الجماعات العرقية رونجا وجولا (قبائل الشمال) في محافظتي فاكاوهوت كوتو وباميغي بانغوران متكونة من ثلاث عشرة جماعة عرقية وثماني جماعات مسلحة، انتهى بالتوقيع على اتفاق مصالحة لوقف العنف والمساهمة في العملية الانتخابية السلمية في محافظتي فاكاغا وباميغي بانغوران.

٢- اعتماد الحكومة على القوى الأجنبية

تعتمد الحكومة على القوى الأجنبية التي تلعب دور الضامن العسكري للسلطة بدلًا من كسب دعم غالبية السكان[٩]؛ لذلك اعتمدت على التدخل الروسي للتسوية السياسية[١٠] والعسكرية للصراع[١١]،

(8) "Centrafrique : La COD-2020, une nouvelle plate forme de l'opposition," *Radio ndeke luka*, February 10, 2020, https://www.radiondekeluka.org/actualites/politique/35112-centrafrique-la-cod-2020-une-nouvelle-plate

(9) Rose-Marie Bouboutou, "La Centrafrique vient-elle de vivre les "piresélections" de son histoire?," *BBC*, January 2, 2021, https://www.bbc.com/afrique/region-55491217.

(10) "La Centrafrique peine à sortir de l'instabilité," *Perspective Monde*, October 17, 2017, https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAnalyse?codeAnalyse=2796

(11) Ehueni Manzan Innocent, *Les accords politiques dans la résolution des conflits armés internes en Afrique* (Thèse en vue de l'obtention du grade de Docteur en Droit public :Université de La Rochelle, 2011) :77-79.

عن طريق تقديم الأسلحة وتدريب القوات المسلحة الأفروسطية، وصولًا إلى مشاركتهم في محاربة المتمردين[١٢]، كما وافقت الجمعية الوطنية الأفروسطية على مشروع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين[١٣]، وإنشاء القاعدة العسكرية الروسية في إفريقيا الوسطى[١٤]، وأكدتا تطهير الدولة من المتمردين[١٥]، وحماية الحكومة في بانغي[١٦] بتزويدها بـ٣٠٠ خبير من الضباط لمساعدة القوات المسلحة الأفروسطية[١٧]، وإرسال مئات الرجال من القوات النظامية والمعدات الثقيلة في إطار تعاون ثنائي[١٨]، وتبني روسيا سياسة التعاون المشترك، واستفادت من التراجع النسبي لبعض القوى الغربية والأوروبية[١٩]، كما حصلت بعض الشركات الروسية على تصريح الاعتراف بهدف تحديد رواسب الذهب والماس المحتملة[٢٠].

التحالف بين الجماعات المسلحة قبيل الانتخابات الأفروسطية لعام ٢٠٢٠م

أ. تأثير قرار المحكمة الدستورية في تشكيل تحالف الوطنيين من أجل التغيير

ازدادت المشكلة الأمنية بعد قرار المحكمة الدستورية الصادر في ٣ ديسمبر ٢٠٢٠م باستبعاد خمسة من ٢٢ مرشحًا للرئاسة، ومن ضمنهم الرئيس السابق فرانسوا بوزيزي؛ لعدم توافر الشروط القانونية، حيث فرضت عليه المحكمة الدولية عقوبات منذ عام ٢٠١٤م؛ بشأن الاغتيالات وأعمال التعذيب وغيرها من الجرائم التي ارتكبها، ولكن استمر حزب فرانسوا بوزيزي السياسي كوانا كوا في حملة انتخابية رغم إنكاره هذا الحكم، ثم أعلن دعمه لرئيس الوزراء السابق للرئاسة أنيسي دولوجيلي.

(12) Innocent, *Les accords politiques dans la résolution des conflits armés internes en Afrique.*

(13) "Assemblée nationale: débat sur le projet de loi, accord RCA/Russie," *Centrafrique le défi*, December 14, 2018, https://www.centrafriqueledefi.com/pages/defense-civile-et-militaire/assemblee-nationale-debat-sur-le-projet-de-loi-accord-rca-russie.html

(14) "Assemblée nationale: débat sur le projet de loi, accord RCA/Russie."

(15) "Bangui: l'ambassadeur de Russie menace François Bozizé," DW, April 18, 2021, https://www.dw.com/fr/bangui-lambassadeur-de-russie-menace-fran%C3%A7ois-boziz%C3%A9/a-57044790

(16) Clément Lobez, "Retour de la Russie en RCA : entre multiples intérêts et lutte d'influence," *Grip*, August 9, 2018, https://grip.org/retour-de-la-russie-en-rca-entre-multiples-interets-et-lutte-dinfluence/

(17) L'ambassade de la Russie à Bangui, *l'ambassadeur de Russie menace François Bozizé* (Bangui: L'ambassade de la Russie à Bangui, 2021) : 3.

(18) "Présidentielle en Centrafrique : le Rwanda et la Russie envoient des troupes," *Jeune Afrique*, December 21, 2020, https://www.jeuneafrique.com/1093940/politique/presidentielle-en-centrafrique-le-rwanda-et-la-russie-envoient-des-troupes/.

(19) *Central African Republic Economic Outlook*, (Abidjan: African Development Group, 2020).

(20) Mathieu Olivier , "CAR: Who are President Touadéra's Russian guardian angels?," *The Africa Report*, March 17, 2021, https://www.theafricareport.com/72758/car-who-are-president-touaderas-russian-guardian-angels/.

سير العملية الانتخابية الرئاسية الأفروووسطية لعام ٢٠٢٠م

أ. الاستعدادات للانتخابات الأفروووسطية لعام ٢٠٢٠م

١- تسجيل الناخبين

سجِّل الناخبون في إفريقيا الوسطى والشتات، ووصل العدد في ١٣ أكتوبر٢٠٢٠م إلى ١,٨٥٨,٢٣٦ من الأفروووسطيين المسجلين، بما في ذلك ٨٦٧,١٦٧ امرأة (٤٦,٦٧٪)، ولكن فشلت الحكومة في توفير الإطار القانوني اللازم لرفع القيود المفروضة على ممارسة حق التصويت للاجئين الأفروووسطيين[٢١].

٢- تشكيل الهيئة الوطنية للانتخابات

في ١٤ أكتوبر٢٠٢٠م اختارت لجنة مكونة من ممثلين عن الأحزاب السياسية والإدارة العامة والمجتمع المدني ١١ مفوضًا جديدًا للهيئة الوطنية للانتخابات، الذين عُيِّنوا بمرسوم رئاسي في ١٦ أكتوبر لمدة سبع سنوات، وأدوا اليمين في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠م، لكن استنكر زعماء المعارضة عدم الحياد ومؤهلات بعض المفوضين الجدد[٢٢].

٣- تقدم المرشحين للانتخابات التشريعية

في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٠م، أذنت المحكمة الدستورية لـ٢٧ حزبًا سياسيًّا بتقديم مرشحين للانتخابات التشريعية حتى ولو لم تتوفر حصة ٣٥٪ من المرشحات بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وبعض المشكلات التي تعرقل المشاركة السياسية للمرأة، وفي ٣ ديسمبر ٢٠٢٠م صدَّقت المحكمة الدستورية على ١,٥٠٤ مرشحين، من بينهم ٢٣٤ امرأة (١٥,٥٩ في المائة) أي زيادة ٥٪ في مشاركة المرأة مقارنة بعام ٢٠١٥م[٢٣].

٤- حماية المرشحات والناخبات ضد العنف الانتخابي

أنشأ مكتب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في إفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) خطًّا ساخنًا ومركزًا إستراتيجيًّا مخصصًا لحماية المرشحات والناخبات ضد العنف الانتخابي[٢٤].

٥- التحديات المالية قبيل الانتخابات

تظاهر وكلاء الهيئة القومية للانتخابات وموظفوها في بانغي في شهر نوفمبر، وهددوا بتعليق دعمهم للعمليات الانتخابية، وطالبوا بمتأخرات الأجور والعلاوات اليومية، وفي ٨ ديسمبر ٢٠٢٠م قدمت الحكومة

(21) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général," *United Nations*, February 16, 2021, https://minusca.unmissions.org/sites/default/files/rapport_du_secretaire_general_sur_la_rca_16_fev_2021.pdf.

(22) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général," 4.

(23) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général," 4.

(24) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général," 4.

طلباً قيمته ١,٤ مليون دولار إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسداد هذه المتأخرات، وكان ذلك أثناء أسبوع قبل الانتخابات[٢٥].

٦- تحديد موعد الجولة الأولى للانتخابات

في ١ فبراير ٢٠٢١م، أصدرت المحكمة الدستورية تعليمات للحكومة ولسلطة الانتخابات الوطنية، لتنظيم الجولة الثانية وجولات التصويت الجديدة للانتخابات التشريعية؛ لتتمكن الجمعية الوطنية من البدء في عملها في موعد أقصاه ٢ يوليو ٢٠٢١م، وأعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات في وقت لاحق أن هذه الانتخابات ستجرى في ١٤ مايو ٢٠٢١م.

وواصلت البعثة الأممية تقديم المساعدة والدعم استعدادًا للانتخابات، بما في ذلك ما يتعلق بنقل وتوزيع المواد الانتخابية، وفي ١ فبراير ٢٠٢١م -عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية إلى عام ٢٠٢٢م- أُنفق ٢٨,١ مليون دولار من قيمة ٢٩ مليون دولار التي قدمتها الحكومة وشركاؤها دوليًّا، يحجز منها ما يقرب من ٣ ملايين دولار لتُنظم الجولة الثانية للانتخابات التشريعية، وتحتاج إلى ١٠ ملايين دولار للانتخابات المحلية[٢٦].

٧- إجراء الجولة الأولى لعملية الانتخابات الرئاسية والتشريعية

جرت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م، ولكن أثرت أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة في الشمال الغربي والجنوب الشرقي على المشاركة في الاقتراع؛ حيث صوت ٦٩٥,٠١٩ ناخبًا ما يعادل ٣٧,٤٪ من إجمالي المسجلين، في حين افتتح ٣,٢٤٣ من إجمالي ٥,٤٤٨ مركز اقتراع ما يعادل ٥٩,٥٪ في جميع أنحاء البلاد وخارجها، ودعت المعارضة إلى إلغاء التصويت بحجة أن العملية لم توفر المتطلبات الدستورية والقانونية، إضافة إلى أن انعدام الأمن الذي حال دون تصويت معظم السكان[٢٧].

وفي يناير ٢٠٢١م رفع ١٠ من مرشحي المعارضة دعوى جماعية أمام المحكمة الدستورية للطعن في نتائج الانتخابات، كما قدم المرشحون للرئاسة أنيسيت جورج دولوغيلي ومارتن زيغيلي وسيرياكي جوندا، طعونًا منفصلة تطالب بإلغاء الانتخابات لكن دون جدوى، وأصدرت الهيئة الوطنية للانتخابات النتائج الأولية للجولة الأولى من الانتخابات في ٥ يناير، فانتخب واحد وعشرون مرشحًا بينهم امرأتان، وأعلن العدد ١٢٢ من بينهم ١٣ امرأة للجولة الثانية.

---

(25) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général."

(26) "République Centrafricaine Rapport Du Secrétaire Général," 3.

(٢٧) التقارير الأولية لبعثات مراقبة الانتخابات الوطنية والدولية المنتشرة في بانغي والمناطق المحيطة بها من قبل المرصد الوطني للانتخابات والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة.

وفي ١٨ يناير٢٠٢١م رفضت المحكمة الدستورية معظم طلبات الاستئناف لعدم كفاية الأدلة أو لأن المخالفات لم تكن تؤثر تأثيرًا كبيرًا على النتائج فصادقت المحكمة؛ لذلك رفض قادة تحالف المعارضة إعادة انتخاب الرئيس توادیرا والنتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ١٩ يناير و٢ فبراير على التوالي.

٨- إعلان المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات

في ٤ يناير ٢٠٢١م، أعلنت الهيئة الوطنية للانتخابات فوز رئيس إفريقيا الوسطى المنتهية ولايته، فوستين أرشانج توادیرا في الانتخابات الرئاسية في الجولة الأولى بنسبة ٥٣,٩٢٪ من الأصوات، وفي ١ فبراير ٢٠٢١م، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات التشريعية، حيث انتخب ٢٢ مرشحًا في الجولة الأولى بينهم امرأتان، وألغت فوز ستة مرشحين، وكذا نتائج ١٣ دائرة[٢٨].

أ. إعلان تحالف المعارضة ٢٠٢٠

أعلن تحالف المعارضة انسحاب مرشحيه ووصف تحالف مرشحي المعارضة التصويت بأنه مهزلة، ودعا إلى انتخابات جديدة، مؤكدًا أنه لم يُصوَّت في أكثر من ٢١٠٠ مركز اقتراع، وهو ما يمثل أكثر من ٦٢١ ألف ناخب، ما يعادل ثلث الناخبين، وأضاف أنه صوِّت في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والأمم المتحدة، بينما لم تفتح من صناديق الاقتراع إلا القليل فقط، وسجِّلت نسبة إقبال منخفضة إلى حد ما، لا سيما في بانغي، وسجلت حوادث تزوير انتخابية واسعة النطاق؛ فأدت كلما ذكر إلى عدم مشروعية الاقتراع[٢٩].

ب. إعلان الحكومة

أكد وزير الداخلية، أوغستين يانغانا ياهوت، أن من إجمالي ٧١ محافظة فرعية لم يصوت ٢٩ منها، وقال ثيوفيل موموكاما، المقرر العام لهيئة الانتخابات الوطنية: تمكنت ست محافظات فرعية أخرى من التصويت الجزئي، ويضاف إلى ذلك وضع جزء من الشتات وغالبية الجالية المسلمة الأفروسطية من اللاجئين لم يتمكنوا من المشاركة في هذا التصويت رغم التأكيد على أهمية تمكين هؤلاء المواطنين من التعبير عن أصواتهم، منذ عام ٢٠١٤م، وأكد المتحدث باسم الحكومة أنجي ماكسيم كازاجي أن هذه الانتخابات تتميز بمصداقية وفاعلية وشعبية وأن نداءات المعارضة تدل على ضعفها[٣٠].

(28) "Elections en RCA : la Cour constitutionnelle proclamera les résultats définitifs, rappellent l'ONU et ses partenaires," *United Nations News*, January 4, 2021, https://news.un.org/fr/story/2021/01/1085912.

(٢٩) «أفريقيا الوسطى... انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل التهديد»، RT Online، (٢٧، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ٣١، مايو، ٢٠٢١م، https://arabic.rt.com/world/1187175-

(٣٠) «أفريقيا الوسطى... انتخابات رئاسية وتشريعية في ظل التهديد».

ت. المراقبون

أما معظم المراقبين، فذهبوا إلى أن هذه الانتخابات بعيدة كل البعد عن كونها نموذجية، بل إنها من أسوأ الانتخابات التي شهدتها إفريقيا الوسطى؛ لافتقارها إلى الشمولية وعدم مشاركة جزء كبير جدًّا من السكان وترك جزء كبير جدًّا من الأقاليم، وهذا هو سبب هذا الصراع، وسيزداد سوءًا؛ لأن هذه الانتخابات تعكس مدى تفضيل النظام استخدام العنف وصناديق الاقتراع لتعزيز مصالحه الخاصة على حساب المصالح العامة.

كما رحب ممثلو المنظمات الدولية* بالتقارير الأولية لبعثات مراقبي الانتخابات الوطنية والدولية في إفريقيا الوسطى، وأشاروا إلى أن الأفروسطيين أظهروا تصميمهم على ممارسة حقهم في التصويت، على الرغم من العقبات العديدة، ووجهت الأمم المتحدة وشركاؤها دعوتهم لجميع الفاعلين السياسيين لحل أي نزاع انتخابي سلميًّا وفقًا لقوانين الدولة ودستورها، ودعوا الحكومةَ والطبقة السياسية بأكملها إلى تفضيل حوار سياسي شامل ومفتوح وبنَّاء وموثوق لتعزيز الاستقرار الوطني[٣١].

ثانيًا: تأثير الانتخابات الأفروسطية في الصراع منذ ٢٠٢٠م

تشكيل تحالف الوطنيين من أجل التغيير

في ١٧ ديسمبر ٢٠٢٠م وقعت الجبهة الشعبية لنهضة إفريقيا الوسطى (FPRC) والاتحاد من أجل السلام في إفريقيا الوسطى (UPC)، وفصيل آخر تابع لحركة «أنتي بلاكا» جناح موكوم وغيسونا، على إعلان مشترك يدين الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في إفريقيا الوسطى، وأعلنوا عن تشكيل تحالف الوطنيين للتغيير (CPC) والذي وافق عليه بوزيزيه.

انقلاب فاشل

وفي ٤ يناير٢٠٢١م اتهمت الحكومة بوزيزي بمحاولة الانقلاب عليها، وأعلن النائب العام لمحكمة بانغي الابتدائية عن فتح تحقيق جنائي ضد السيد بوزيزي بتهمة التمرد وتعريض أمن الدولة للخطر.

تعطلت الحملة الانتخابية التي جرت في المدة من ١٢ إلى ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٠م، بسبب تصاعد أعمال العنف من قبل الجماعات المسلحة، وتعرض عدد من المرشحين المستقلين ومن انحازوا إلى الحزب الرئاسي للهجوم، فأعلن تحالف المعارضة الديمقراطية تعليق حملته في ١٩ ديسمبر، بسبب انعدام الأمن والمخالفات

(31) Bouboutou, "La Centrafrique vient-elle de vivre les "piresélections" de son histoire?"

* كل من الأمين العام المساعد للأمم المتحدة في عمليات السلام جان بيير لاكروا، ومفوض السلام والأمن بالاتحاد الإفريقي إسماعيل شرقي، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، في بيان مشترك...

في الاستعدادات للانتخابات، وطلب تأجيل الانتخابات وإجراء المشاورات الوطنية، ولكن في ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٠م رفضت المحكمة الدستورية طلب المعارضة، بحجة ضرورة احترام الجدول الزمني الدستوري.
تقاتلت الجماعاتُ المسلحة -تحالف الوطنيين للتغيير- مع قواتِ مينسكا والقوات الروسية والرواندية قبل إعلان وقف إطلاق النار من قبل التحالف في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠م، واستمر وقف إطلاق النار يومًا واحدًا فقط، قبل استئناف العنف، فأسفر عن مقتل ثلاثة من جنود مينسكا.

إدانة أعمال العنف وانتهاكات اتفاقية السلام

أدان لاكروا وشرجي ودا بيدادي فيريسيمو وبوريل بشدة في بيانات الكراهية والتحريض على العنف والاعتداء على الموظفين الدوليين، والعنف الذي ترتكبه بعض الجماعات المسلحة بهدف تقويض العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، دعا إلى فتح تحقيقات لتقديم مرتكبي أعمال العنف التي أدت إلى مقتل المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وقوات الدفاع الوطني والأمن، وكذلك قوات حفظ السلام أمام المحكمة، وحثوا جميع أطراف الاتفاق السياسي بالوفاء الكامل بالتزاماتها، ولا سيما وقف الأعمال العدائية، ودعوهم إلى إعادة إطلاق عملية السلام من طريق التأكيد على التشاور والالتزام والمساءلة؛ لأن الإفلات من العقاب ليس خيارًا قابلًا للتطبيق، وأكدت الأمم المتحدة وشركاؤها تضامنهم المستمر ودعمهم لشعب إفريقيا الوسطى في جهودهم لتوطيد السلام والديمقراطية في الدولة[٣٢].

ثالثًا: خاتمة الدراسة: نتائج الدراسة وسيناريوهات المستقبل

نتائج الانتخابات الأفروسطية منذ ٢٠٢٠م

وفي الختام وصلت الدراسة إلى نتائج يمكن تأكيد أهمها وتلخيصها، لمحاولة تسليط الضوء على تأثير الانتخابات لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م على الصراع في إفريقيا الوسطى، بما يعنيه ذلك من تأثير عدم تفعيل إطار قانوني وحدوث تزوير واستبعاد معظم الأفروسطيين أثناء العملية الانتخابية، إضافة إلى الظروف الأمنية؛ فأدى ذلك إلى اندلاع الصراع الذي تمر بها جمهورية إفريقيا الوسطى، وازدادت مشكلة التنافس الداخلي والخارجي على القضايا المهمة التي تجمع بين المجموعات العرقية والقوى الاقتصادية والسياسية.
انتهت الجولة الأولى بضغط الجماعات المسلحة على الحكومة لتأجيل هذه الانتخابات، ومنَع المتمردون في شمال غرب البلاد افتتاح نحو ٨٠٠ من ٥,٤٤٨ مركز اقتراع[٣٣]، رغم تعاون قوات مينسكا مع قوات

(32) "Elections en RCA : la Cour constitutionnelle proclamera les résultats définitifs, rappellent l'ONU et ses partenaires."
(33) Gaël Grilhot, "Centrafrique : scrutin dans le calme à Bangui," *Le Monde*, December 27, 2020, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2020/12/27/centrafrique-scrutin-calme-a-bangui-tensions-ailleurs-dans-le-pays_6064605_3212.html.

روسية ورواندية في حماية عملية الانتخابات، ولا سيما في العاصمة بانغي وبعض المدن المتجاورة[٣٤]. وأقرت المحكمة الدستورية في ٢١ يناير ٢٠٢١م نتيجة انتخاب فوستين أرشانج توادیرا لولاية ثانية بنسبة ٥٣,١٦٪ من الأصوات، وجاء أنيسيت جورج دولوغويلي في المركز الثاني بنسبة ٢١,٠١٪، ولم تُعلن نتائج الدور الثاني للانتخابات التشريعية إلى وقتنا هذا، كما هو موضح ذلك في الجدول التالي:

رقم	المرشح	الحزب	الجولة الأولى	
			صوت	النسبة٪
١	فوستين أرشينج توادیرا	حركة القلوب المتحدة	٦٨٧,٣٤٦	٥٣,١٦٪
٢	أنيسيه جورج دولوغويلي	الاتحاد لتجديد إفريقيا الوسطى	٠٨١,١٣٥	٢١,٠١
٣	مارتن زيغويل	حركة تحرير شعب إفريقيا الوسطى	٩٤٨,٤٧	٧,٤٦
٤	ديزيري كولينجبا	التجمع الديمقراطي الأفرووسطي	٣٨١,٢٤	٣,٧٩
٥	كريبي مبولي جومبا	الوطن	٢٩٨,٢٠	٣,١٦
٦	سلفين باتاسيه	جمهورية إفريقيا الوسطى دفعة جديدة	٢٥٠,٩	١,٤٤
٧	أوغستين أجو	النهضة من أجل التنمية المستدامة	٠٠٩,٩	١,٤٠
٨	جان سيرج بوكاسا	وطنك أولًا	٩٠٧,٨	١,٣٩
٩	محمد كمون	إفريقيا الوسطى لنا كلنا	٨٣٣,٧	١,٢٢
١٠	أَلَكْزندير فرديناند غيندي	التجمع الديمقراطي الأفرووسطي من أجل الجمهورية	٩٨٤,٦	١,٠٩
١١	كاتيرين سامبا بانزا	مستقلة	٥٢٦,٥	٠,٨٦
١٢	عبد الكريم ميكاسوا	حركة طريق الأمل	١٥٣,٥	٠,٨٠
١٣	إلوي أنغيماتيه	مؤتمر وطني	٩٧٥,٣	٠,٦٢
١٤	سيرج دجوري	مجموعة التناوب السياسي لجمهورية إفريقيا الوسطى الجديدة	٦٧٣,٣	٠,٥٧

(34) "RCA: Des Casques bleus déployés pour empêcher les groupes armés de perturber les élections," *VOA Afrique*, December 19, 2020, https://www.voaafrique.com/a/des-casques-bleus-d%C3%A9ploy%C3%A9s-pour-emp%C3%AAcher-les-groupes-arm%C3%A9s-de-perturber-les-%C3%A9lections-/5705606.html

رقم	المرشح	الحزب	الجولة الأولى	
			صوت	النسبة٪
١٥	سيرياك جوندا	الحزب الوطني لجمهورية إفريقيا الوسطى الجديدة	٢٦٥ ,٣	٠,٥١
١٦	أريستيد برياند ريبواس	الحزب الديمقراطي المسيحي	٥٩٣ ,٢	٠,٤٠
١٧	نيكولاس تيانجاي	المؤتمر الجمهوري للتقدم الاجتماعي	٣٩٣ ,٢	٠,٣٧
		أصوات صالحة	٩٥٦ ,٦٤٢	٩٢,٤٩
		أصوات باطلة	١٧٠ ,٥٢	٧,٥١
		مسجل	٧٨٤ ,٩١٠	٧٦,٣٢
		امتناع	٦٥٨ ,٢١٥	٢٣,٦٨
		مجموع	١٢٦ ,٦٩٥	١٠٠

جدول (٢) نتائج الانتخابات الأفروسطية منذ ٢٠٢٠م، إعداد الباحث،

"Élections de 2020-2021: livraison de 4.400 tablettes numériques et autres matériels pour l'enrôlement des électeurs," UNDP, June 17, 2020, https://www.cf.undp.org/content/car/fr/home/presscenter/articles/2020/elections-de-2020-2021--livraison-de-4-400-tablettes-numeriques-.html

السيناريوهات المستقبلية لجمهورية إفريقيا الوسطى

تتوقع الدراسة حدوث ثلاثة سيناريوهات في هذا الشأن

١- تسوية الأمم المتحدة وحدها دون مشاركة الاتحاد الإفريقي لهذا الصراع.

٢- تسوية الاتحاد الإفريقي وحده دون مشاركة الأمم المتحدة للصراع.

٣- تفعيل الدولة الاتفاقياتِ العسكرية التي أبرمت مع روسيا، والاستخدام شبه العسكري الروسي والجيش الرواندي لتحرير كل أراضي الدولة، ويكون ذلك بالتعاون مع القوى السياسية والمنظمة الإقليمية الفرعية كما سبق في مبادرة السودان، ورجحت الدراسة هذا السيناريو.

ولكن في حال استمرار هذه المشكلة وتنفيذ قرار الأمم المتحدة بطلب انسحاب الجيش الروسي ورواندا من إفريقيا الوسطى، واستمرار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنظمة إيكاس - ستتفاقم الأزمة؛ لأن لبعض الدول مصلحة في استمرار أزمة إفريقيا الوسطى، خاصة أن بعد وفاة مارشال تشاد الرئيس التشادي إدريس ديبي في أثناء مقاومة المتمردين ضد المجلس العسكري ستتدخل أيادٍ خارجية لدعم بعض الفصائل الداخلية والمتمردين الخارجيين، والدفع نحو انقسام الجيش التشادي، الذي لديه أسلحة كثيرة، وفي حال

حدث هذا الانقسام سيُدعم المتمردون للدخول في إفريقيا الوسطى ما يعيد الفوضى التي حدثت منذ ٢٠٠٢م، بدخول المتمردين للقيام بعمليات انقلاب، والتي عجزت أمامها الأمم المتحدة عن تسويتها من قبل، وبالتالي تعود المشكلة من جديد.

إذا كان هناك أزمة سياسية عميقة كما رأينا منذ عام ٢٠١٤م، فتكون هناك مفاوضات بين النخب للبحث عن حل المشكلات الأساسية، مثل مسألة الهوية الأفروسطية أو العقد الاجتماعي، لكن إن انتهت المفاوضات بتوزيع مناصب السلطة بين القادة الذين يجلسون حول الطاولة وأغلبية المواطنين غير راضين عنها، فإن هؤلاء يبدأون الدورة التالية من العنف[٣٥].

(35) "Élections de 2020-2021: livraison de 4.400 tablettes numériques et autres matériels pour l'enrôlement des électeurs," *UNDP*, June 17, 2020, https://www.cf.undp.org/content/car/fr/home/presscenter/articles/2020/elections-de-2020-2021--livraison-de-4-400-tablettes-numeriques-.html

أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في السودان بعد ثورة ديسمبر ٢٠١٨م

د. مصطفى موسى محمد علي - نائب مدير معهد الدراسات الإستراتيجية والعلاقات الدولية - جامعة أم درمان الإسلامية - أم درمان.

تعد العلاقات المدنية العسكرية ذات أهمية مركزية للسياسة في العديد من البلدان، فقد لعبت العلاقات المدنية العسكرية في السودان دوراً مهمّاً في تشكيل الحياة السياسية عبر المراحل التاريخية المختلفة، حيث تأتي الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة ديسمبر ٢٠١٨م، على رأس أهم هذه الفترات؛ وذلك لما شهدته هذه الفترة من عمليات تفاعل كبيرة في العلاقات المدنية العسكرية، حيث اتّسمت هذه الفترة بعلاقات مدنية عسكرية يسودها الصراع أكثر من التعاون بين هذه المكونات، فينعكس سلباً على عملية التحول الديموقراطي في السودان.

وتأتي أهمية هذه الورقة من أهمية وجود علاقات مستقرة ومضبوطة للعلاقات العسكرية والمدنية في جميع المجالات، من خلال تحديد وشرح العوامل التي تقود إلى التوتر بين هذه المكونات بهدف تعزيز العوامل التي تحقق الاستقرار والتحول الديمقراطي في السودان.

المحور الأول: ثورة ديسمبر (العوامل والمحددات ومقومات النجاح)

ارتبطت الأسباب الهيكلية للأزمة الاقتصادية التي شكلت نقطة انطلاق الثورة السودانية، بثلاثة عوامل رئيسة، ذات طبيعة اجتماعية سياسية، وهي:

١- النزعة القبلية التي عُزّزت نتيجة سياسة التهميش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية غير المتوازنة التي بدأت منذ الاستعمار، ونمت في عهد الحكومات الوطنية اللاحقة، ونتج عن ذلك ظهور حركات احتجاجية مطلبية ذات وجهات قبلية وجهوية، وفي عهد الإنقاذ لجأ الساسة إلى تأجيج النعرة القبلية، بهدف إضعاف الأحزاب السياسية المعارضة، وتفكيك بنيتها الطائفية – القبلية المنتشرة في معظم أنحاء البلاد[١].

(١) «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (مايو، ٢٠٢٠م): ص ١١، الاسترجاع في: ٧، أبريل، ٢٠٢١م

https://2u.pw/kFA0B

لذلك ساهمت هذه السياسات التفكيكية في تأجيج الحروب الأهلية في جنوب السودان قبل انفصاله عام ٢٠١١م، وفي دارفور وفي شرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق. كما أدت هذه السياسة إلى تدهور مؤسسات الدولة المدنية، نتيجة المحاباة والمحسوبية، مما أسهم في تغذية النزعة القبلية وتحويلها إلى هوية سياسية.

٢- **السياسات الإقصائية** التي كانت حاضرة منذ السنوات الأولى لحكم الإنقاذ، إذ أنهت خدمات العديد من الموظفين الحكوميين، وأُبْدِل بهم موظفون من ذوي الولاء السياسي للنظام، ولحق ذلك بالإسلاميين أنفسهم بعد الخلاف الذي حدث بين البشير والترابي عام ١٩٩٩م، حيث أُبْعِد الموظفون والعسكريون الذين أعلنوا ولاءهم لحزب المؤتمر الشعبي بزعامة «حسن الترابي»، ولحق بهم كل الذين كانوا ينادون بإصلاح حزب المؤتمر الوطني من الداخل أو عارضوا سياسات البشير صراحة، بمن فيهم الدكتور غازي صلاح الدين، الأمين العام لحزب المؤتمر الوطني.

٣- **السياسات الاقتصادية:** بعد انقلاب حكومة الإنقاذ في يونيو ١٩٨٩م، برز خطاب «التمكين» السياسي والعسكري، الذي سمح بتدخل الحزب والمؤسسات العسكرية في المجالات الاقتصادية عن طريق سياسات التحرير والخصخصة، إذ تمت خصخصة العديد من الشركات الحكومية، كما نشأت العديد من الشركات التجارية العامة، التي تتبع في ملكيتها للأجهزة الأمنية والعسكرية. وقد كانت تتمتع هذه الشركات بحرية الصرف خارج الموازنة الرسمية للدولة، ولا تخضع لمراقبة المراجع العام، وكان لهذا النموذج الاقتصادي آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية وعدالة توزيع الثورة والدخل القومي بين الأفراد. كذلك لم تفلح الحكومة في جذب الاستثمارات الأجنبية بسبب ضعف البنية الاستثمارية، وتأثير العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٣م بتهمة دعم الإرهاب، وأثر هذا الوضع سلباً على التنمية الاقتصادية والبشرية عامة والمؤسسات الخدمية (الصحة والتعليم) خاصة[٢].

ونتج عن ذلك انهيار شبه كامل في أداء الدولة الوظيفي، حيث أصبحت الحكومة المركزية غير قادرة على بسط سلطانها الأمني ونظامها العام داخل حدود الدولة السياسية؛ لأن الحركات المسلحة قد بسطت نفوذها في بعض الولايات الطرفية، ويضاف إلى ذلك عجز الحكومة عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لمواطنيها، وفشلها في إدارة التنوع الثقافي والاجتماعي والديني، وكذلك ضعف سياساتها العامة في تحقيق التنمية المتكافئة بين ولايات السودان المختلفة[٣].

---

(٢) «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، ص ١٣.

(٣) أحمد إبراهيم أبو شوك، صلاح الدين الزين، «الانتقال الديموقراطي في السودان (٢٠١٩-٢٠٢١)، التحديات والآفاق»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (مايو، ٢٠٢٠م): ص ٨، الاسترجاع في: ٧، أبريل، ٢٠٢١م،
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4686

بلغ التدهور الاقتصادي ذروته في العام ٢٠١٨م، حيث تصاعد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني إلى نحو ٧٠ جنيهاً، وواجهت البلاد نقصاً حاداً في العملات المحلية والنقد الأجنبي وارتفعت أسعار السلع الضرورية[٤].

وفي ظل تلك الظروف الاقتصادية الحرجة، انفجرت الثورة في بعض الولايات الطرفية في ديسمبر ٢٠١٨م، فانتقلت إلى العاصمة الخرطوم وإلى جانب مطالبها الاقتصادية اصطحبت الثورة الشعبية معها أجندة سياسية تنادي بتنحي النظام الحاكم دون قيد أو شرط «تسقط بس».

هناك عُدة مقومات لنجاح هذه الثورة والتي يمكن تلخيصها في: الإجماع الوطني، إذ حظيت هذه الثورة بإجماع وطني واسع والتفّ حولها أغلب قوى المعارضة في مشهد لم يشهده السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦م، ويرى البعض أن هذا الطيف الواسع الذي شملته الثورة من الكفاءات الوطنية قادر على تسلّم السلطة، وإدارة الدولة وتحقيق أهداف الثورة في الانتقال بالبلاد إلى الحكم المدني الديمقراطي[٥].

كما أن الثورة السودانية، ثورة شعبية سودانية بحتة انطلقت ضد الفساد والجوع والحرمان في مواجهة نظام انفصل عن الشعب وطموحاته المشروعة في الحرية والديمقراطية والعيش الكريم. كذلك فإن سلمية الثورة وعدم حدوث أي تدخل خارجي، إقليميّاً أو دوليّاً وطول نفَس الشعب، كلها عوامل ميّزتها عن جميع نظيراتها في الدول العربية.

المحور الثاني: نظام الحكم الانتقالي وتشكل العلاقات المدنية العسكرية

مثّل اليوم السادس من أبريل ٢٠١٩م، نقطة تحول في مسار الاحتجاجات المستمرة منذ نهاية العام ٢٠١٨م، حين قرر المحتجون أن يتخذوا من الذكرى الرابعة والثلاثين للانتفاضة الشعبية التي أسقطت نظام نميري عام ١٩٨٥م موعداً للاحتشاد أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في إشارة تهدف للضغط على الجيش للانحياز للثورة، ودعمت الحشود الضخمة قيادة الحراك إلى اتخاذ القيادة مقرّاً للاعتصام حتى يتحقق هدف إسقاط النظام[٦].

استطاعت ثورة ديسمبر أن تسقط نظام البشير، وأن تمهد الطريق لقيام حكومة انتقالية مدتها تسعة

(٤) أسامة الأشقر، «الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات»، **مركز الزيتونة للدارسات والاستشارات**، (أبريل، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في ٨، أبريل، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/3WGIv

(٥) «عوامل نجاح الثورة السودانية متوفرة رغم جسامة التحديات»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢٦، مايو، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٥، أبريل، ٢٠٢١م.
https://studies.aljazeera.net/ar/events/2019/05/190526120413016.html

(٦) خالد التجاني، «السودان وجدلية العسكري والمدني، فرص وتحديات الانتقال»، **مركز الجزيرة للدراسات**، (٢٣، أبريل، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٨، مارس، ٢٠٢١م،
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/04/190423094321573.html

وثلاثون شهراً، وتركيبتها البنيوية شراكة بين القوات النظامية (الجيش، الدعم السريع، الشرطة، الأمن الوطني)، وقوى إعلان الحرية والتغيير (قحت)، التي قادت التظاهرات الاحتجاجية ضد النظام السابق.

كان لانحياز القوات النظامية إلى الثورة في ١١ أبريل ٢٠١٩م دورٌ في تشكّل العلاقة الثنائية بين المدنيين والعسكريين، وبموجب ذلك بدأت المفاوضات بين الطرفين بخطى متعثرة إلى أن تم التوقيع النهائي على الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية في ١٧ أغسطس ٢٠١٩م، حددت المادة العاشرة من الوثيقة الدستورية نظام الحكم بثلاثة مجالس تشمل المجلس السيادي والذي يتكون من ستة مدنيين وخمسة عسكريين، وأوكلت رئاسته الدورية في مرحلتها الأولى للفريق أول (عبد الفتاح البرهان).

ومجلس الوزراء المكون من ثمانية عشر وزيراً باستثناء وزارتي الداخلية والدفاع، إذ أوكلت الأولى إلى ممثل من قوات الشرطة والثانية ممثل من قوات الشعب المسلحة (الجيش)، أما رئاسة مجلس الوزراء فقد كلف بها الدكتور عبد الله حمدوك، وأرجأ تكوين المجلس التشريعي إلى حين الفراغ من مفاوضات السلام التي تجري بين الحكومة الانتقالية وحركات الكفاح المسلح، لذلك كلف المجلسان (السيادي) و(الوزراء) بمهمات السلطة التشريعية على أن تجاز التشريعات والقرارات الصادرة منهما بأغلبية الثلثين[٧].

إلا أن هذا المجلس لم يتشكل بعد نتيجة عدم توافق الأطراف السياسية حول الكيفية التي يشكل بها المجلس عقب اتفاق السلام مع الجبهة الثورية التي تضم عدداً من الحركات المسلحة.

برز في مرحلة ما بعد سقوط نظام الإنقاذ، دور كبير للأجهزة العسكرية والأمنية في السودان بما فيها مجلس السيادة، والقوات المسلحة، وقوات الدعم السريع وجهاز الاستخبارات العامة، إذ يأتي المجلس السيادي ضمن هذه المنظومة العسكرية والأمنية، بسبب المكون العسكري فيه، والدور المرتقب في مرحلة المفاوضات مع المعارضة بعد سقوط نظام الإنقاذ، أن الجيش لم يتخل عن طموحه المتعلق بالحكم، وأن قوى الحرية لم تنجح في التوصل معه لاتفاق يحصر مهمته في حماية مرحلة الانتقال الديمقراطي إضافةً إلى حماية البلاد.

اتفق المجلس العسكري وتحالف قوى الحرية والتغيير على تشكيل حكم برلماني في الفترة الانتقالية، إلا أنه ومع بداية التفاوض بين المكون المدني والعسكري، أصرت بعض مكونات قوى الحرية والتغيير على عدم تمثيل العسكريين في المجلس السيادي وأن تكون الغلبة فيه للمكون المدني، إلا أنه ومن خلال الوساطة المشتركة من الاتحاد الإفريقي اتفق الطرفان على تكوين المجلس وشغل منصب الرئاسة دورياً[٨].

لقد أظهرت اختصاصات مجلس السيادة جدلاً كبيراً خلال مرحلة التفاوض بين المكون العسكري والمدني، وذلك من خلال إصرار العسكريين على أن تكون للمجلس صلاحيات أكبر، وبما يضمن سلامة العسكرية الشخصية، ضد أي ملاحقة قانونية لاحقاً.

(٧) «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، ص ١٧.

(٨) «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، ص ١٨.

وتعد القوات المسلحة فاعلاً رئيساً في الحراك الدائر في السودان، سيما عندما انحازت إلى المتظاهرين والمعتصمين في ١١ أبريل ٢٠١٩م، وكوِّن المجلس العسكري من ضباط القوات المسلحة، إضافةً إلى ضمه تمثيلاً لقوات الدعم السريع وجهاز الأمن والاستخبارات والشرطة وتعرض تشكيل المجلس خلال مدة وجيزة إلى عدة تغييرات، نتيجة الضغوط التي مورست عليها نتيجة الانتماء والميول للنظام السابق.

أعلن المجلس العسكري الانتقالي مراراً رغبته في تسليم السلطة للشعب في أقصر مدة ورغبته في المشاورة مع جميع القوى السياسية دون إقصاء لأحد، وأن حكومة كفاءات وطنية هي المدخل للتغيير مع مجلس سيادي يضمن الانتقال السلمي للسلطة وتكوين هيئة تشريعية تمثل فيها جميع القوى السياسية والثورية عدا مشاركة المؤتمر الوطني في المرحلة الانتقالية[٩].

المحور الثالث: طابع العلاقات المدنية العسكرية بعد ثورة ديسمبر:

يُبرز المشهد السوداني خلال فترة ما بعد ثورة ديسمبر حالة تشاكس بين مكونات السلطة (المدنية والعسكرية)، وصعوبات أمنية ومشكلات اقتصادية معقّدة، مما يعرقل عملية التحول الديمقراطي التي يفترض أن تمهد الطريق لإجراء انتخابات عامة ومرحلة ديمقراطية جديدة.

وتتمثل أبرز هذه الخلافات حول صلاحية المجلس العسكري، وهيمنة العسكر على مقاليد الأمور، وضعف الجانب المدني في اتخاذ القرارات، إلا أن التجمع ظل يرفض هذه الهيمنة من جانب المجلس العسكري، مطالباً إياه تسليم السلطة للمدنيين وتعيين مجلس سيادة مدني وحكومة مدنية، وبذلك رسم مساراً تصعيديّاً مع المجلس العسكري، داعياً إلى قيام دولة مدنية تعددية تعبر عن الجميع، معلقاً أنه واجه تعنتاً من المجلس العسكري في انتقال السلطة وأثبت عدم جديته عبر مواقفه التي عبّرت عنها اللجنة السياسية، فقد أصدر التجمع بياناً تضمن الاستمرار في الاعتصام وتعليق التفاوض مع المجلس العسكري، والتعامل معه بصفته امتدادا للنظام السابق «تسقط ثالث»[١٠]، وبذلك شكّل الضغط على المجلس العسكري للاعتراف بتجمع المهنيين وقوى إعلان الحرية والتغيير كممثلين للثورة السودانية أولوية سياسية ملحة تؤسس لترتيبات الوضع الانتقالي.

كما شكّل تكليف الفريق حمدان دقلو، رئيساً للجنة الاقتصادية في مارس ٢٠٢٠م أحد الخلافات بين المكون المدني والعسكري خلال الفترة الانتقالية، حيث قوبل هذا التعيين باعتراض من مكونات داخل الحرية والتغيير بصفة أن تعيينه مخالف للوثيقة الدستورية.

(٩) الأشقر، «الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات».

(١٠) الأشقر، «الثورة السودانية: الخلفيات والتداعيات والتوقعات»، ص٢١.

أدّت هذه الاعتراضات إلى اعتذار محمد حمدان دقلو عن رئاسة اللجنة، والتي آلت رئاستها لرئيس الوزراء عبد الله حمدوك[١١].

كما يعد قرار مجلس الوزراء والخاص بإشراف وزارة المالية على جميع الشركات التي يمتلكها الجيش، وتضمينها في موازنة العام ٢٠٢١م- إحدى محطات تعثّر العلاقات المدنية العسكرية؛ لأن لها تأثيرا على الاقتصاد ودون مردود للخزينة العامة، حيث رفض المكون العسكري هذه المطالب بقوة، وعبّر عن تمسّكه بها ووضعها تحت بند «الخطوط الحمراء»، بحجة أن هذه الشركات والمؤسسات العسكرية قطاع عام، وبالتالي فإن إدارة هذه الشركات لا تتناقض مع فهم المكون المدني وإصرارها على إعادتها للقطاع العام نفسه، أيضاً فقد شكّل توقيع اتفاق السلام مع إسرائيل، جدلاً كثيفاً بين المكون المدني، العسكري، حيث انتقد وزير الإعلام السوداني «فيصل محمد صالح» الجيش لتطوير علاقات مع إسرائيل من دون إخطار مجلس الوزراء، مما يشير إلى توتر داخل الحكومة، إذ يرى وزير الإعلام أنه يفترض أن تكون العلاقات الخارجية من اختصاص مجلس الوزراء، مؤكداً أن الأمور المتعلقة بالتطبيع في يد الجيش بصفة أحاديّة وفعليّة[١٢].

ففي بداية الأمر كان رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، أكثر حذراً بشأن التعامل مع إسرائيل، وصرح في أواخر سبتمبر ٢٠٢٠م أن التطبيع يتطلب مناقشة عميقة مع المجتمع[١٣].

ومن مواضع الاختلاف أيضاً، بين المكون المدني والمكون العسكري، تشكيل المجلس السيادي وبقرار من رئيس مجلس السيادة والذي تتمثل اختصاصاته في توجيه فترة الانتقال بما يخدم مصالح السودان العليا وحل التباينات في وجهات النظر بين الأطراف المختلفة، وحشد الدعم اللازم لإنجاح الفترة الانتقالية، إضافةً إلى أي سلطات أخرى لازمة لتنفيذ اختصاصاته وممارسة سلطاته[١٤]، فقد اعترض رئيس الوزراء على تكوين المجلس بهذه المواصفات التي لم تكن من طبيعة خصائصه عند الاتفاق على تكوينه بين قوى الحرية والتغيير وحركات اتفاق جوبا ومجلس السيادة وهو جدل يعكس ما وراء طبيعة تكوين هذا الجسم الجديد وفي الاختلافات التي عكست التضارب في تفسير ما اتفق عليه في شأن تكوينه وهويته.

---

(١١) نجم الدين محمد عبد الله جابر، «صراع السلطة والنفوذ بين شركاء الفترة الانتقالية بالسودان»، **متابعات إفريقية ١١**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٢١م)، ص١١.

https://www.kfcris.com/ar/view/post/334

(١٢) «ثورة ديسمبر: السياقات والفاعلون وتحديات الانتقال الديمقراطي في السودان»، ص١٧.

(١٣) صاموئيل راماني، «تحول سياسي متعثر في السودان»، **مركز مالكوم كير-كارنغي للشرق الأوسط**، (١٧، مارس، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٣، أبريل، ٢٠٢١م،

https://carnegie-mec.org/2021/03/17/ar-pub-84087

(١٤) محمد جميل أحمد، «المرحلة الانتقالية في السودان والرهانات الجديدة»، **إندبندنت عربي**، (١٣، ديسمبر، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١٠، أبريل، ٢٠٢١م، http://www.indepentarabia.com/node/176426

المحور الرابع: أثر العلاقات المدنية العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في السودان:

إن إقامة نظام ديمقراطي في السودان أحد الأهداف الرئيسة، التي حرّكت الشعب السوداني في ثورة شعبية، إلا أن التطورات على الساحة السياسية التي أعقبت سقوط نظام الإنقاذ وبمكوناتها المدنية والعسكرية المشاركة في الثورة يلاحظ بأن إنجاز التحول الديمقراطي تُواجهه العديد من التحديات والمعوقات.

ومن أبرز هذه التحديات، المواقف السلبية للقوى المشاركة في الثورة، فعلى الرغم من أهمية دور القوى المدنية والعسكرية في الإطاحة بنظام الإنقاذ، إلا أن الممارسات التي اتبعتها هذه القوى اتسمت بالتشدد في المواقف والممارسات من أجل تقسيم كعكة السلطة بين هذه الأطراف، أدت إلى حصر المطالب الثورية في التفاهم بينها، وبالتالي فقدت الثورة فرصة كبيرة من أجل تحقيق هدف التحول الديمقراطي الكامل بالبلاد، لذا فإن عدم تجانس العلاقات المدنية والعسكرية في طبيعتها ونتائجها يؤثر تأثيرا كبيرا في عملية التحول الديمقراطي، كما أن تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من قبل سلطة مدنية أمر يعزز الممارسات الديمقراطية في أي دولة(١٥).

لذلك يَعدّ البعض أن مشاركة المكون العسكري في المجلس السيادي الانتقالي، أحد معيقات التحول الديمقراطي، خاصةً في ظل الوضع السياسي الذي أعقب التوقيع على الوثيقة الدستورية، بحيث أصبح يسيطر على مخيلة الكثيرين مخاوف انقضاض العسكر مجدداً على السلطة، خصوصاً مع مشاركتهم بهذه الصورة، وعليه تظل هذه المشاركة في السلطة الانتقالية تشكل تحدياً كبيراً أمام أي تحول ديمقراطي(١٦).

كذلك من التحديات التي تواجه أطراف الحكومة الانتقالية، التحدي الاقتصادي؛ إذ لا بد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، ولا يمكن إنجاز هذا الاستقرار الاقتصادي دون تحقيق الاستقرار السياسي الذي يحتاج بدوره لإنهاء حالة الحروب والنزاعات الأصلية ومخاطبة جذور الحرب والتهميش في السودان، ومن ثم تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للمواطنين، ومن هذه الزاوية تعد عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي من أهم أولويات الفترة الانتقالية؛ لأن فاعلية الدولة مرتبطة ارتباطاً عضوياً بتحقيق متطلبات التحول الديمقراطي.

أما التحدي الآخر فيمثل في إصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية وإخضاعها لسيطرة الحكم المدني، إلا أن السيطرة المدنية على الجيش في فترات الانتقال الديمقراطي تنطوي على عدة مفارقات أو تحديات، منها

(١٥) جلال أحمد، **صراع القوى المدنية والعسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط**، (القاهرة: دار الكتب العربية للمعارف، ٢٠١٥م): ص١٥٨.

(١٦) إبراهيم ناصر، «تحديات التحول الديمقراطي في السودان»، **مركز سيتا**، (١٤، أكتوبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٨، أبريل، ٢٠٢١م، https://sitainstitute.com/?p=5917

علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السابق، ولذا تكون مرتبطة بقدر ما من المصالح الاقتصادية والمؤسساتية والشخصية، التي تخشى من فواتها مع التحول الديمقراطي، وهذا ما ينطبق على الحالة السودانية من خلال ارتباط المؤسسة العسكرية بمصالح اقتصادية في عهد الإنقاذ، والتي شكلت إحدى نقاط الخلاف بين المكونين المدني والعسكري بعد ثورة ديسمبر حول أيلولة الشركات والمؤسسات التابعة للمكون العسكري لوزارة المالية.

الخاتمة

عالجت الدراسة أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديموقراطي في السودان بعد الثورة، من خلال الوقوف على العوامل والمحددات الهيكلية للثورة ومقومات النجاح وتشكل العلاقات المدنية العسكرية وهياكل الحكم وطابع هذه العلاقات وأثرها على عملية التحول الديمقراطي.

فعلى الرغم من دور هذه المكوّنات في الإطاحة بنظام الإنقاذ، إلاّ أن هذه الممارسات التي سادت بينهما بعد الثورة اتسمت بالتشدد والمشاركة السالبة والتعنت في المواقف، مما يؤثر سلباً على العملية الديموقراطية عموماً، بصفة أن هنالك مطلوبات لم يتم تحديدها والاهتمام بها كأولويات لعملية التحول الديموقراطي.

الاستجابة الإفريقية لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات: ما بين النظرية والتطبيق

د. **محمود زكريا محمود إبراهيم** - نائب مدير مركز حوض النيل بكلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة - القاهرة.

تشكل سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات أحد التدابير والإجراءات الرئيسة المرتبطة بمرحلة بناء السلم (Peace Building)، والتي تنصرف إلى التركيز على ترسيخ السلم وتوطيده ومنع العودة لحالة العنف في إطار الدول الخارجة من الصراعات، ويعد كل من برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) وإصلاح قطاع الأمن (SSR) من بين المكونات الرئيسة لهذه السياسة، واللذان يعدان بمنزلة ضمانة حقيقية لنجاحها وفاعليتها، ولذا فإن بناء السلم يكمل المسار الممتد للجهود المعنية بمنع الصراعات وإدارتها وحلها عبر مرحلتي صنع السلم (Peace Making) وحفظ السلم (Peace Keeping).

وتتعزز أهمية هذه السياسة في إفريقيا في ضوء تجدد واقع الصراع في حالات عديدة بعد انتهائها، على الرغم من التوقيع على اتفاقيات السلام لتسوية الأوضاع المضطربة بين أطراف الصراع، وذلك نتيجة لتركيز هذه الاتفاقيات على التعامل مع الأعراض الظاهرية للصراعات بدلاً من معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ولذا فإن هذه السياسة تطرح التركيز على مجمل العوامل الهيكلية المرتبطة باندلاع الصراعات والمحفزة لاستمراريتها، وهو ما دفع الاتحاد الإفريقي لإيلاء اهتمام بهذه السياسة منذ تأسيسه، وهو ما جاء متسقاً مع التطلع الرابع في أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ والمتعلق بجعل إفريقيا قارة مسالمة وآمنة، وبناءً على ما سبق يركز المنظور التحليلي لهذه المقالة على إلقاء الضوء على مختلف جوانب الاستجابة الإفريقية لهذه السياسة، وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

أولاً- مفهوم سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات وأهدافها في إفريقيا

يشير هذا المفهوم وفقاً للاتحاد الإفريقي إلى جملة الإجراءات الشاملة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الدول الخارجة من الصراعات، بما في ذلك احتياجات السكان المتأثرين أو المتضررين، منع تصعيد الصراعات، تجنب الارتداد إلى العنف، معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، فضلاً عن ترسيخ السلام

المستدام، وعلى الرغم من التكامل القائم بين أنشطة هذه السياسة وكون أن أغلبها ينبغي اتباعه اتباعًا متزامنا، إلا أنها تشمل مراحل طارئة (المدى الزمني القصير) وانتقالية (المدى الزمني المتوسط) وتنموية (المدى الزمني البعيد)، كما يشمل المنظور الوظيفي لهذه السياسة وجود أدوار من قِبل أربعة أطراف رئيسة، وهي مفوضية الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني[١].

وفيما يتعلق بأهداف هذه السياسة، فتتمثل في تحسين توقيت الأنشطة وفاعليها وتنسيقها في البلدان الخارجة من الصراع، ووضع أساس لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلام المستدام، ولذا فإنها تعد بمنزلة أداة لترسيخ السلام ومنع العودة إلى العنف، ومعالجة الأسباب الجذرية المؤدية للصراعات، وتشجيع أنشطة إعادة الإعمار وتسريع تنفيذها وتخطيطها، وتعزيز التكامل والتنسيق بين مختلف الفاعلين المنخرطين في مختلف عمليات إعادة الإعمار والتنمية، فضلاً عن إحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في الدول الخارجة من الصراعات[٢].

ثانياً- الإطار القانوني لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

يستهدف هذا الجانب من المقالة إلقاء الضوء على مختلف الأطر القانونية الناظمة والحاكمة لسياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا، والتي تتمثل فيما يلي:

القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي

تضمَّن القانون النصَّ على تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية، وذلك وفقاً للمادة الثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد الإفريقي، والذي يشمل بطبيعة الحال تحقيق مقاصد سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات، كما تضمنت هذه المادة النص على بعض الأهداف الأخرى التي من شأنها أن تعزز من هذه السياسة، لعل من أهمها: تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الجيد، تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب بما يتفق مع الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والآليات الأخرى ذات الصلة لحقوق الإنسان[٣]، كما نصت المادة الرابعة من القانون التأسيسي والمتعلقة بمبادئ الاتحاد الإفريقي على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون والحكم

(1) "Guidelines Note for the Implementation of The African Union Post-Conflict Reconstruction and Development Policy Peace and Security Department," (Addis Aba: African Union, 2018): 3, http://www.peaceau.org/uploads/final-guidelines-note.pdf.

(2) "African Union Post-Conflict Reconstruction and Development (AU PCRD)," *African Union*, November 23, 2015, https://bit.ly/3yRIpzR

(3) *Constitutive act of the African union*, (Durban: African Union, 2000), Article.3.

الرشيد، تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان التنمية الاقتصادية المتوازنة، واحترام الحياة الإنسانية وإدانة الإفلات من العقاب ورفضه وأعمال الإرهاب والاغتيالات السياسية[٤].

البروتكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي

نص هذا البروتكول في إطار المادة الثالثة المتعلقة بأهداف المجلس على أنه من بين أنشطة المجلس تولّي مسؤولية مهمّات بناء السلم من أجل حل الصراعات وذلك في حالة حدوثها، ودعم وتنفيذ بناء السلم وأنشطة إعادة الإعمار فيما بعد الصراعات من أجل ترسيخ السلام ومنع تجدد العنف[٥]، كما نصت المادة السادسة المتعلقة بوظائف المجلس على وجود دور له فيما يخص بناء السلم وإعادة الإعمار فيما بعد الصراعات[٦]، ونصت المادة السابعة فيما يتعلق بصلاحيات أو سلطات المجلس من البروتوكول على قيامه بمهمات بناء السلم لحل الصراعات أينما حدثت[٧].

وثيقة الاتحاد الإفريقي المتعلقة بـ"سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات"

تعد بمنزلة الإطار الإستراتيجي المعني بتصميم سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات وتنفيذها (PCRD) في إفريقيا، وقد اشتملت على تحديد شامل لمختلف جوانب هذه السياسة، وقد تُبنيت في إطار الجلسة التاسعة العادية للمجلس التنفيذي المنعقدة في (بانجول) بجامبيا أثناء المدة (٢٨-٢٩) يونيو ٢٠٠٦م[٨].

خريطة طريق هيكل السلم والأمن الإفريقي ٢٠١٦-٢٠٢٠م

وضعت الخريطة إعادة الإعمار فيما بعد الصراعات وبناء السلم أولويةً إستراتيجية ثالثة ضمن مصفوفة الأولويات الإستراتيجية الخمس المتعلقة بهيكل السلم والأمن الإفريقي، وذلك إلى جانب كل من منع الصراعات، إدارة الصراعات والأزمات، قضايا الأمن الإستراتيجية، فضلاً عن التنسيق والشراكات. وقد تمثل الهدف الإستراتيجي من هذه الأولوية في المساهمة في تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء الخارجة من الصراع في الوقت المناسب، كما اندرج في إطار هذه الأولوية سبعة أهداف فرعية رئيسة والتي تعالج كل منها إحدى العقبات المواجهة لإستراتيجيات الاستجابة الفاعلة[٩].

(4) *Constitutive act of the African union*, Article.4.

(5) "Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union," (Durban: African Union, 2002): Article. 3, http://www.peaceau.org/uploads/psc-protocol-en.pdf.

(6) "Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union," Article.6.

(7) "Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union," Article.7.

(8) "Policy on Post-Conflict Reconstruction and Development," (Banjul: Commission of the African Union, Peace and Security Department , 2006) :VII-VIII, https://au.int/en/documents/african-union-policy-post-conflict-reconstruction-and-development.

(9) "African Peace and Security Architecture (APSA) Roadmap 2016–2020," (Addis Ababa: AU Commission, Peace and Security Department, 2015) :39, http://www.peaceau.org/uploads/2015-en-apsa-roadmap-final.pdf.

مذكرة التعاون في مجال السلم والأمن بين الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية

تُبنِّيت في عام ٢٠٠٨م، وقد جاءت سياسة إعادة الإعمار والتنمية ضمن أحد مجالات التعاون الرئيسة بين الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، وفقاً لنص المادة الخامسة من الوثيقة، كما أشارت المادة التاسعة إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين الاتحاد الإفريقي وهذه التجمعات بشأن التنفيذ الفعال لهذه السياسة من أجل ترسيخ السلم ودعم التنمية المستدامة[١٠].

خريطة طريق الاتحاد الإفريقي بشأن الخطوات الفعلية لإسكات البنادق في إفريقيا عام ٢٠٢٠م

تضمنت تبني خطوات فعلية لتجاوز ضعف تنفيذ برامج إعادة الإعمار والتنمية، والذي اندرج ضمن التحديات السياسية المواجهة لإسكات البنادق في إفريقيا، وحددت الأطراف المسؤولة عن التنفيذ والمتمثلة في الدول الخارجة من الصراعات ومجلس السلم والأمن الإفريقي ومفوضية الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، كما حددت مصادر التمويل والمتمثلة في الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ولجنة بناء السلم التابعة للأمم المتحدة والشركاء من القطاع الخاص[١١].

ثالثاً: المبادئ الحاكمة لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

يحكم سياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا خمسة مبادئ رئيسة، وفقًا لوثيقة الاتحاد الإفريقي «سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات»، الصادرة في (بانجول) في عام ٢٠٠٦م، والتي تشكل الحد الأدنى من القيم والمعايير الرئيسة المتعلقة بأنشطة وبرامج هذه السياسة، والمتمثلة فيما يلي[١٢]:

القيادة الإفريقية (African Leadership)

ينصرف إلى ضمان أن تظل الأولويات والتنفيذ والرقابة لسياسة إعادة الإعمار من مسؤولية الحكومات الإفريقية، بحيث يتولى الاتحاد الإفريقي مسؤولية القيادة الإستراتيجية والرقابة، وتنسيق العلاقات القارية مع الأطراف الأخرى، بما في ذلك وضع وتحديد شروط انخراط هذه الأطراف في هذه السياسة، كما يستأثر بتحديد أجندة إعادة الإعمار وجميع العمليات المندرجة في إطارها عبر تعبئة الموارد وتقسيم الأدوار.

(10) "Memorandum of Understanding on Cooperation in the Area of Peace and Security Between the African Union," *African Union*, March 14, 2012, http://www.peaceau.org/en/article/memorandum-of-understanding-on-cooperation-in-the-area-of-peace-and-security-between-the-african-union-the-regional-economic-communities-and-the-coordinating-mechanisms-of-the-regional-standby-brigades-of-eastern-africa-and-northern-africa.

(11) "African Union Master Roadmap of Practical Steps to Silence the Guns in Africa by Year 2020," (Lusaka: African Union, 2016):11, https://au.int/sites/default/files/documents/37996-doc-au_roadmap_silencing_guns_2020.pdf.en_.pdf.

(12) "Policy on Post-Conflict Reconstruction and Development," 6-8.

الملكية الوطنية (National and Local Ownership)

يتضمن تعزيز الملكية الوطنية لسياسة إعادة الإعمار وخلق توافق بشأن الحكم القائم في الدولة، وتطبيق القيادة الإفريقية بشأن جوانب هذه السياسة سواءً تنفيذها أو تقييمها، وتتجسد أهميته في ضمان أن أنشطة هذه السياسة تتوافق مع الاحتياجات والتطلعات المحلية، وتعزيز الفهم المشترك والدعم لهذه السياسة عبر الانخراط من قِبل السكان المحليين في عمليات الحكم والإدارة، فضلاً عن ضمان استدامة جهود المعالجة المرتبطة بمرحلة ما بعد الصراعات.

الشمولية والمساواة وعدم التمييز (Inclusiveness, Equity and Non-Discrimination)

ينصرف إلى معالجة الإقصاء والتوزيع غير العادل للسلطة والثورة، والذي يعد من بين الأسباب الجذرية المؤدية للصراعات في إفريقيا، الأمر الذي من شأنه أن يمنع تصعيد الظروف والأوضاع الخطيرة، ويتضمن هذا المبدأ التأكيد على أهمية مشاركة الفئات المهمشة والضعيفة، مثل: (النساء والفتيات، الشباب، كبار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة)، والعمل على تلبية احتياجاتهم، إضافة إلى تعزيز مشاركة الأفارقة في الشتات لتأمين احتياجاتهم في إطار عمليات إعادة الإعمار والتنمية.

التعاون والتماسك (Cooperation and Coherence)

يشير إلى تحقيق التعاون والتماسك لضمان استجابة الأنشطة لاحتياجات وأولويات البلدان والشعوب المتضررة، ولا سيما في ضوء وجود عدد كبير من الفاعلين، وتتجسد أهميته في توضيح وتحديد الأدوار والمسؤوليات؛ مما يعمل على تعزيز الاستفادة من الموارد ورفع الكفاءة والفاعلية وتحسين توقيت الاستجابة، وتعزيز الشفافية والمساءلة المتبادلة والأهداف المشتركة بين مختلف الفاعلين المنخرطين في عمليات إعادة الإعمار والتنمية، وهو ما يؤثر على مساحة الثقة المتبادلة بين هذه الأطراف، فضلاً عن تعزيز الشراكات الذكية والتكامل مع الهياكل الدولية ذات الصلة من قبيل لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

بناء القدرات من أجل الاستدامة (Capacity Building for Sustainability)

ينصرف إلى بناء القدرات المحلية والوطنية وتعزيزها من أجل تحقيق السلام المستدام، ولدعم العمليات الوطنية وإضفاء الشرعية عليها، مع مراعاة الاستفادة من القدرات الإفريقية على المستويين الإقليمي والقاري في حال محدودية القدرات المحلية.

رابعاً- العناصر الإرشادية لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

تعد بمنزلة أولويات حاكمة لسياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا في مختلف مراحلها، وذلك وفقا لوثيقة الاتحاد الإفريقي «سياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات»، الصادرة في (بانجول) في عام ٢٠٠٦م، وتنطوي هذه العناصر على مجموعة من الأهداف، التي يجب تحقيقها من قبل الدول الخارجة من الصراعات، وستُتناول كما يلي[١٣]:

الأمن

يشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: توفير الأمن والحماية للسكان المدنيين، اتباع نهج متكامل لإعادة كل من اللاجئين والمشردين داخليًّا والمقاتلين السابقين وإعادة توطينهم وإدماجهم، وفرض السيطرة المدنية الفعالة على القوات المسلحة عن طريق وضع قوانين وطنية تنظم سلوكها وأنشطتها.

المساعدة الإنسانية والطارئة

تشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: خلق بيئة سياسية وقانونية مواتية للعمل الإنساني، الاهتمام بالتدابير المؤسسية للمساعدة الإنسانية؛ وذلك من قبيل إعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية المهمة، مثل: الصحة والصرف الصحي والتعليم والهياكل الإدارية، ومراعاة تقديم مساعدة كافية ومناسبة لإنقاذ الحياة والحفاظ عليها.

إعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية

يشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: صياغة سياسات تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتستهدف الفئات الضعيفة في المراحل الانتقالية وعمليات إعادة الإعمار والتنمية، تطوير البنية التحتية؛ (النقل والاتصالات، الطاقة، المياه، الصحة، والصرف الصحي)، فضلاً عن إنشاء بناء مؤسسي شامل لتعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة، ويتضمن ذلك إنشاء مؤسسات للإدارة المالية وهياكل للمساءلة والشفافية.

التحول والحوكمة السياسية

يشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: وضع إطار حكم دستوري ديمقراطي يضمن التنافس الدوري على المناصب السياسية على أساس سيادة القانون، اعتماد سياسات وتشريعات من شأنها أن تواجه تحديات الفساد، وضمان الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.

(13) "Policy on Post-Conflict Reconstruction and Development," 8-30.

حقوق الإنسان والعدالة والمصالحة

يشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: إعادة الحقوق الدستورية والقانونية إلى الشرائح التي فقدتها أثناء النزاع؛ مثل النازحين، ضمان حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الحق في التنمية، حماية حقوق المرأة وضمان مشاركتها في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ضمان الالتزام بمبادئ القانون الدولي الإنساني بما في ذلك ما يتعلق بأسرى الحرب والاختفاء القسري، فضلاً عن العمل على إصلاح القضاء وضمان استقلاليته وكفاءته.

المرأة والمساواة بين الجنسين

يشمل عدة أهداف، لعل من أهمها: وضع إستراتيجيات لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع جوانب الحياة، تعزيز وضمان تمثيل المرأة في مفاوضات السلام وتنفيذها، فضلاً عن دعم منظمات المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسائية لمناصرة حقوق الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والفتيات.

خامساً: الإطار المؤسسي لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

يتضمن الآليات التي يُعتمَد عليها لتنفيذ سياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا، والمتمثلة فيما يلي:

١- لجنة متعددة الأبعاد (PCRD Multidimensional Committee) لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات: تركز على تنسيق العمل مع الفاعلين الدوليين المعنيين بسياسة إعادة الإعمار والتنمية.

٢- اللجنة الدائمة (PSC Standing Committee): تتبع مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتركز على مراقبة أدوار الفاعلين وتقديم الدعم للدول الخارجة من الصراعات.

٣- اللجان الوزارية لإعادة الإعمار والتنمية في فيما بعد الصراعات (PCRD Ministerial Committees): تنشأ على مستوى وطني في الدول الأعضاء الخارجة من الصراعات.

٤- قوة المهام المشتركة بين الإدارات (Interdepartmental Taskforce): تتبع الاتحاد الإفريقي وتضم ممثلين من الأقسام والإدارات المختلفة التابعة له، كما تشمل التجمعات الاقتصادية الإقليمية من طريق مكاتب الاتصال الخاصة بها، وتجتمع بصفة منتظمة لتنسيق الجهود المعنية بإعادة الإعمار والتنمية[١٤].

٥- وحدة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات (PCRD Unit): تتبع إدارة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات وإدارة الأزمات (CMPCRD)، والتي تشكل إحدى إدارات قسم السلم والأمن

(14) "African Peace and Security Architecture (APSA) Roadmap 2016–2020," 40.

التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي، وتعد مسؤولة عن قيادة مسؤولية تقييم الاحتياجات في الدول الخارجة من الصراعات، وتنفيذ مشروعات الأثر السريع (QIPs) ومشروعات تعزيز السلم (PSPs)، وكذلك دعم جهود مفوضية الاتحاد الإفريقي بشأن تعبئة الموارد العينية والمالية عبر مبادرة التضامن الإفريقي (ASI)[١٥].

٦- مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات (AUC-PCRD): يشكل إحدى الآليات المعنية بتعزيز استجابة الاتحاد الإفريقي السريعة والفعالة تجاه الدول الخارجة من الصراعات، وقد وقِّع على استضافة مصر لمقر هذا المركز على هامش فعاليات "منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة" في إطار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي، وذلك في ١١ ديسمبر ٢٠١٩م[١٦]، وقد ووفق على هيكل المركز وصلاحياته في قمة للاتحاد الإفريقي في فبراير ٢٠٢٠م[١٧].

سادساً: الإطار التطبيقي لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

يستهدف هذا الجانب من المقال تسليط الضوء على الواقع الفعلي لسياسة إعادة الإعمار والتنمية على المستوى القاري في إفريقيا، وذلك عبر التركيز على جهود الاتحاد الإفريقي كمظلة مؤسسية قارية، وبنك التنمية الإفريقي بصفته أحد أبرز الفاعلين الرئيسين في هذا الشأن، ويمكن تناول ذلك كما يلي:

الاتحاد الإفريقي

يعد بمنزلة الفاعل الرئيس لدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا، ويمكن القول بوجود عدد من الأطر الرئيسة الناظمة لجهوده في هذا الشأن والمتمثلة فيما يلي:

أ- البعثات متعددة التخصصات (Multidisciplinary Missions): تهدف إلى تقييم الاحتياجات والأولويات لبناء السلام فيما بعد الصراعات، توطيد وتوسيع نطاق إصلاح قطاع الأمن ومبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن تعزيز التعاون المستمر مع المجتمعات والآليات الاقتصادية الإقليمية والمجتمع المدني. ومن نماذج هذه البعثات تلك التي جرت في عدد من الدول، نحو: (جمهورية

(15) "Guidelines Note for the Implementation of The African Union Post-Conflict Reconstruction and Development Policy Peace and Security Department," 3.

(16) "Egypt's key achievements as AU chair in 2019," The Institute for Security Studies, December 13, 2019, https://bit.ly/2R72ktD.

(17) Priyal Singh and Daniel Forti, "Beyond 2020 Exploring the potential for a stronger UN-AU peacebuilding partnership," Institute for Security Studies and International Peace Institute, September , 2020: 16, https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2020/09/AR-28-UN-AU-peacekeeping.pdf.

إفريقيا الوسطى في عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٦م، سيراليون وليبيريا في عام ٢٠٠٩م، الكنغو الديمقراطية وبوروندي في عام ٢٠١٠م، السودان في عام ٢٠١١م)[١٨].

ب- المشروعات ذات الأثر السريع (Quick Impact Projects): تعد بمنزلة مشروعات صغيرة الحجم ومنخفضة التكلفة يُخطط لها وتنفذ ضمن إطار قصير الأجل عادة ما يكون مدة (٦) أشهر؛ ليصبح لها تأثير فوري يسهم في تحقيق الاستقرار، وتعد أداة لمساعدة مكاتب الاتصال والبعثات السياسية وعمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الإفريقي بشأن تنفيذ تدخلات محلية هادفة لإعادة الإعمار والتنمية، وتنفذ بواسطة قسم السلم والأمن التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي، ومن نماذج هذه المشروعات تلك التي جرت في دول من قبيل: (جمهورية إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، ليبيريا، مدغشقر، والصومال)[١٩].

ج- مبادرة التضامن الإفريقي (Initiative African Solidarity): تعد بمنزلة عملية يقودها الاتحاد الإفريقي لتعبئة الدعم من داخل القارة للبلدان الخارجة من الصراع عبر تعبئة المساهمات العينية والمالية وبناء القدرات، وقد تُبنِّيت في الدورة العادية (١٩) لقمة رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في (أديس أبابا) في المدة (٩-١٦) يوليو ٢٠١٢م[٢٠].

د- مكاتب اتصال وظيفية (Functional Liaison Offices): أنشأتها مفوضية الاتحاد الإفريقي في إطار الدول الخارجة من الصراعات، وذلك لتعزيز التفاعل مع هذه الدول فيما يخص مجال السلم والأمن بصفة عامة وإعادة الإعمار بصفة خاصة، وقد تم تأسيس (١٦) من هذه المكاتب في دول: (بوروندي، تشاد، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، ساح العاج، الكونغو الديمقراطية، غينيا بيساو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، السودان، جنوب السودان، الصحراء الغربية، الجزائر، كينيا، الصومال)[٢١].

هـ- تأسيس لجان وزارية معنية بإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات: تُنشئها في إطار الدول الخارجة من الصراعات اللجنةُ الوزارية، التي أنشأتها مفوضية الاتحاد الإفريقي في السودان في يوليو ٢٠٠٣م، والتي كانت تهدف إلى تقييم الاحتياجات والأولويات بشأن مرحلة ما بعد الصراع، وذلك بالتشاور مع الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان (SPLM)، وتعبئة الدعم الدولي لجهود إعادة الإعمار والتنمية في السودان[٢٢].

(18) "African Union Post-Conflict Reconstruction and Development (AU PCRD)."

(19) "Brief African Union's Quick Impact Project Implementation: Lessons Learned From Somalia," (Addis Ababa: Peace And Security Department, 2018): 3, http://www.peaceau.org/en/article/policy-brief-african-union-s-quick-impact-project-implementation-lessons-learned-from-somalia.

(20) "The African Solidarity Initiative (ASI)," *African Union*, March 11, 2014, https://bit.ly/3bB4RDl

(21) "AU Liaison Offices," *African Union*, October 25, 2016, https://bit.ly/3vETOB5

(22) "African Union Post-Conflict Reconstruction and Development (AU PCRD)."

و- تشكيل بعثات للدعم الفني معنية بإعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات: تهدف لتقديم الدعم الفني للدول الخارجة من الصراعات، من قبيل تشكيل بعثة الدعم الفني للاتحاد الإفريقي لجامبيا (AUTSTG) في سبتمبر ٢٠١٨م، وهي مبادرة تقع ضمن مجال إصلاح قطاع الأمن (SSR)، وتهدف إلى دعم التحول الديمقراطي بعد تنحي الرئيس "يحيى جامع" عام ٢٠١٧م، مع التركيز على سيادة القانون وإعادة تنظيم القوات المسلحة الجامبية والعدالة الانتقالية[٢٣].

بنك التنمية الإفريقي

يعد بمنزلة أحد أبرز الفاعلين الإقليميين الداعمين لجهود الاتحاد الإفريقي في سياسة إعادة الإعمار والتنمية؛ إذ عَدَّ البنك الدول الخارجة من الصراعات أو الأزمات بمنزلة دول هشة، وذلك بواسطة إجراء تقييم مشترك مع البنك الدولي في عامي (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ولذا يدعم تنفيذ العديد من البرامج في هذه الدول من قبيل برامج دعم الحد من الفقر، وإعادة تأهيل وبناء البنية التحتية الأساسية بما في ذلك إمدادات الطاقة والمياه والصرف الصحي، وإحياء القطاعات الإنتاجية في المجتمعات التي اجتاحتها الحرب[٢٤].

وفي هذا الإطار تبلورت جهود البنك عبر مرفق الدول الهشة Fragile States Facility، الذي نشأ بصفته كياناً مستقلاً في مارس ٢٠٠٨م، وتحول فيما بعد إلى اسم مرفق دعم الانتقال Transition Support Facility، ويعد بمنزلة آلية لمساعدة الدول على بناء مؤسسات مرنة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وإرساء أسس النمو المستدام[٢٥]، وقد نفِّذ عدد من البرامج والمشروعات عبر هذا المرفق، لعل من أهمها مشروع تطوير طريق «لونجي بورت لوكو» في سيراليون، الذي وقع على إنشائه في ١١ سبتمبر ٢٠٠٩م بتكلفة تزيد على (٣٩,٥) مليون دولار، لإعادة تأهيل شبكة الطرق الأساسية بعد الحرب الأهلية التي استمرت أثناء المدة (١٩٩١-٢٠٠٢م)[٢٦].

بالإضافة إلى برامج الحد من الفقر في ليبيريا، التي تصل تكلفتها إلى ما يقرب من (١٣,٧) مليون دولار، مشروع تنمية المجتمع في جمهورية إفريقيا الوسطى بتكلفة تصل إلى (١٢,٢) مليون دولار، مشروع الصحة في غينيا بيساو بتكلفة (٩) ملايين دولار، مشروع إعادة تأهيل وتوسيع البنية التحتية للكهرباء في جمهورية

(23) "African Union Commission concludes mid-term monitoring of its Technical Support to The Gambia," *African Union*, July 15, 2019, https://bit.ly/2SKrqyX.

(24) "The Fragile States Facility: Accompanying States Towards Sustainable Development," *African Development Bank Group (AfDB)*, 2010, https://bit.ly/3nELUol.

(25) "The Transition Support Facility," African Development Bank Group (AfDB), accessed June 2, 2021, https://bit.ly/3vAbw8v.

(26) "Sierra Leone - The Lungi-Port Loko Road Upgrading Project," *African Development Bank Group (AfDB)*, June 1, 2021, https://bit.ly/2PXRxS8.

الكونغو الديمقراطية بتكلفة تصل إلى (٩١) مليون دولار، فضلاً عن مشروع تعزيز الحوكمة الاقتصادية في كل من بوروندي بتكلفة (١٨,٢) مليون دولار، توغو بتكلفة (١٥,٢) مليون دولار، وجزر القمر بتكلفة تصل إلى نحو (٣) ملايين دولار[٢٧].

سابعاً - رؤية مستقبلية لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات في إفريقيا

يمكن القول إنه على الرغم من تبني الاتحاد الإفريقي لأطر حاكمة وناظمة لسياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة على الأقل، غير أن ثمة جملة من التحديات الرئيسة التي تعترض فاعلية مسار الاستجابة الإفريقية في سياسة إعادة الإعمار والتنمية، والتي تتنوع في طبيعتها ما بين تحديات مؤسسية وتشغيلية ومالية وغيرها؛ لذا تطرح الرؤية المستقبلية تبني بعض السبل المقترحة اللازمة لتفعيل هذه السياسة، والمتمثلة في ضرورة تبني نهج شامل ومفهوم موحد ومشترك لسياسة إعادة الإعمار والتنمية فيما بعد الصراعات، من قِبل مختلف الأطراف المعنية وعلى رأسها الاتحاد الأفريقي بمختلف أجهزته ومؤسساته، والتنسيق الوثيق بين مختلف الآليات المعنية بهذه السياسة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي القاري أو الإقليمي الفرعي، وذلك لتعزيز التكامل الوظيفي بين هذه الآليات.

ويضاف إلى ذلك تطوير عملية التخطيط المتعلقة بهذه السياسة عبر إجراء تحليل وتقييم للاحتياجات المتعلقة بالدول الخارجة من الصراعات، توفير الموارد المالية اللازمة لدعم هذه السياسة، فإلى جانب دور مبادرة التضامن الإفريقي في هذا الشأن يتعين أن يشمل صندوق السلام التابع للاتحاد الإفريقي تمويلًا مخصصاً لأنشطة إعادة الإعمار والتنمية، فضلاً عن تعزيز الشراكات الدولية مع مختلف الأطراف المعنية ببناء السلام، وعلى رأسها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، مع مراعاة الحفاظ على الملكية والقيادة الإفريقية لسياسة إعادة الإعمار والتنمية في إفريقيا.

(27) "The Fragile States Facility: Accompanying States Towards Sustainable Development."

الغابون: قرار الانضمام إلى رابطة الكومنولث... الدلالات والمآل

د. هارون باه - باحث سنغالي متخصص في الشؤون الإفريقية - زيغنشور.

تقع دولة الغابون في وسط إفريقيا بنسمتها التي تقدر بنحو المليونين، وتتوزع شعوبها الدول المحاذية بفعل تجزئة الاستعمار، وتتميز بثرواتها الطبيعية المتنوعة؛ الخامسة نفطًا إفريقيًّا، والثانية خشبًا قاريًّا الزاخرة بالمعادن، وبمساحتها الاستوائية المطيرة التي تبلغ نحو ٢٦٧,٦٠٠ متر مربع، كما تطل على المحيط الأطلسي، وتتوسط جوارًا إفريقيًّا مضطربًا ومتنوعًا ثقافيًّا.

وهي عضو بالاتحاد النقدي الفرنكفوني المعروف بـ: المجموعة النقدية والاقتصادية لوسط إفريقيا (Communauté monétaire et économique de l'Afrique Centrale)، التي توحدها عملة الفرنك[١] -الصادرة عن بنك دول وسط إفريقيا BEAC- من مجموع ١٤ دولة، ولا يمكن التعامل بفرنك دول الوسط بدلًا عن نظيره المتداول بغرب إفريقيا على الرغم من استواء قيمتيهما، وتدفع تلك الدول المتعاملة بالفرنك الإفريقي ما يصل إلى ٦٥٪ من احتياطاتها النقدية للخزينة الفرنسية[٢].

ويسطر التاريخ السياسي الغابوني المعاصر أن الحكومات المتعاقبة لم تستطع النهوض بشؤون المواطنين وتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، بل بقي المستفيد الأكبر من كل خيرات البلاد الزعيم ديغول وخلفاؤه من بعده بالأساس ثم في رتبة تالية النظام الحاكم، وعلى جنبات الإقصاء يصارع الشعب الاستوائي من أجل بقائه على قيد الحياة.

وتمخض عن غياب المشروع السياسي الوطني أن تلاحقت الأزمات التي عصفت بالبلاد منذ أمد؛ انقلاب وفقر ونزوح من الأرياف نحو المدن، اندلاع أعمال عنف، غضب شعبي متنامٍ حول تدبير الشأن العام؛ كما حصل عام ١٩٩٣م بعد أول انتخابات رئاسية تعددية ولم يكن قبل هذا التاريخ منافس للرئيس على سدة الحكم، وفرض حالة الطوارئ ١٩٩٤م.

---

(١) وتوجد ثماني دول بغرب إفريقيا تستعمل عملة الفرنك.

(٢) «فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال منقوصا؟»، **DW**، (٨، أغسطس، ٢٠٢٠م)، الاسترجاع في: ١، يونيو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/QKFzS

شهدت بلاد عمر بونغو الحاكم لـ٤٢ سنة في تسعينيات القرن الماضي المؤتمرات الوطنية، التي أفرزت انفتاحًا سياسيًّا وتحولًا ديمقراطيًّا هبّ على الدول الإفريقية كافة؛ ففتح المجال أمام التعددية السياسية، منهيًا حقبة سياسة الحزب الواحد، داعيًا الالتزام بالفترات الرئاسية المحددة دستوريًّا، وبذلك بدأت دورة الأحزاب السياسية حياتها التي لم تمنع بقاء أسرة بونغو في السلطة، رغم إجراء الانتخابات الدورية كان آخرها الانتخابات الرئاسية ٢٠١٦م خسر فيها جان بينغ (صهر العائلة) وزير البترول سابقًا والمفوض السابق للاتحاد الإفريقي والمنشق عن الحزب المهيمن.

وبعد تسلّم القيادة الجديدة لمقاليد الحكم فإنها اليوم تبدي تطلعها جهارًا لتغيير قواعد اللعبة مع أقوى حليف لها في العالم في إطار دبلوماسية متعددة الأطراف، ويعد القرار الغابوني الساعي للانضمام إلى رابطة دول الكومنولث خطوة نحو التخلص أو التخفيف من الإرث الثقيل مع باريس، حيث الحضور الفرنسي في شتى الميادين؛ سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، ممثلًا في قاعدة الزعيم ديغول بالعاصمة ثم أخيرًا المظلة الفرنكفونية، وهذا الوضع أشبه ما يكون بـ» خناق فرنسي» يضيق على الغابونيين خياراتهم في الحياة.

وقد اعترف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في خطابه الذي ألقاه أمام طلاب جامعة بيركينابية بواغادوغو ٢٠١٧م بأن «جرائم الاستعمار الأوروبي في إفريقيا لا جدال فيها»[٣]، لكنّ أسلافه السابقين لم يتنكبوا عن طريق الجريمة وتوابعها علنًّا أو سرًّا فرادى أو جماعات متمادين في نهجهم الاستعماري؛ ما دفع نائب رئيس الوزراء الإيطالي لويجي دي مايو إلى القول إن فرنسا «لم تتوقف عن ممارساتها الاستعمارية في عشرات الدول الإفريقية»[٤]، داعيًا الاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات على فرنسا وجميع الدول التي تحاكيها في إفقار إفريقيا[٥]، وقد اندلعت أزمة دبلوماسية بين فرنسا وإيطاليا على خلفية اتهام روما لباريس إفقارها للشعوب الإفريقية ٢٠١٩م، وينطبق هذا الوصف الدقيق من المسؤول الإيطالي على حالة الغابون إلى أبعد الحدود.

ويعيش النظام الحاكم مشكلات مستعصية تَحُولُ دون الاستقرار السياسي منذ نشأته وصولًا إلى بونغو الثاني لرئاسة البلاد سواء على مستوى الداخل (مظاهرات من قوى مدنية وسياسية مطالبة برحيل علي بونغو ٢٠١٤م، اتهام تزوير انتخابات رئاسية ٢٠١٦م، غياب عن أرض الوطن ٢٠١٨م،

---

(٣) «ماكرون يعترف بـ»جرائم الاستعمار الأوروبي» في إفريقيا ويدعو إلى علاقة جديدة بين الأوروبيين والأفارقة»، **فرانس ٢٤**، (٢٨، نوفمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١، يونيو، ٢٠٢١م،
https://2u.pw/ox5Uq

(٤) «صدام فرنسي إيطالي بسبب «استعمار إفريقيا»»، **بي بي سي** ، (٢٢، يناير، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ١، يونيو، ٢٠٢١م،
https://www.bbc.com/arabic/world-46954999

(٥) «صدام فرنسي إيطالي بسبب «استعمار إفريقيا»».

محاولة انقلاب فاشلة ٢٠١٩م...) أو الخارج (ديون، متابعات قضائية فرنسية لرجال الحكم منذ ٢٠١٠م، انخفاض سعر البترول...).

فما الذي يدفع بالسلطات الغابونية اليوم في ظروفها الحالية إلى السعي للانضمام إلى منظمة الكومنولث؟ وما تداعياته على علاقات ليبرفيل وباريس؟

سنحاول تقديم إجابة من خلال استنطاق لواقع البلاد، بالتركيز على مختلف أوجه التفاعل بين المحيط السياسي وطنيًّا والقوى الكبرى دوليًّا.

أولا : البحث عن السيادة

يأتي موقف الغابون الطامح للانضمام إلى دول الكومنولث في ظل قلق دولي، أبرز تجلياته الوباء العالمي وتداعياته، وآخر إقليمي يتمظهر في العنف الدائر في الدول المجاورة وعجزها عن فرض الأمن وهيبة الدولة بكامل أراضيها، وثالث وطني يطال التجاذبات وصراع الطبقة السياسية والاحتقان الداخلي.

ظلت ليبرفيل من دعائم العلاقات الفرنسية الإفريقية منذ الاستقلال، حيث ارتبط الطرفان بمجموعة من الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة في مختلف المجالات الحيوية، وقد كان لسلف الرئيس الحالي وشائج قوية بالسياسة الفرنسية وصل به الأمر إلى حد تمويل حملات انتخابية، بحيث لم يكن من المتصور أن ينحرف الابن عن المسار الدبلوماسي الذي رسمه والده الراحل.

لكن نظرًا لثقافة الابن المختلفة عن تكوين والده وكذلك الزمن السياسي، كل ذلك يدفع حتمًا إلى ممارسات غير مألوفة في سلوك الدولة، تفرضها أحيانًا الواقعية السياسية في ظل نظام دولي يتنافس على ثروات إفريقيا من جميع الأقطار، وقد تنتهي تصرفات حاكم البلاد بالمستعمر القديم إلى خوض لعبة صفرية مع كل وافد جديد.

يمكن العودة بجذور القرار إلى بداية تولي بونغو خلفًا لوالده على السلطة ٢٠٠٩م، رغبة منه في إنهاء التبعية المطلقة لفرنسا، مقلصًا دائرة نفوذها الاقتصادي على ليبرفيل لصالح الدول الآسيوية.

وحسب شركة «كوفاس» الفرنسية لضمان الصادرات، فإن تراجع التجارة الفرنسية في إفريقيا أصبح واضحًا وضوحًا كبيرًا، إذ انخفض حجم التجارة الفرنسية من ١٢ في المئة من إجمالي تجارتها إلى ٦ في المئة فقط، منذ عام ٢٠٠١م[٦].

إدراج اللغة الإنجليزية في نظام التعليم الوطني منذ ٢٠١٢م، وقد أمضى الرئيس الحالي جزءًا من حياته في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أرسل بعثةً من الأساتذة إلى غانا لتعلم طرق تعليم الإنجليزية، مع الاستفادة من النموذج اللغوي الرواندي المزدوج.

(٦) «فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال منقوصا؟».

وهذا الاتجاه ليس وليد اللحظة بل الفكرة مبيّتة ومن صميم مشاريع الرئيس الخلف، الذي لم تمهله السلطات القضائية الفرنسية بمتابعات حول الكسب غير المشروع ٢٠١٠م، إذن فلماذا تأخر في الإعلان عن رغبته في الانضمام إلى ٢٠٢١م، قد يعود ذلك إلى:

- سعيه لتثبيت حكمه تحت عين حليف حشر أنفه في كل صغيرة وكبيرة من شؤون البلاد، مما يجعل البوح بهذا القرار باكرًا صادمًا ومكلفا.
- إدراكه لتبعة موقفه الدبلوماسي الذي قد يؤدي إلى الإطاحة به في حال ما لم يأخذ باحتياطاته اللازمة، ثم إن التفكير في علاقات أفقية مع منظمة أخرى لم يكن مستساغًا في الوسط الفرنكفوني بل الخيار أن العلاقة مع باريس أبدية وليست مرحلية.
- ترقب أن تسلك دولة فرنكفونية سبيل رواندا طالبة عضوية رابطة الكومنولث خلال المدة المنصرمة، وإن تم هذا القرار فسيمثل منعطفا تاريخيًّا في التاريخ السياسي الفرنكفوني وعنوانًا لكسر عقيدة التبعية المطلقة.
- البحث عن توازن العلاقات مع الأطراف الخارجية وضمان السلم الاجتماعي.

وتجلي الخريطة الجيوسياسية أن الدول الإنجلوفونية أكثر تطورًا من الدول الفرنكفونية؛ فكل القوى الكبرى الإقليمية دولٌ إنجلوفونيّة، بدءًا بالعملاق الإفريقي النيجيري ثم جنوب إفريقيا.

وأُجّل عقد القمتين الفرنكفونية والكومنولث في ٢٠٢٠م، وللمرة الثانية على مستوى الكومنولث بكيغالي عاصمة رواندا بفعل جائحة كوفيد ١٩. وأثبتت الصين حضورها الإيجابي إفريقيًّا في أوقات الأزمات مع انتشار فيروس كورونا عبر تسليم الغابون لقاح سينوفارم الصيني الذي نال ترحيبًا حكوميًّا؛ فيما غابت فرنسا عن تقديم أي وصفة دواء أو لقاح ضد الوباء لأي من مستعمراتها السابقة، وهنا تسجل بكين فاعلية شراكتها مع الدول الإفريقية في زمن الضيق، وتأتي هذه الخطوة في جو عام يتقلص فيه النفوذ الفرنسي إفريقيًّا أو على أدنى تقدير شعبيًّا.

وأهمية المساعدات الصينية أنها قد تخفف من آثار الجائحة التي من المحتمل أن تزيد تداعياتها من غضب الجماهير في حال ما لم تقدر الدولة على امتصاص تبعاتها، وقد وضعت الحكومة بهذا الصدد خطة للإقلاع الاقتصادي تقدر بـ٣٨١ مليون يورو(٧).

احتلت بكين منذ ٢٠١٤م صدارة الشراكة التجارية مع ليبرفيل، وهو أمر معبر للغاية إذا وضعنا في الحسبان مدة تربع علي بونغو على سدة الحكم وتغيير المعادلات الاقتصادية في غضون خمس سنين.

وبانضمام الغابون الفرنكفونية إلى الفضاء الإنجلوفوني تسترخي حلقات التبعية مع القوى الاستعمارية التقليدية، والغابون ماضية في سعيها الحثيث للخروج من عباءة باريس القديمة، وإن بقيت القضايا الأمنية

(7) "Gabon : Contexte politico-économique," *Agence de Développement Economique*, accessed June 1, 2021, https://export.agence-adocc.com/fr/fiches-pays/gabon/le-contexte-economique-et-politique.

والعسكرية والاقتصادية على المحك، وستكون العضو ٥٥ دوليًّا في الرابطة الناطقة بالإنجليزية، وكذلك أول دولة مستقلة عن فرنسا والثالث إفريقيًّا بعد كل من الموزامبيق ١٩٩٥م ورواندا ٢٠٠٩م من غير الدول المستعمرة من طرف بريطانيا.

ثانيا: المشهد السياسي الغابوني

تتبنى الغابون نظامًا رئاسيًّا علمانيًّا قائمًا على الريع وقابضًا على كل شؤون الحياة مع تعاقب رؤسائها عبر آلية الحزب الواحد أو النافذ «الحزب الديمقراطي الغابوني»، الفكرة من وراء ذلك أنه «للسيطرة على البلد ينبغي فقط التحكم بشخص يتمتع بكل السلطات»[٨] .

تولى عمر بونغو الحكم ١٩٦٧م بدعم ومساندة من باريس وبقي في الحكم ٤٢ سنة، وعاش الحزب الحاكم سنة ٢٠٠٩م خلافات داخلية حادة بين قياداته على أحقية أعضائه بوراثة رئاسة الدولة بدلًا من الابن . «صراع الأجنحة» ممن رافقوا الرئيس الراحل لما يزيد على بضعة عقود.

والبلاد مع موعد للانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣م، وهنا يمكن أن تتربص فرنسا بخصمها لإسقاطه وإخراجه وعائلته كلية من الحلبة السياسية وتنصيب أحد غرمائه الساعين للوصول إلى الحكم، أو إدخال البلاد في دوامة من العنف كما حصل في حالة كوت ديفوار، سيما مع إصرار الشعب في انتخابات ٢٠١٦م على إنهاء حكم عائلة بونغو.

وتتكون الحكومة حاليًّا من ائتلاف حكومي يتزعمه الحزب الحاكم المعروف بـالحزب الديمقراطي الغابوني مع أحزاب أخرى.

وفي أثناء زيارة الرئيس للندن التقى كلًّا من الأمير شارل Charles ورئيس الوزراء Boris Johnson ثم السكرتير العام لمنظمة كومنولث Patricia Scotland[٩]، وكان لقاؤه بالسكرتيرة يوم ١١ مايو، فصّرح عقب الاجتماع بما مفاده أن دولته بصدد مباشرة الانضمام للمنظمة في أقرب الآجال.

واتصال الرئيس بالثلاثي المتحكم في القرار الكومنولثي مؤشر قوي على جدية المسلك الغابوني في الانضمام وأنه لا رجعة فيه، ولعل علي بونغو يصل برغبته إلى نهايتها مع انعقاد قمة رابطة الكومنولث القادمة بكيغالي، وتقوم رواندا حاليًّا بالرئاسة الدورية والأمانة العامة للفرنكفونية بواسطة وزيرتها الخارجية السابقة، وكان من المفترض عقد القمة بها سنة ٢٠٢٠م؛ لكن ظروف الوباء حالت دون عقدها فأُجِّلت إلى يونيو ٢٠٢١م.

ويتكون البرلمان الغابوني من غرفتين مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، وقد دافعت المؤسسة النيابية عن قرار الانضمام بحضور وزير الخارجية الذي رافع بدوره عن موقف السلطة الحكومية.

---

(٨) «فرنسا ومستعمراتها السابقة.. لماذا بقي الاستقلال منقوصا؟».

(9) Marceau Ndong Ossa , “Au lendemain de la décision du Gabon d’adhérer au Commonwealth, Paris relance l’affaire des Biens mal acquis,” *La Libreville*, May 21, 2021, https://lalibreville.com/au-lendemain-de-la-decision-du-gabon-dadherer-au-commonwealth-paris-relance-laffaire-des-biens-mal-acquis/.

ويبقى الحزب الحاكم الذي أنشأه والد الرئيس منذ ١٩٦٨م المهيمن على العمل الحزبي السياسي بلا منازع حقيقي، الحزب الديمقراطي الغابوني PDG مع وجود أحزاب معارضة غالبيتها غير منتظمة وموسمية ومجتمع مدني ناشئ.

علق سكرتير الحزب الحاكم على المحادثات التي جرت بين الرئيس بونغو ورئيس الوزراء بقوله: يمكننا الحديث عن نجاح دبلوماسي حقيقي[١٠]، مساندًا حجة الانفتاح وتنويع الشركاء، مشيدًا بأهمية الخطوة تنمويًّا للبلاد استفادةً من الخبرات الإنجلوفونية.

وطالما دعا أعضاء الحزب الفرقاء السياسيين إلى الحوار بعد المواجهات بين الموالاة والمعارضة بحجة حفظ البلاد من الانجرار نحو العنف والفوضى، وهي إجراءات يتخذها النظام كلما دعت الضرورة لامتصاص الغضب والتهدئة والالتفاف على مطالب الشعب في التغيير والإصلاح.

ظل المشهد الغابوني السياسي مغلقًا على الطبقة السياسية المتنفذة رغم التحولات الداخلية والخارجية ما أفضى بالحياة السياسية إلى جمود لا تتحرك إلا على وقْع الأزمات.

ثالثا: مسوّغات الموقف الغابوني

يمكن البحث عن مسوِّغات الانضمام إلى المنظمة في جملة من العوامل، قد تكون بادية كما قد تكون خفية:

ـ سياسيًّا:

البحث عن الاستقلال الدبلوماسي.

ضمان استقرار البلاد سياسيًّا برفع الوصاية الفرنسية عن الشؤون الوطنية والتوازن في العلاقات الدولية مع الأطراف الخارجية.

ـ اقتصاديًّا:

تنويع الشراكات الاقتصادية، ولعلها أشهر حجة رسميّة تقدمها الدولة، وتستبطن العزم على تصحيح النهج الدبلوماسي، الذي ارتكز على شريك وحيد استحوذ على كل شيء في البلاد، ومستند الحكومة يختزل في طيّاته كل مثالب العلاقة بين بلاد بونغو والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران.

الاستفادة من الامتيازات التي تقدمها المنظمة للدول المنتمية لها عبر صندوق التعاون التقني وجمعية دول الكومنولث[١١].

ضخامة سوق الكومنولث الذي يضم ما يزيد على ملياري نسمة.

(10) Stevie Mounombou , "Ali Bongo en Grande-Bretagne : "Un véritable succès diplomatique", estime le PDG, "Gabon Review, May 24, 2021, https://www.gabonreview.com/ali-bongo-en-grande-bretagne-un-veritable-succes-diplomatique-estime-le-pdg/.

(11) Griffin Ondo Nzuey, "Adhésion au Commonwealth : le Gabon mise sur un marché de 2 milliards de consommateurs," *Gabon Review*, May 27, 2021, https://www.gabonreview.com/adhesion-du-gabon-au-commonwealth-le-gabon-mise-sur-un-marche-de-2-milliards-de-consommateurs/.

ـ ثقافي/عولمي

بطء وتيرة الإقليمية الفرعية عن الالتحاق بقطار العولمة وما تتّسم به دول المجموعة من كثرة الاضطرابات والصراعات التي لا تزال تعيش تبعاتها، يكون من المعقول البحث عن سند يرفد الغابون في طموحها العالمي، وامتلاك اللغة الإنجليزية وسيلة ناجعة للولوج إلى العولمة مع توفر أسبابها.

ثم إن الأكاديميين الفرنسيين أنفسهم يعتمدون الإنجليزية عندما يضطرون لذلك، فلماذا لا يتاح ذلك للأفارقة عندما يحتاجون إلى ذلك، مع اعتراف أبناء القارة بأن لغة موليير لا تتجاوز الدول الفرنكفونية وهو ما يضع صاحبها في عزلة عند الخروج من الفضاء المذكور، كما يشير الناطق الرسمي السابق باسم الرئاسة الغابونية Alain-Claude Bilie-By-Nze، فلسان حال المسؤولين يقول: الإنجليزية ضرورة إفريقية معاصرة.

تفعيل لغات الاتحاد الإفريقي الرسمية بما فيها اللغة الإنجليزية إلى جانب الفرنسية في الغابون، ولعل هذا يشكل سندًا ثقافيًّا ولو في المقام التالي.

لم ترتح أبدًا باريس وهي ترى حليفًا محوريًّا يتمرد عليها ويخرج عن طاعتها، وتمثلت ردة فعلها في إعادة فتح الملف القضائي حول: غسيل الأموال والفساد أو الاختلاس / الكسب غير المشروع، بعد زيارة ممثلي الكومنولث لليبرفيل مما أثار حفيظتها وبرهن على خيار الالتحاق بالعالم الإنجلوفوني مع الشروع في الإجراءات التمهيدية استكمالًا لمتطلبات الانضمام، بغرض التحقق من احترام المرشح الغابوني للمعايير فيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية[١٢].

وثمت دليل آخر وهو قبول الغابون شهر مارس الماضي مراجعة القانون المدني دفاعًا عن المساواة بين الرجل والمرأة ومحاربة العنف المنزلي، وهي قضية طالما دافعت عنها السيدة اسكتلند[١٣]، وفي الاستجابة للقضايا المعروضة استعداد تام من ليبرفيل للوفاء بمتطلبات الالتحاق بالجمع الإنجلوفوني في أقرب وقت، وتتضمن المعايير:

- قبول المبادئ المنصوص عليها في الميثاق.
- أن تكون دولة ذات سيادة.
- الاعتراف بالملكة إليزابيث الثانية رئيسةً للكومنولث.
- قبول اللغة الإنجليزية كلغة الكومنولث.
- احترام رغبات السكان في الانضمام من عدمه.
- أن يكون لديها ارتباط تاريخي بدولة عضو بالفعل[١٤].

(12) "Le Gabon sera-t-il bientôt membre du Commonwealth?," RFI, May 12, 2021, https://www.rfi.fr/fr/afrique/20210512-le-gabon-sera-t-il-bient%C3%B4t-membre-du-commonwealth.

(13) "Le Gabon, pays francophone, espère intégrer le Commonwealth," *Tchad Info*, May 18, 2021, https://tchadinfos.com/afrique/le-gabon-pays-francophone-espere-integre-le-commonwealth/

(14) Pierre Breteau, "Qu'est-ce que le Commonwealth ?" *Le Monde*, April 20, 2018, https://www.lemonde.fr/les-decodeurs/article/2018/04/20/qu-est-ce-que-le-commonwealth_5288362_4355770.html

رابعا: تداعيات القرار على الإيليزي

ترسيخ عرف الانضمام إلى الرابطة الإنجلوفونية لدى الدول الفرنكفونية رفعًا للضغط عن الدول النامية وتحقيقًا لمكاسب دبلوماسية، وإن كانت باريس لا تنظر إلى هذا السلوك بعين الرضى بعد فتح رواندا الباب منذ ٢٠٠٩م مع بقائها عضوًا في المنظمة الفرنكفونية، بل إن الأمينة العامة للمنظمة حاليًّا هي الوزيرة الخارجية الرواندية السيدة لويز موشسكيوابو Louise Mushikiwabo.

تثبيت أقدام المنافسين لفرنسا على السوق الإفريقي، وبالأخص الغابوني وتمكين شركاتهم الاقتصادية واستثماراتهم من مزاحمة القوى التقليدية

اشتداد التنافس الثقافي بين المنظمتين الأكثر تأثيرًا على أبناء القارة، ويختلف التنافس البريطاني لفرنسا عن غيره من القوى الكبرى بحكم الروابط التاريخية والثقافية والسياسية وصلتها القديمة بدول القارة، ما يجعل منه تجاذبًا صعبًا من كلا الجانبين.

استفادة بريطانيا بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست» من حلفاء جدد أيًّا كان ثقلهم، بحكم أن قرار الانضمام إلى فضائها قد يفتح أمامها بدائل ولو مؤقتًا تستفيد منه في الساحة الدولية، إذا تعلق الأمر بالتصويب مثلا أو إنشاء روابط ثقافية أو اقتصادية كالاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية الناشئة التي وقعت عليها الغابون، وكلما زادت اتفاقات التجارة الحرة بين دول الكومنولث زادت المكاسب المحتملة لبريطانيا[١٥].

وتتبع المنظمة إجراءات تأديبية من قبيل تعليق العضوية كما جرى لنيجيريا بعد إعدام الناشط المدني كيم سارو ويوا من سنة ١٩٩٥م إلى حين عودة الحكم المدني سنة ١٩٩٩، كما تعرضت زيمبابوي للقرار نفسه في عهد روبرت موجابي فيما انسحبت غامبيا أيام الرئيس يحيى جامع قبل عودتها مع الرئيس الحالي بارو، وقبل ذلك كانت جنوب إفريقيا في ستينيات القرن المنصرم إلى حين عودة انتهاء سياسة الفصل العنصري مع ١٩٩٤م، ودول أخرى خارج القارة الإفريقية.

خاتمة

ونخلص من العرض المتقدم إلى بعض النتائج، منها:

- أن فرنسا تخسر إفريقيا بأسلوب بطيء لكنه محقق، كما نلاحظه في هذا القرار وفي مواقف دول إفريقية أخرى مع الرئيس باتريس تالون ومواقف المعارضة السياسية كما في حالة السنغال مع الشاب الصاعد

(١٥) كمال أحمد، «هل يكون الكومنولث خيارا جيدا لبريطانيا في مرحلة ما بعد بريكست؟»، **بي بي سي**، (١٦، أبريل، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٣١، مايو، ٢٠٢١م، https://www.bbc.com/arabic/business-43779713

عثمان سونغو وطنيًّا، أما دوليًّا فوجود حلفاء منافسين لها وعلى كامل الاستعداد ومن دون شروط مسبقة بغض النظر عن فائدتهم وجدواهم لأبناء القارة.

- مما يعيق الاستقلال الحقيقي والسيادة الكاملة وجود القاعدة العسكرية الفرنسية على مساحة كبيرة في العاصمة، التي تدخلت وتتدخل في الشؤون السياسية منذ عزل أول رئيس Léon Mba بانقلاب عسكري إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٦م.
- ازدياد جاذبية اللغة الإنجليزية أكثر فأكثر قد يدفع بعض دول الاتحاد المغاربي إلى إدراجها في سلك التعليم الجامعي لكونها مهيأة لاستقبالها في مؤسساتها التعليمية والاستفادة من ثمراتها الأكاديمية والاقتصادية، كما أنه من المتوقع أن يكون النموذج الغابوني أكثر بريقًا حينما تشهد ليبرفيل تحولا إيجابيًّا في السنوات القادمة مع الحلفاء الجدد.
- لكن نجاح الانضمام مرهون بتغيير الدولة سلوكها تجاه المواطن العادي، إشراكًا له في السلطة والثروة عبر الآليات والوسائل المتاحة قانونًا وممارسة، هذا إن سلمت بلاد بونغو من عقاب الإليزيه المتوقع الذي قد يصل إلى إشعال نزاعات إما في الداخل أو مع دول الجوار، ويحدثنا التاريخ السياسي المعاصر عن قدرة باريس على استضافة مناديب المعارضة الغابونية كما حصل سنة ١٩٩٤م، هذا في عهد الوالد الصديق لفرنسا فكيف بالابن الذي سلك سبيل المعارضة؟ ولقاء باريس ٢٠١٠م مع AMO المعارض الشهير وكان الغرض منه إيجاد حلول للخروج من الأزمة السياسية بعد انتخاب بونغو الابن الذي ساندته فرنسا.

وأقل ما في الأمر تنبيه السلطة الحاكمة إلى وجود غرماء لها كوسيلة للضغط عليها لإخضاعها أو للوصول إلى مزايا إستراتيجية.

سيكون من المفيد للقوى الكبرى وغيرها كالهند ترسيخ مواضع قدمها بالقارة الإفريقية أكثر فأكثر مع انضمام أي دولة إلى المظلة الإنجلوفونية بما في ذلك الغابون، وهو ما يؤول بطريقة مباشرة إلى زحزحة باريس على مواقعها الإفريقية لصالح الوفود الجديدة على أراضي نفوذها.

- إجلاء القواعد العسكرية الفرنسية عن البلاد مع استعادة السيادة المالية والاقتصادية للدولة من خزينة فرنسا، فهذان الإجراءان كفيلان بدفع حركة التحرر إلى الأمام، ما يعني ضرورة البدء في تصفية ذينك الملفين للشروع الحقيقي في أي تغيير جذري إيذانًا بحقبة جديدة من العلاقات الإفريقية الفرنسية.

الجزائر وإفريقيا: نحو البحث عن فاعلية الدور

د. سمية رمدوم - باحثة في العلاقات الدولية - الجزائر.

تنطلق الورقة البحثية من فرضية ارتباط فاعلية السياسة الخارجية بمدى إدراك صانع القرار للواقع والمكانة التي ينبغي أن تحققها الدولة، والتي تندرج ضمن طرح "مايكل بريتشر" Michael Brecher في نموذجه الذي يركز على عملية صنع القرار؛ حيث يُشكّل التوجه الإفريقي أحد أهم الخيارات الإستراتيجية التي من شأنها أن تحقق المصالح الجزائرية، وتعطي بدائل أخرى للمشكلات البينية المشتركة بين الدول الإفريقية. فقد بدأ اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية كونها تنتمي إلى السياق التاريخي نفسه، وترتبط معها في المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، غير أن دينامية السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا تستدعي تفعيل الدور بتثمين الفواعل والهياكل التي لها أهمية بالغة في صناعة وصياغة وتنفيذ لأي سياسة خارجية.

أولا: لمحة عن السياق التاريخي للسياسة الجزائرية تجاه إفريقيا

كان للدبلوماسية الجزائرية -كإحدى الوسائل الجوهرية في تنفيذ السياسة الخارجية- بجانب المقاومة الشعبية والثورة التحريرية دورٌ في تحقيق الاستقلال، ظهرت بوادرها خلال تفاوض الأمير عبدالقادر مع الطرف الفرنسي، وحتى بعد اندلاع الثورة حيث أدركت أن تحقيق مصالح العالم الثالث تكون عن طريق زيادة تأثيرها في السياسة العالمية، لذلك برزت رؤيتها قبل استقلالها خلال مشاركتها في تأسيس حركة عدم الانحياز بتوطيد تحالف ضد المستعمر في حق الشعوب في تقرير مصيرها، ثم تطوّر الدور الجزائري بعد الاستقلال في القارة الإفريقية عن طريق الدفاع عن قضايا السلم والأمن.

ركّز الدور الرئيس للسياسة الخارجية الجزائرية على مناهضة الاستعمار (Anti-Colonialism) في القارة، وذلك بدعم تحرر الشعوب الإفريقية من الاستعمار الغربي، حيث كان أول زائر إفريقي رسمي للجزائر الأنغولي هولدن روبرتو (Holden Roberto)، الذي يعدّ أبرز الشخصيات المناهضة للاستعمار، فدعمت الجزائر حركة التحرير في أنغولا؛ ومختلف الحركات المقاومة للاستعمار في القارة، منها جبهة تحرير موزمبيق، حزب استقلال غينيا...، وكذا دورها في مؤتمر عموم إفريقيا (Pan African Conferences)

في دعم الحركات التحررية وأصبحت قبلة الثوار،[١] فبرزت السمة المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية بالظهور بطابع دبلوماسية التحرر من الاستعمار الغربي في القارة الإفريقية.

ساهمت أيضاً الجزائر في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً والاتحاد الإفريقي حاليّاً خلال حضورها في اجتماع لرؤساء الدول الإفريقية سنة ١٩٦٣م بأديس أبابا -إثيوبيا-، حين دعت إلى الوحدة الإفريقية، وفي سنة ١٩٦٤ زار الرئيس الجزائري السابق أحمد بن بلة دول غرب إفريقيا، ثم خطاب الجزائر في القمة الثانية للمنظمة، الذي ركزّ على ضرورة الاحترام المتبادل بين الدول الإفريقية[٢].

دافعت الجزائر على الشرعية القانونية بمعالجتها لقضية الكونغو التي كان لها تهديد للدول المجاورة: تنزانيا، زامبيا، أوغندا، أنغولا بالمطالبة مع ١٤ دولة إفريقية بعقد جلسة لمجلس الأمن، وقُدّمت مساعدات للكونغوليين من أجل التحرر،[٣] كما اعتمدت السياسة الخارجية الجزائرية على مناهضة العنصرية (Anti-Racism) في جنوب إفريقيا وناميبيا[٤] وزيمبابوي[٥]. ودعمت نيجيريا عقب الصراع الانفصالي دفاعاً عن وحدتها الوطنية وسلامتها بتقديم مساعدات مادية وإنسانية، وتبنت قضية غينيا ودعمت تنزانيا، كما ساهمت في المصالحة بين المغرب وموريتانيا عقب انعقاد المؤتمر الإسلامي سنة ١٩٦٩م، ويجدر الإشارة إلى لجوء مالي وبوركينا فاسو للوساطة الجزائرية في النزاع الحدودي بينهما سنة ١٩٨٥م[٦].

ظهرت السياسة الخارجية الجزائرية أيضاً مناهضة للإمبريالية (Anti-Imperialism)، ونجحت في إصدار قرار يعيد التأكيد على الحق غير القابل للتصرف لجميع البلدان الإفريقية في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، لصالح تنميتها الوطنية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، عقب القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٧١م[٧]. وفي هذا الصدد، أشارت الجزائر إلى الاستعمار الجديد خلال الميثاق الوطني سنة ١٩٧٦م، كدليل على أن الهياكل الاقتصادية في فترة ما بعد الاستعمار تُقيّد التنمية في العالم الثالث ضد الإمبريالية؛ كامتداد للنضال السياسي[٨].

لذا، غلب على السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا الطابع الأيديولوجي المناهض للهيمنة الاستعمارية، ودعم الحركات التحررية ثم احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، فضلاً عن الاهتمام فيما بعد بالتنمية

(1) Robert A. Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution ," *The Journal of Modern African Studies* 8, no. 3 (1970): 363–87, https://www.jstor.org/stable/158849.

(2) Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution ."

(3) Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution ."

(4) Slimane Chikh, "Le Maghreb et l'Afrique," *Études Internationales* 17, no. 4 (1986).

(5) Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution ."

(6) Chikh, "Le Maghreb et l'Afrique."

(7) Chikh, "Le Maghreb et l'Afrique." Nezha Alaoui, "Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l'Algérie et de La Libye" (Paris: IFRI, 2010): 12-15.

(8) Mortimer, "The Algerian Revolution in Search of the African Revolution ."

الاجتماعية والاقتصادية للدول الإفريقية، وأظهر نهج سياسة الجزائر الإفريقية التركيز على التضامن السياسي قبل المصالح الاقتصادية. لذلك تستمد الدبلوماسية الجزائرية قوّتها من دفاعها عن قضايا التحرر كقضايا عادلة رافضة للاحتلال الغربي الذي قسَّم القارة وهيمن على ثرواتها ومارس سياسات التمييز العنصري، غير أن البحث عن تطوير مكانة الجزائر إفريقيّاً يستدعي توجيه السياسة الخارجية الجزائرية نحو تثمين المصالح الاقتصادية، واستغلال الفرص المتاحة في تحقيق التنمية داخليّاً وتعزيز الدور الجزائري خارجيّاً.

ثانيا: البحث عن فاعلية الدور في القارة الإفريقية

تتمتع الجزائر بمقوّمات جيوسياسية مهمة قد تمكّنها من الظهور كقوة إقليمية، فهي أكبر دولة في العالم العربي والقارة الإفريقية وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، كما يتجاوز عدد سكانها ٤٣ مليون نسمة. وهي من أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم، حيث تمثل ثالث أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد ليبيا ونيجيريا، حسب إحصائيات مجلة الطاقة العالمية(BP StatisticalReview of World Energy) لسنة ٢٠١٦م، وثاني أكبر احتياطي للغاز في إفريقيا وتاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا لسنة ٢٠١٦م، لتحتل المرتبة العاشرة في العالم من حيث احتياطات النفط والغاز في العالم وثالث أكبر مزود للفوسفات في العالم[٩]. فضلًا على تنوع الموارد الأخرى كالحديد والزنك والزئبق... إضافة إلى تنوع للأراضي الزراعية والصحراوية، فعلى الرغم من الصعوبات التي يعرفها قطاع الفلاحة إلاّ أن هناك إنتاجاً لمختلف الخضار، الفواكه، الحمضيات، القمح، الشعير...

كما تنتمي الجزائر إلى مختلف المنظمات الدولية؛ إذ يبرز الدور الجزائري في منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC)، في جامعة الدول العربية وفي اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي مختلف المنظمات الدولية الأخرى.

وقد تمنح هذه المقوّمات الجزائر دوراً محورياً في القارة؛ كونها تمثل بوابة إفريقيا ولها انتماء عربي، يسمح لها بتبوء مكانة مهمة وثقل جيوسياسي في المحافل القارية والدولية، إذا استُغلّت هذه الفرص في الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تثمين الدبلوماسية الاقتصادية. وبدأت بوادر البحث عن إعادة التموقع في القارة، خاصة بعد فترة العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر مع حتمية التكيّف مع تحوّلات النظام الدولي.

(9) "The Report: Algeria " (London: Oxford Business Group, 2017), https://www.pwc.fr/fr/assets/files/pdf/2018/02/the-report-algeria-2017.pdf.

ترتبط الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع ٣٢ دولة إفريقية حتى مايو ٢٠٢١م[١٠]، حيث اهتمت الجزائر بتطوير مبادرات اقتصادية لتنمية إفريقيا، فأنشأت مع مصر ونيجيريا وجنوب إفريقيا والسنغال، الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أو ما يسمى بالنيباد (NEPAD) سنة ٢٠٠١م[١١]، كما لعبت الدور الرئيس كمفوض الاتحاد الإفريقي للسلم والأمن بصفة مستمرة منذ تأسيس الاتحاد الإفريقي سنة ٢٠٠٢م، وتستضيف المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب[١٢].

اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على تقديم مساعدات للدول الإفريقية، حيث تبنّت خيار مسح الديون، منها شطب ٣ مليارات دولار لديون عشر دول إفريقية سنة ٢٠١٢م، وألغت ٩٠٢ مليون دولار على ١٤ دولة إفريقية أخرى سنة ٢٠١٣م، فضلاً عن تقديم مساعدات لدولة مالي تجاوزت ١٠٠ مليون دولار، ومساعدات عسكرية تدريبية ومعدات لتشاد والنيجر وليبيا وموريتانيا، ومساعدات مالية أخرى لدول الجوار[١٣]، غير أن دورها ضعف في القارة بسبب العوامل الداخلية، أهمها قيود قانون الاستثمار الخارجي، مرض الرئيس الأسبق بوتفليقة سنة ٢٠١٣م، وما عرفته الأوضاع المتوترة داخليّاً وسياسة التقشف، حيث سمح حَراك الشعب الجزائري ضد العهدة الخامسة بتنحي بوتفليقة وتنظيم انتخابات رئاسية؛ فظهرت محدودية الدور الجزائري خارجيّاً لتأثير الدبلوماسية الشخصية على عملية صنع القرار في الجزائر.

ظهرت حركية السياسة الخارجية للجزائر منذ تولي السيد عبد المجيد تبون بدءاً بالمشاركة في مؤتمر برلين لمعالجة الوضع في ليبيا، وإبداء الرغبة في تعزيز الشراكات مع دول على غرار تركيا والصين وروسيا...، وكذا القيام بزيارات رسمية للدول الإفريقية، منها زيارات وزير الخارجية الجزائري السيد صبري بوقادوم إلى كلٍّ من ليبيا، والمشاركة في مراسيم أداء اليمين لرؤساء كل من الكونغو وأوغندا سنة ٢٠٢١م، وإلى غينيا وسيراليون، الكاميرون، التوغو، كينيا (بعد حصول كينيا على عضوية غير دائمة في مجلس الأمن)، نيجيريا، النيجر، أنغولا، ليسوتو، جنوب إفريقيا خلال نفس السنة الجارية. وكذلك اللقاء مع منظمة غرب إفريقيا CEDEAO سنة ٢٠٢٠م، حيث يطبع على الزيارات المجال الأمني والسياسي والاقتصادي[١٤]، ويبين ذلك بحث الجزائر عن تحقيق مصالحها في القارة عن طريق الحصول على الدعم الإفريقي للموقف الجزائري

(10) ¨Algérie ," *Embassy Pages*, accessed May 18, 2021, https://www.embassypages.com/algerie.

(11) Alaoui, "Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l'Algérie et de La Libye" 12-15.

(12) Anthony Dworkin, "Policy brief A Return to Africa: Why North African States are Looking South," *European Council on Foreign Relations*, July, 2020, https://ecfr.eu/wp content/uploads/a_return_to_africa_why_north_african_states_are_looking_south.pdf .

(13) Abdelkader Abderrahmane, ''Understanding Algeria's Foreign Policy in the Sahel,'' in *The Politics of Algeria : Domestic Issues and International Relations*, ed. Yahia Zoubir, (New York : Routeldge, 2020): 196-209.

(14) "Ministère des Affaires Étrangères," *Le Site Officiel du Ministère des Affaires Etrangères de l'Algérie*, acsessed May 25, 2021, http://www.mae.gov.dz/page.aspx?page_id=402

تجاه القضايا الإقليمية في الساحل وقضية الصحراء الغربية وليبيا، وكذلك الرغبة للدخول في الأسواق الإفريقية، إلاّ أن تصاعد التهديدات الإقليمية وإعطاء الأولوية للتحرك السياسي قد ينعكس على المصالح الاقتصادية في القارة.

فقد حمل الدستور الجديد للجزائر تعديلات شملت السياسة الخارجية في إمكانية إرسال قوات عسكرية إلى الخارج للمشاركة في عمليات حفظ السلم والأمن تحت إشراف أممي وبعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، بالإضافة إلى التوجه نحو تثمين الدبلوماسية الاقتصادية وإعادة التوجه نحو إفريقيا. وفي هذا السياق، تمَّ بناء جزء رئيس من الطريق السريع عابراً للصحراء لربط الجزائر بلاغوس (نيجيريا) مع وصلات إلى تشاد ومالي والنيجر وتونس، وكلفت الجيش الجزائري بتنفيذه حتى الحدود مع النيجر(١٥). وكذلك تفعيل المشروع الإستراتيجي المتمثل في إنشاء أنبوب الغاز بين الجزائر ونيجيريا بعد ١٤ عاماً من الاتفاق عليه، حيث يبلغ طوله ٤,١٢٨ كم يجمع بين نيجيريا والنيجر والجزائر ويهدف إلى تصدير الغاز إلى السوق الأوروبية(١٦)، بالإضافة إلى المشروع الإستراتيجي الآخر المتمثل في الربط بالألياف البصرية بين الجزائر وأبوجا (نيجيريا) العابر للصحراء، من أجل ربط المناطق المعزولة بشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والذي تمّ الجزء الأخير منه الرابط بين (الجزائر العاصمة وعين قزام)(١٧)، وكذا التصديق على اتفاقية التجارة القارية الإفريقية.

اقترن التحرّك الخارجي للجزائر في إفريقيا بالسعي لمواجهة التهديدات المحيطة في السياق الإقليمي في منطقة الساحل وليبيا، عن طريق القيام بزيارات للدول الإفريقية خاصة في غرب القارة، وأيضاً في تقديم المساعدات والسعي لدور الوساطة والتنسيق، والاستعداد لترأس مجلس السلم والأمن الإفريقي، إلاّ أنه قد تؤدي حالة التصعيد وانعكاسات التهديدات الإقليمية إلى استنزاف للموارد السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية لدينامية السياسة الخارجية الجزائرية، فتبتعد بذلك عن تحقيق المصالح الاقتصادية التي تطمح لها، لذلك ترتبط فاعلية الدور بمدى إدراك صانع القرار للأهداف، التي يمكن أن تحققها الدولة حسب الإمكانات المتاحة لها. وفي هذا السياق، قد تمكّن الشراكة مع دول غرب وشرق القارة أو حتى الشمال من تجاوز مشكلات داخلية تعانيها الشعوب والأنظمة.

(15) Dworkin, "Policy brief A Return to Africa: Why North African States are Looking South."

(١٦) حمزة كحال، «الجزائر تبعث أنبوب غاز مع نيجيريا: منافسة حادة مع المغرب»، **العربي الجديد**، (٥، فبراير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢٥، مايو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/T5mwR

(١٧) «ألياف بصرية: استكمال المشروع الضخم الرابط بين الجزائر العاصمة وعين قزام»، **وكالة الأنباء الجزائرية**، (٥، نوفمبر، ٢٠١٩م)، الاسترجاع في: ٢٥، مايو، ٢٠٢١م، https://www.aps.dz/ar/sante-science-technologie/79199-2019-11-05-14-28-59

ثالثا: الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية AFCFTA

تُعد اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية أكبر منطقة للتجارة الحرة منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية، حيث دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ من ٢٠١٩م للدول التي صادقت على الاتفاقية. وفي ظل تراوح التجارة الإفريقية البينية نسبة ١٦ في المائة، تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا ECA أن منطقة التجارة الحرة ستعزز التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة ٥٢ في المائة[١٨]، حيث صادقت الجزائر على الاتفاقية في أبريل ٢٠٢١م، وتضمن العدد ٣٦ من الجريدة الرسمية الجزائرية مرسوماً رئاسيّاً حول التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية الذي وقّع في كيجالي (رواندا) سنة ٢٠١٨م[١٩]، وهو ما يمثل فرصة مهمّة للجزائر في تعزيز الشراكة الأفرو– جزائرية وتسهيل وصول منتجاتها لمختلف الدول الإفريقية، عن طريق فتح أسواق للسلع الإفريقية والإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية، وتسهيل الاستثمارات وخلق سوق قارية مشتركة، ومن ثمّ تسهيل حركة رأس المال وتنقل رجال الأعمال كخطوة أساسية للتكامل الاقتصادي للدول الإفريقية، خاصة مع انعكاسات أزمة الكوفيد -١٩ على القارة، فقد تسمح هذه المنطقة التجارية بتسريع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المباشرة الخارجية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والدول الإفريقية والمساهمة بذلك في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يجدر الإشارة إلى أن حجم تجارة الجزائر مع الدول الإفريقية لم يتجاوز ١٪ من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية، حيث سُجّل من سنة ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٧م معدلٌ تجاريّ قُدّر بـــ١,٦٩٤ مليار دولار، منها ٨٥٩ مليون دولار للواردات (أهمها الكاكاو، البن، المعدات الكهربائية، المطاط...)، و٨٣٥ مليون دولار للصادرات (أهمها المحروقات التي قدرت بـــ٧٥١ مليون دولار)، ومثّل الشريك الأول للجزائر خلال هذه الفترة كلٌّ من: ساحل العاج (٢٩٪ من التجارة)، تليها جنوب إفريقيا (١٢٪)، نيجيريا ثم الكاميرون[٢٠]. وبالارتكاز على الصادرات النفطية، أنشأت المؤسسة الوطنية للمحروقات سوناطراك شركات فرعية في غرب إفريقيا (SIPEX) في مالي، موريتانيا، النيجر[٢١].

---

(18) Simone MalzCoetser, "Zone de Libre-Echange Continentale Africaine : Perspectives pour les Exportateurs," *Switzerland Global Entreprise,* August 6, 2019, https://www.s-ge.com/fr/article/actualites/20193-c5-afrique-accord-de-libre-echange-zlecaf

(١٩) **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، (الجزائر: المطبعة الرسمية، ٢٠٢١م)، ص. ٣-٣٧.

(20) Alaoui, "Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l'Algérie et de La Libye."

(21) Alaoui, "Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l'Algérie et de La Libye."

حسب معطيات وزارة التجارة، فقد سجل الميزان التجاري بين الجزائر والدول الإفريقية ٧٨ مليون دولار سنة ٢٠١٦م،[٢٢] وأوضحت معطيات الجمارك بأن المبادلات التجارية للجزائر مع الدول الإفريقية سجلت ٣,٤٦ مليار دولار سنة ٢٠١٨م و٣,٥١ مليار دولار سنة ٢٠١٩م[٢٣]. وهو ما يمثل زيادة مهمة مقارنة بمسار تطوّر معدل التجارة مع القارة، لكنها لا ترقى للمستوى المطلوب؛ حيث إن ٩٦ في المائة من المعاملات والمبادلات التجارية تكون بين الجزائر و٥ دول إفريقية فقط، وهناك فقط ثلاث مكاتب ربط وممثليات تجارية جزائرية في إفريقيا في كل من كوت ديفوار والسينغال والكاميرون، إلاّ أن نقص الخدمات اللوجستية وعدم مرافقتها من قبل البنوك سيحول دون تطوير خدماتها وتحقيق الأهداف المرجوة[٢٤].

مثلت واردات الجزائر من إفريقيا ٤,٠٣ في المائة خلال الأشهر الأولى لسنة ٢٠٢٠م، مقابل ٥٠,٨٧ في المائة لأوروبا، و٢٨,٠٣ في المائة لآسيا. في حين الصادرات قدرت ٥,٠٦ في المائة لإفريقيا و٦٥,٥٣ في المائة لأوروبا و٢٠,٩٨ في المائة لآسيا خلال الفترة نفسها[٢٥]. كما تعاني عجزاً في الميزان التجاري مع كل من كوت ديفوار، مدغشقر، تنزانيا، السنغال، موزمبيق. ويرجع هذا الضعف الواضح للمبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية إلى نقص المعرفة بالأسواق الإفريقية من قبل النشطاء الاقتصاديين الجزائريين، الذين يقتصرون على المشاركة في المعارض بدلاً من القيام بمبادرات تصدير فردية، وأيضا إلى التخوّف من التهديدات الأمنية وحالة عدم الاستقرار الأمني[٢٦]. فضلًا على محدودية التحفيزات المؤسساتية للانفتاح الفعلي للأسواق الإفريقية.

رابعا: آفاق التعاون الجزائري - الإفريقي

تستمد السياسة الخارجية الجزائرية مصدرها من العوامل الداخلية، حيث تظهر بداية بحث صانع القرار في الجزائر عن فاعلية الدور بالبحث عن سبل لمعالجة الملفات الإقليمية في ليبيا ومالي، كقضايا مهددة للأمن القومي الجزائري، فضلاً عن اتخاذ بعض المساعي الاقتصادية نحو القارة الإفريقية، غير أنها ما

(22) "Activités du Ministre," *Ministere du Commerce*, September 24, 2020, https://www.commerce.gov.dz/activites-ministre/le-ministre-du-commerce-a-affirme-que-l-adoption-de-l-accord-sur-la-zone-de-libre-echange-continentale-africaine-zlecaf-ouvrira-de-larges-perspectives-aux-operateurs-economiques-algeriens-et-contribuera-au-developpement-de-l-economie-nationale

(٢٣) «إحصائيات وحصائل»، **وزارة التجارة**، (٢٤، فبراير، ٢٠٢٠م). الاسترجاع في: ٢٢، مايو،٢٠٢١م، https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/echanges-commerciaux

(٢٤) «المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية بالأرقام»، **الخبر**، (٢٤، مايو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٢٢، مايو، ٢٠٢١م، https://www.elkhabar.com/press/article/138486/

(25) "Statistiques du Commerce Extérieur de l'Algérie," *Ministere des Finances, Direction Générale des Douanes*, accessed May 25, 2021, https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_comext_2_mois_2020_-_vf.pdf

(26) Alaoui, "Le Maghreb Dans Son Environnement Régional et International Les Relations Des Touaregs Aux États Le Cas de l'Algérie et de La Libye."

زالت في خطى ثابتة بالنظر إلى حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية ومحدودية العلاقات الاقتصادية الجزائرية – الإفريقية.

يستدعي الوضع الراهن إدراك الواقع والمكانة التي تتطلع الجزائر تحقيقها إلى الاحتكام للمقاربة العقلانية، في كيفية تحقيق المصالح القومية في ظلّ المتغيرات الصعبة التي تعيشها المنطقة والقارة الإفريقية، خاصة في تشابك وتعقد التهديدات المحيطة إقليميّاً، بالبحث عن الفرص التي قد يكون لها الأثر في تعزيز الدور الجزائري في القارة الإفريقية، ومنها:

- أن موقع الجزائر المحوري في إفريقيا يسمح لها بأن تشكل قطباً دبلوماسيّاً؛ ذلك أن لها حدوداً مع دول صحراوية (النيجر، مالي،...)، تلعب خلاله دوراً رائداً في إفريقيا، خاصة بسياسة حسن الجوار التي تدعو إليها منذ الثمانينيات والتسوية السلمية للنزاعات الإقليمية وتطوير التعاون الإفريقي.[٢٧] وفي الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات الإفريقية، وتحقق بذلك دوراً أساسيّاً في الدبلوماسية الإفريقية خاصة وأن للجزائر تجربة في مكافحة الإرهاب بعد العشرية السوداء التي عرفتها.
- تعزيز أدوات القوة الناعمة في إفريقيا ذلك أنها توسع مجال الدور وفاعليته خلال الجذب والإقناع والتأثير، بتقديم المساعدات في المجال الصحي مثلاً سواءً بصفة مباشرة أو بالتنسيق مع المنظمات الدولية المنضمة إليها الجزائر في جلب العلاج والأدوية للدول الإفريقية، أو بالحث على تخفيف ديونها في المؤسسات النقدية خاصة وأن الجزائر سبق لها وأن قدمت مساعدات من دون أي شروط وأزالت ديوناً لدول إفريقية، أيضاً تقديم مساعدات في المجال التعليمي والثقافي كتنظيم محاضرات في مختلف الدول الإفريقية حول الثقافة الجزائرية وموروثها الثقافي والتاريخي الإفريقي، ودفاع الجزائر عن قضايا التحرر يحضرها القادة، منظمات المجتمع المدني، الأحزاب...
- الاحتكام إلى عقيدة –أي تحرك خارجي هدفه تحصيل اقتصادي- سواءً عن طريق تعزيز الزيارات إلى الدول الإفريقية بمرافقة رجال الأعمال والمستثمرين الجزائريين من أصحاب الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، والتركيز على منطقة غرب إفريقيا وشرق إفريقيا والدول التي تربطها علاقات تاريخية كأنغولا وجنوب إفريقيا...
- الاعتماد على الشراكات الثنائية في تعزيز الدور الاقتصادي كالشراكة الجزائرية – التركية، والاستفادة من تطوّر العلاقات الاقتصادية مع تركيا والوجود التركي الصاعد في القارة، بالشراكة في المشاريع الاستثمارية في البناء، الصناعة،.. في مختلف الدول مثل: السنغال، موزمبيق، رواندا...
- التفكير في الانضمام للمنظمات الإقليمية في إفريقيا من أجل الارتباط مع مختلف الدول الإفريقية التي ليست لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر.

(27) Chikh, "Le Maghreb et l'Afrique."

- تنشيط تفاعلات المبعوثين الدبلوماسيين الجزائريين في إفريقيا، والقيام بمعارض تجارية جزائرية في إفريقيا قصد عرض وجذب الطلب الإفريقي للمنتوجات الجزائرية والتشجيع على التفاعل بين الشعوب.
- إن هدف الاتفاقية التجارية الحرة الإفريقية إلى توحيد أسواق السلع والمنتجات وتطوير التجارة البينية عن طريق تقليص التعريفات الجمركية، يستدعي معايير تنافسية كافية لنجاح المنتجات الجزائرية في الأسواق الإفريقية.
- تحفيز رجال الأعمال على التجارة في الدول الإفريقية عن طريق بعث تسهيلات عمل الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)، التي تديرها وزارة التجارة كتسهيلات مصرفية وجمركية خاصة في تنقل الأشخاص والإعانات أو الترويج للبيئة الاستثمارية الإفريقية، مثل جنوب إفريقيا، نيجيريا، رواندا، إثيوبيا، غانا...
- توسيع قنوات الاتصال بإنشاء وكالات تعمل في إفريقيا للتنسيق والترويج للمنتجات الجزائرية موجهة للشعوب الإفريقية وللعالم وحتى للسياحة، وتسهيل المعاملات خاصة المشكلات المالية التقنية أو إنشاء بنوك فرعية في إفريقيا.
- يعد النقل الجوي بين الجزائر وإفريقيا ضعيفاً حيث هناك رحلات للخطوط الجوية الجزائرية مع الكونغو الديمقراطية (الزائير) والنيجر (نيامي) وموريتانيا (نواكشط) ومالي (باماكو) والكونغو (برازافيل) وبوركينافاسو (واغادوغو) وأنغولا (لواندا)[٢٨]، لذلك ينبغي زيادة نقاط الرحلات الجوية في إفريقيا وتطوير مجال النقل والطيران، حيث تساهم الروابط الجوية بدرجة أكبر في التقارب بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء.

الاستنتاجات

يشكل الحديث عن فاعلية الدور الجزائري في إفريقيا جدلاً لارتباطه بعملية إدراك صانع القرار للواقع الذي يحمل ثنائية التهديدات / الفرص، وذلك بهدف تحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية للجزائر، لذلك تمثل إفريقيا خياراً إستراتيجياً للسياسة الخارجية الجزائرية التي تعرف نشاطاً في السياق الأمني بالحوار والتفاوض والوساطة وتقديم المساعدات، غير أنه على الرغم من التفكير في إعادة التوجه نحو إفريقيا، تبقى الدينامية الاقتصادية للدور الجزائري محدودة، وتتطلب مزيداً من استخدامات لأدوات القوة الناعمة في القارة مع إعطاء الأولوية للمناطق القريبة مثل غرب إفريقيا وحتى شرق القارة في الانفتاح للأسواق الإفريقية وتثمين البعد الاقتصادي للعلاقات الجزائرية – الإفريقية، فلذا، تتجلى عملية الإدراك في استغلال جميع الفرص المتاحة لتحقيق دور فاعل للجزائر في القارة الإفريقية، التي تشهد حضوراً لمختلف القوى المتنافسة.

(28) Chikh, "Le Maghreb et l'Afrique."

السياسات الأمريكية في عهد «بايدن» لمواجهة النفوذ الصيني في إفريقيا

نداء السيد حسن محمد - باحثة متخصصة بالعلاقات الدولية - القاهرة.

تأتي ولاية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس جو بايدن، معلنة عن انطلاقة مختلفة في مسار العلاقات الأمريكية – الإفريقية، التي شهدت تراجعاً واضحاً في فترة الرئيس السابق دونالد ترامب؛ مما سمح بصعود قوى منافسة لها على الساحة الإفريقية لعبت دوراً بارزاً وقويّاً، مثل الصين، على حساب النفوذ الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تشكيل ضغط على الإدارة الامريكية، من أجل صياغة إستراتيجية تمكنها من فرض نفوذها مرة أخرى داخلها، ذلك في إطار التخلص من سياسة التجاهل التي انتهجها ترامب نحو القارة، فأتاحت الفرصة للصين لتوسيع نفوذها. وفي هذا الإطار تكمن الإستراتيجية التي من المفترض أن تتبعها إدارة بايدن في تكثيف دبلوماسيتها وتنويع استثماراتها، إضافة إلى تعزيز مكانتها، ذلك لضمان المنافسة مع الصين التي أصبحت الشريك التجاري الأول للدول الإفريقية، في محاولة منها للحفاظ على مصالحها والحد من النفوذ الصيني في القارة الإفريقية(١).

وفي هذا السياق يستعرض هذا التقرير السياسات الأمريكية في عهد بايدن لمواجهة الصعود الصيني في إفريقيا، وذلك من طريق الإشارة إلى نفوذ الصين في القارة السمراء، ثم التطرق إلى الإستراتيجية الأمريكية لتقويض هذا النفوذ متضمنة مجموعة من المساعي الأمريكية، التي تتمثل في كبح جماح توسع الشركات التكنولوجية الصينية، فضلًا عن قانون المنافسة الإستراتيجية لعام ٢٠٢١م، إضافة إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في القارة الإفريقية.

أولًا: النفوذ الصيني في إفريقيا

ينصب اهتمام الصين على تسويق صورتها القومية بصفتها أكبر دولة نامية في العالم، فعلاقاتها بإفريقيا تقوم على أساس الندية والمشاركة والتركيز على المصالح الاقتصادية، وفي أعقاب الحرب الباردة، تطورت

(١) أحمد عسكر، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في عهد بايدن.. حدود التغيير المحتمل»، **مركز تريندز للبحوث والاستشارات**، (٦، يناير، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣، يونيو، ٢٠٢١م،
https://trendsresearch.org/ar/insight

الاهتمامات الصينية إلى تحقيق المصالح المشتركة كالتجارة، والاستثمار، والطاقة، وفي العقد الأخير، أصبحت تنظر إلى القارة الإفريقية بوصفها منطقة ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة، لزيادة توسعها، إضافة إلى تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية[٢].

فقد حسَّنت الصين صورتها في عصر وباء فيروس كورونا في إفريقيا، وذلك بواسطة «دبلوماسية القناع»؛ التي تتمثل في العمل على الإمداد بالأمصال والمعدات الطبية والأطباء، وقد نجح هذا النهج الذي اتُّبع. وفي سياق متصل تعد هذه الإستراتيجية جزءاً من سياستها التوسعية للتوغل وبسط النفوذ في إفريقيا التي تبنتها مع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الساحة العالمية[٣]. وفي هذا السياق، يتنامى النفوذ الاقتصادي الصيني في إفريقيا أثناء العقدين الماضيين، فعلى سبيل المثال، في شمال إفريقيا، أُنفق ١١ مليار دولار منذ ٢٠١٥م على إنشاء الطريق المغربي السريع، الذي يربط بين الصحراء المغربية وليبيا، والذي سيخدم ٦٠ مليون شخص من إجمالي ١٠٠ مليون شخص يعيشون بالمنطقة، وفي شرق القارة الإفريقية، أقامت شبكة من الطرق وخط سكة حديد يربط بين إثيوبيا وجيبوتي، مما سهل عمليات التجارة في جنوب القارة، كما عقدت أيضًا شراكة مع كلٍّ من ناميبيا وبنك التنمية الإفريقي في عام ٢٠١٣م، ذلك لتوسيع ميناء بقيمة ٣٠٠ مليار دولار، إضافة إلى ذلك ستحقق استفادة لأنجولا من محطة طاقة كهرومائية صينية مولتها بقيمة ٤,٥ مليار دولار، وأيضًا تُنشأ مشروعات للبنى التحتية مماثلة في غرب ووسط إفريقيا[٤].

وفي سياق متصل، تمتلك الصين أيضًا مناصب قيادية قوية داخل المؤسسات الدولية التي تلعب أدواراً ذات أهمية في القارة الإفريقية، فمن بين ١٥ وكالة تابعة للأمم المتحدة، ترأس الصين أربعة منهم، ولا تمتلك أي دولة أخرى القدرة على منافستها في هذا الأمر، لذا أنشأت كذلك منظمات دولية تنافس الأمم المتحدة التي يهيمن عليها الغرب، بما في ذلك البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، إضافة إلى بنك التنمية الصيني، ابتداءً من عام ٢٠١٨م، حيث موَّل ٥٠٠ مشروع في ٤٣ دولة إفريقية مختلفة بقيمة ٥٠ مليار دولار، كما تزيد أيضا نفوذها بطرق أخرى، عن طريق استخدام القروض، فعلى سبيل المثال، ألغت دينًا على الكاميرون يبلغ ٧٨ مليون دولار، حيث كان هذا الدين مخصصًا لتطوير البنية التحتية، في مقابل الدعم الكاميروني

(2) Meine Pieter van Dijk, *The New Presence of China in Africa*, (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2009), https://www.jstor.org/stable/j.ctt46n2kj.

(3) Lina Benabdallah, "Don't believe the hype about China's 'vaccine diplomacy' in Africa," *The Washington Post*, March 5, 2021, https://www.washingtonpost.com/politics/2021/03/05/dont-believe-hype-about-chinas-vaccine-diplomacy-africa/.

(4) Dinko Hanaan Dinko, "China's 'mask diplomacy' wins influence across Africa, during and after the pandemic," *The Conversation*, March 11, 2021, https://theconversation.com/chinas-mask-diplomacy-wins-influence-across-africa-during-and-after-the-pandemic-153048.

لترشحها رئيسًا لمنظمة الأغذية والزراعة، فالكاميرون تعد من الدول القوية في وسط إفريقيا بما تملكها من اقتصاد متنوع وقطاع خاص قوي[٥].

وفي سبيل سعيها للحصول على نفوذ أكبر، استطاعت إنشاء أول قاعدة عسكرية خارجية لها في جيبوتي في عام ٢٠١٧م، إضافة إلى إنفاقها مبالغ طائلة على مشاريع البنية التحتية لتأمين الوصول إلى الموارد ولشراء الأصوات في المنظمات الدولية، حيث روج قادتها للنظام البيروقراطي الاستبدادي في بلادهم بصفته نموذجًا للقادة الأفارقة الذين يسعون لتوسيع اقتصاداتهم دون إصلاحات ديمقراطية، هذا إلى جانب سياسات الإقراض الجذابة التي تمنح الصين تأثيرًا أكبر[٦].

وفي هذا الإطار، تُقدر احتياجات الصين من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تأتي من إفريقيا بقيمة ٩٣ مليار دولار بنحو أكثر من ٨٠٪، حيث تُدير نحو ٢٥٠٠ مشروع تطوير وأعمال مدنية ومشاريع إنشائية بقيمة ٩٤ مليار دولار في ٥١ دولة إفريقية، وقد تجاوزت بذلك الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لإفريقيا منذ عام ٢٠٠٩م، ومن المتوقع أن تبلغ تجارتها مع القارة نحو ٢٠٠ مليار دولار، وستزيد إلى نحو ٣٠٠-٤٠٠ مليار دولار بنهاية البرنامج التنفيذي للتعاون الصيني- الإفريقي (٢٠١٩ – ٢٠٢٢م)، الذي أقر في قمة منتدى التعاون الإفريقي- الصيني سبتمبر ٢٠١٨م[٧].

لذا، تعهد الرئيس الصيني في تلك القمة بتقديم نحو ٦٠ مليار دولار لتمويل مشاريع التنمية في القارة أثناء السنوات الثلاث التالية، إذ يشمل التمويل ١٥ مليار دولار مساعدات لا ترد وقروضًا من دون فوائد واستثمارات شركات صينية و٢٠ مليار دولار خطوطًا ائتمانية وصندوقين للتنمية، إضافة إلى تمويل واردات سلع إفريقية تبلغ قيمتها نحو ٥ مليارات دولار، فضلاً عن خطة لتشجيع الشركات الصينية للاستثمار في القارة[٨].

ثانيًا: الإستراتيجية الأمريكية لمواجهة النفوذ الصيني في إفريقيا

تأتي الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمواجهة تزايد النفوذ الصيني في إفريقيا، في إطار تجسيد وتكريس النزعة الأمريكية التوسعية، وذلك من طريق تعزيز علاقاتها مع الدول الإفريقية، خاصة المعرضة للاختراق من جانب كل من الصين وروسيا، فضلًا عن منع الصين من الحصول على الموارد الطبيعية، إضافة إلى

(5) Dinko, "China's 'mask diplomacy' wins influence across Africa, during and after the pandemic."

(6) Marcus Hicks, Kyle Atwell, and Dan Collini, " Great-Power Competition Is Coming to Africa: The United States Needs to Think Regionally to Win," *Foreign Affairs*, March 4, 2021, https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/2021-03-04/great-power-competition-coming-africa.

(7) Michael Tiboris, "Addressing China's Rising Influence in Africa," *Chicago Council on Global Affairs*, May 1, 2019, https://www.jstor.org/stable/resrep21272.

(8) Tiboris, "Addressing China's Rising Influence in Africa."

التصدي لمحاولات كوريا الشمالية وإيران لتعزيز نفوذهما، عن طريق الدفع باستثمارات ومشروعات اقتصادية ومبيعات للأسلحة[٩].

بالتالي فتلك الإستراتيجية تتحكم فيها المصالح بالدرجة الأولى، فهي تقوم بالتخطيط لبرامج طموحة تحقق لها المصالح في ظل منافسة قوية من جانب الصين، بذلك من المتوقع أن تسعى إدارة الرئيس جو بايدن إلى تكوين الأحلاف لضمان السيطرة على إفريقيا كونها الضامن لتحريك اقتصادها، وفي هذا السياق فإنها تسعى إلى تعزيز العلاقات مع كينيا، الحليف القديم للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مواصلة الشراكات مع الصومال ومالي، وفي سياق متصل، فمن المتوقع أيضًا أن تشتمل على مطالب للكونجرس الأمريكي لتخصيص أموال لضخ ديون الدول الإفريقية، وتقديم مساعدات جديدة لها، بالإضافة إلى استخدام الموارد الحالية بأسلوب أكثر فاعلية[١٠].

كانت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي صدرت في مايو ٢٠١٠، تعمل من أجل تعزيز قيم الشراكة مع إفريقيا، والتي تقوم بالارتكاز على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل، ذلك لأن اقتصاداتها تنمو بسرعة ومؤسساتها الديمقراطية في تطور مستمر، وفي ١٤ يونيو ٢٠١٢م، قد وافق الرئيس الأسبق باراك أوباما على توجيه سياسة تحدد رؤيته فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا، مما أدى إلى انبثاق إستراتيجية أمريكية جديدة تجاهها ترتكز على: حماية الأمن القومي الأمريكي عن طريق حماية المصالح الأمريكية في إفريقيا «النفط ومصادر الطاقة»، بالإضافة إلى التقليل من خطر تهديد الأمن الأمريكي في الداخل والخارج «عمليات مكافحة ما يسمى بالإرهاب»[١١].

وفي سياق متصل، ترتكز أيضًا إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديدة على دعم أسبقيات الولايات المتحدة في إفريقيا، خاصًة فيما يتعلق بالحكم الرشيد، التقدم الاقتصادي، فض النزاعات، دعم وتقوية برامج الصحة العامة، دعم الشركاء الأفارقة لرفع مستوى قدراتهم لمواجهة التحديات الانتقالية، فضلًا عن محاربة شبكة تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات، وتأمين الملاحة البحرية ومحاربة عمليات القرصنة، بالإضافة إلى مساعدة الأقطار الإفريقية والمنظمات الإقليمية الإفريقية في بناء منظومة قارية لعمليات حفظ السلام والاستجابة للكوارث، وتشجيع القوات العسكرية الإفريقية للعمل تحت مظلة السلطة المدنية، واحترم القانون، والمساهمة في استقرار الدولة[١٢].

(٩) هبة القدسي، «استراتيجية أميركية جديدة تتصدى لنفوذ الصين في أفريقيا»، **مجلة الشرق الأوسط**، (١٢، ديسمبر، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٣، يونيو، ٢٠٢١م، https://2u.pw/eSue7

(10) Judd Devermont, "A New U.S. Policy Framework for the African Century," *Center for Strategic and International Studies*, August 7, 2020, https://www.csis.org/analysis/new-us-policy-framework-african-century.

(11) Francis Owusu and Padraig Carmody, "Trump's legacy in Africa and what to expect from Biden," *The Conversation*, November 25, 2020, https://theconversation.com/trumps-legacy-in-africa-and-what-to-expect-from-biden-150293.

(12) Owusu and Carmody, "Trump's legacy in Africa and what to expect from Biden."

وبالتالي ستلعب الخبرات السابقة لبايدن في ظل إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، دورًا في صياغة سياسة أمريكية فاعلة، تعزز من خلالها العلاقات مع القارة الإفريقية، كما أن الشخصيات التي اختارها بايدن، وشغلت مناصب قيادية في إدارته الجديدة، تعطي إشارة إلى الاهتمام الكبير التي توليه الولايات المتحدة لإفريقيا، بالنظر إلى ما تملكه هذه الشخصيات من آراء ومواقف إيجابية عمومًا تجاه القضايا الإفريقية، يذكر من هذه الشخصيات أنتوني بلينكن، الذي شغل منصب وزير الخارجية والمعروف بدعمه الكبير للشراكة مع إفريقيا؛ وليندا توماس غرينفيلد ذات الأصول الإفريقية التي عملت في إفريقيا في ليبيريا وكينيا وغامبيا ونيجيريا، وشغلت منصب مساعد وزير الخارجية لمكتب الشؤون الإفريقية في إدارة أوباما؛ فضلًا عن سوزان رايس التي عملت مساعدة لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية في المدة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠١م، ومستشارة لـ جون كيري في عام ٢٠٠٤م وأوباما في عام ٢٠٠٨م، ومثَّلت واشنطن في الأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣م؛ وميشيل غافن التي عملت في إفريقيا سفيرةً لدى بتسوانا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م، وممثلة لواشنطن لدى منظمة السادك في الجنوب الإفريقي، ومساعد خاص لأوباما لشؤون إفريقيا في مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى جيفري فيلتمان المبعوث الأمريكي لمنطقة القرن الإفريقي[١٣].

وبالتالي فإن أبرز مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في عهد بايدن لمواجهة النفوذ الصيني في القارة الإفريقية تتمثل في:

- كبح جماح توسع الشركات التكنولوجية الصينية في القارة الإفريقية: يعد المجال التكنولوجي من أهم ساحات النزاع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق فإن إدارة «بايدن» لن تتهاون مثل إدارة «ترامب» مع استمرار صعود الشركات التكنولوجية الصينية، خاصة شركتي هواوي و ZTE، حيث تواجه الشركات الأجنبية منافسة صعبة مع الشركات الصينية المدعومة من الدولة على إبرام العقود في إفريقيا، بالتالي من المتوقع أن تعمل إدارة «بايدن» على تضييق الخناق على توسع الشركات التكنولوجية الصينية، خاصة في القارة الإفريقية التي توليها الصين اهتمامًا كبيرًا لعدة أسباب، من بينها اعتبار السوق الإفريقية سوقًا ناشئة ضخمة لتصريف المنتجات الصينية، وفي سياق متصل قد برزت إثيوبيا كساحة جديدة للتنافس الأمريكي الصيني في المجال التكنولوجي والاقتصادي بوجه عام، بالتالي يمكن القول إن استهداف إثيوبيا بالعقوبات يمثل جزءًا من الصراع الصيني على أديس أبابا، والذي يظهر في المجال التكنولوجي[١٤].

---

(١٣) عسكر، «السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا في عهد بايدن.. حدود التغيير المحتمل».

(١٤) رحمة حسن، «صراع تكنولوجي: كيف تلاحق إدارة بايدن النفوذ الصيني في إثيوبيا؟»، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، (٢٧، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣، يونيو، ٢٠٢١م،
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6317

كما نجح كونسورتيوم، وهو «ائتلاف تجاري من الشركات» تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية على كونسورتيوم تموله الصين في مزاد اتصالات في إثيوبيا، فأدى هذا النجاح الأمريكي إلى منحها انتصارًا في مساعيها لتحدي نفوذ الصين الاقتصادي حول العالم وخاصة في القارة الإفريقية، حيث تعاقدت إثيوبيا مع مجموعة من شركات الاتصالات بقيادة شركة "فودافون"، ذلك لبناء شبكة اتصالات حديثة مزودة بتقنية الجيل الخامس، هذا بعد أن تمكنت المجموعة من الحصول على دعم مالي للمشروع بمليارات الدولارات من وكالة المساعدات الخارجية الأمريكية، ويُقدم للوكالة قروض منخفضة الفائدة، بشرط عدم استخدام الأموال لشراء معدات اتصالات من شركة هواوي الصينية وZTE Corp؛ التي تعتبرهما أداة صينية للتجسس(١٥).

وفي هذا السياق فقد اكتسب مزاد ترخيص الاتصالات في إثيوبيا أهمية جيوسياسية، ذلك نظرًا للمنافسة المتزايدة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على المجالات التكنولوجية الرئيسة، من طرح تقنية 5G إلى تصنيع الرقائق، وبالتالي قد أصبحت واشنطن أكثر حزماً في مساعيها بشأن تحدي النفوذ الاقتصادي لبكين في إفريقيا، كما أشارت إلى أنها بدأت في استخدام أدوات مالية جديدة، ذلك لكسب النفوذ وضمان بقاء الأصول الإستراتيجية في البلدان الإفريقية، حيث وافقت وكالة المساعدات الخارجية الأمريكية في أواخر عام ٢٠٢٠م على تقديم ما يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار في شكل قروض أمريكية، حال فوز المجموعة التي تقودها شركة فودافون بالمزاد(١٦).

- **قانون المنافسة الإستراتيجية لعام ٢٠٢١:** صوَّتت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ بأغلبية ٢١ صوتًا مقابل صوت واحد في ٢٢ أبريل ٢٠٢١م، من أجل تحريك مشروع قانون صُمم خصيصًا لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد في جميع أنحاء العالم، وفي هذا السياق نُقل «قانون المنافسة الإستراتيجية لعام ٢٠٢١» إلى مجلس الشيوخ للتصويت قبل انتقاله إلى مجلس النواب، بيد أن أعضاء لجنة العلاقات الخارجية أضافوا عددًا من النقاط إلى مشروع القانون، التي ركزت تركيزًا خاصًّا على النفوذ الصيني في القارة الإفريقية، فقد أضيف: أنه «في غضون ٦ أشهر بعد دخوله حيز التنفيذ، يقوم وزير الخارجية بتقديم تقرير شامل عن الأنشطة السياسية الصينية والاستثمار والقوة الناعمة وتحليل الأساليب والتقنيات التي تقوم الصين باستخدامها لممارسة نفوذها على الحكومات الإفريقية»، إلى الفقرة ٢٧١ التي تتعلق بتقييم النشاط السياسي والاقتصادي والأمني لجمهورية الصين الشعبية في إفريقيا(١٧).

(15) Stu Woo and Alexandra Wexler, "U.S.-China Tech Fight Opens New Front in Ethiopia," *The Wall Street Journal*, May 22, 2021, https://www.wsj.com/articles/u-s-china-tech-fight-opens-new-front-in-ethiopia-11621695273

(16) Woo and Wexler, "U.S.-China Tech Fight Opens New Front in Ethiopia."

(١٧) هند المحلي سلطان، «معالجة تشريعية: كيف استعدت إدارة "بايدن" لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا؟»، **مركز رع للدراسات الإستراتيجية**، (٢٩، أبريل، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٣، يونيو، ٢٠٢١م،

http://rcssegypt.com/3173

وفي سياق متصل، أضيف أيضًا بأنه «في غضون ٦ أشهر من تمرير قانون المنافسة الإستراتيجية، يجب على وزارة الخزانة والتجارة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشركة تمويل التنمية الدولية الأمريكية وغيرها من الوكالات التنفيذية الفرعية توفير إستراتيجية متعددة السنوات لزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة لتقويض النفوذ الصيني في إفريقيا»، إلى الفقرة ٢٧٢ التي تتعلق بزيادة القدرة التنافسية للولايات المتحدة في إفريقيا، وفي سياق متصل يدعو القسم الفرعي ٦ إلى عقد قمة منتظمة بين الولايات المتحدة وإفريقيا، وفي السياق نفسه، كذلك أضيف بأنه «سيتم طلب من الرئيس تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات لتطوير أساليب، ذلك لمواجهة العدوان السيبراني الصيني في إفريقيا» إلى الفقرة ٢٧٣ المتعلقة بالتعاون الأمني الرقمي مع إفريقيا، بالتالي فإن إحدى التوصيات التي يريدها الكونجرس من فريق العمل هو كيفية تزويد الحكومات الإفريقية ومشغلي الاتصالات بـ«بدائل لهواوي»[١٨].

وقد تضمن قانون المنافسة الإستراتيجية أيضًا زيادة عدد الموظفين في سفارات الولايات المتحدة في إفريقيا جنوب الصحراء، هذا على اعتبار أنها مركز نفوذ جمهورية الصين الشعبية، فإن ذلك من شأنه أن يقوم بمعالجة الشكوى المستمرة من الدبلوماسيين الأمريكيين في إفريقيا، الذين يفتقرون إلى الموظفين لرصد النفوذ الصيني في القارة وتوفير نفس مستوى المشاركة مثل الصينيين، الذين يمتلكون بعثات دبلوماسية أكبر بكثير في بعض البلدان الإفريقية[١٩].

ومن جانبها أعربت الصين عن استيائها الشديد من هذا القانون، حيث يقوم بتخصيص ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لكل سنة مالية، ذلك لمواجهة التأثير الخبيث للحزب الشيوعي الصيني على مستوى العالم، فضلًا عن تقويضه لتأثيره المتزايد في الدول الإفريقية، بالإضافة إلى عرقلته التبادلات التعاونية لمبادرة الحزام والطريق المقترحة من الصين.

- **تعزيز النفوذ العسكري الأمريكي في إفريقيا:** شهدت علاقات الولايات المتحدة بقارة إفريقيا تراجعاً كبيراً في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب كما أشير سابقاً، فمنذ وصوله إلى البيت الأبيض عام ٢٠١٧م، سعى إلى تقليل حجم القوات الأمريكية في القارة، مما أدى إلى فسح المجال لقوى عظمى، كالصين وروسيا إلى التغلغل والمنافسة بدرجة أكبر، حيث قامت بسحب قواتها من إفريقيا كجزء من التحول الأوسع للأمن القومي من «مكافحة الإرهاب» إلى منافسة القوى العظمى، إذ استخدمت مصطلح «تحسين الأداء» لوصف نهج الذهاب بعيداً عن إفريقيا، في هذا السياق فقد شكَّل سحب القوات الأمريكية فك الارتباط

(١٨) المحلي سلطان، «معالجة تشريعية: كيف استعدت إدارة «بايدن» لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا؟».

(١٩) المحلي سلطان، «معالجة تشريعية: كيف استعدت إدارة «بايدن» لمواجهة تنامي النفوذ الصيني في إفريقيا؟».

بينها وبين القارة الإفريقية، إذ عملت على تقليص الجهود المبذولة لمحاربة المسلحين في الكاميرون والنيجر ونيجيريا، مما قلل من الوجود العسكري الأمريكي في بعض المناطق الأكثر اضطراباً في القارة[٢٠].

بالنظر إلى الموازنة الأولى التي قدَّمتها إدارة الرئيس جو بايدن إلى الكونغرس الأمريكي، قد كشفت عن مجموعة من التغيرات الجوهرية مقارنة بالموازنات السابقة للرئيس دونالد ترامب، خاصة في مجال السياسة الخارجية والدفاعية، فقد أصبح البنتاغون يركز على حرب محتملة مع الصين من خلال الاستعداد إلى معارك تحسمها نظم تسليح متطورة لمواكبة القفزة التكنولوجية للجيش الصيني، البعد عن قتال الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط مثل تنظيم «داعش»، مع خفض تكاليف حروبه في أفغانستان والعراق وسوريا. وفي هذا السياق تشير الزيادة في موازنة الخارجية الأمريكية بمقدار ١٠٪ إلى رغبة بايدن في استعادة الدور الأمريكي القيادي في العالم عبر زيادة المساعدات الإنسانية الخارجية وتعزيز الشراكة مع الحلفاء[٢١].

وبالتالي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إدارة "بايدن" إلى مواجهة النفوذ العسكري الصيني في إفريقيا، باعتباره التحدي الأمني الرئيس لها على المدى الطويل بأدوات مشابهة، إذ يقوم نحو ٦٥٠٠ جندي أمريكي متمركزين في إفريقيا بتدريب القوات المحلية للدول الحليفة، وبمجموعة من المهام ذات التأثير على الواقع الأمني والاقتصادي للقارة الإفريقية، على غرار مكافحة الإرهاب، حيث تعمل على توسيع نفوذها الأمني وسط حالة من عدم الاستقرار والتهديدات الإرهابية والتدخلات الأجنبية المحتملة، بالإضافة إلى ذلك تمثل الطموحات الصينية في القارة الإفريقية، شكلاً من أشكال الإمبريالية الاقتصادية، ذلك من خلال السعي للتحكم والسيطرة على أرجاء القارة بأكملها[٢٢].

وفي سياق متصل تتطلع الصين إلى إنشاء ميناء بحري، يكون له القدرة على استضافة الغواصات، بالإضافة إلى حاملات طائرات على الساحل الغربي لإفريقيا، فقد قامت بالتواصل مع عدد من الدول التي تمتد من موريتانيا إلى جنوب ناميبيا، ذلك حتى تتمكن من إنشائه، حيث سيمكنها من تمركز السفن الحربية ضمن أسطولها البحري الذي يتوسع في المحيط الأطلسي وكذلك المحيط الهادئ، ومن جانبها حذرت وزارة الدفاع الأمريكية من تلك المخططات الصينية، للاستحواذ على موانٍ في إفريقيا، معتبرة ذلك تهديداً مباشراً لنفوذها في القارة الإفريقية، ومن ثم التلويح بحدوث ما يسمى بـ«حرب مرافئ» في المستقبل القريب بينهما[٢٣].

(20) Katie Bo Williams, " From Small Wars to Great Power, Trump's Africa Reset Could Change US Military's Role," *Defence One*, December 12, 2018, https://www.defenseone.com/policy/2018/12/small-wars-great-power-trumps-africa-reset-could-change-us-militarys-role/153485/.

(21) Philipp Sandner, " US-Africa policy: President Joe Biden seeks to turn a new leaf," *DW*, accessed June 3, 2021, https://www.dw.com/en/us-africa-policy-president-joe-biden-seeks-to-turn-a-new-leaf/a-57379037.

(22) Sandner, " US-Africa policy: President Joe Biden seeks to turn a new leaf."

(23) Sandner, " US-Africa policy: President Joe Biden seeks to turn a new leaf."

ثالثًا: مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية في إفريقيا[٢٤]

١- يمتلك كل من الصين والولايات المتحدة طرقًا مختلفة في التعامل مع القارة الإفريقية، بالتالي، فإن السياق العام هو الذي يحكم طبيعة المنافسة بينهما، بالنظر لسلوك الصين في القارة الإفريقية، بالرغم من تنامي نفوذها هناك، إلا أنها لن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية أو الدول الأوروبية في المنطقة.

٢- عدم تصعيد المنافسة منخفضة المستوى إلى درجة التوتر الإستراتيجي في العلاقات الثنائية بين الجانبين؛ حيث إن حجم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين كبير، وليس من المرجح أن يتراجع، لذا يتعين على الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة «جو بايدن» أن تقوم بتركيز إستراتيجياتها على تنشيط علاقاتها الإفريقية وإرجاعها مرة أخرى بدلاً من التركيز على تعزيز المنافسة مع الصين.

٣- قيام «القيادة الأمريكية في إفريقيا» «AFRICOM» بتوفير فرص التعاون فضلًا عن الانخراط بصفة أكبر مع «جيش التحرير الشعبي الصيني» في إفريقيا، خاصةً في ظل وجود تهديدات مشتركة تواجه الدولتين، بالرغم من الاختلافات الجوهرية فيما بينهما.

(24) Lloyd Thrall, *China's Expanding African Relations: Implications for U.S. National Security*, (USA: RAND Corporation, 2015).

مالي: المرحلة الانتقالية الثانية: الفرص والتحديات

محمد أغ إسماعيل - باحث متخصص في شؤون مالي - باماكو.

تحوّلت جمهورية مالي من «نموذج ديمقراطي» يحتذى به في القارة السمراء إلى مثال يتندر به، عقب الانقلاب الثاني لنائب الرئيس الانتقالي العقيد أسيمي غويتا في الرابع والعشرين من مايو ٢٠٢١م بمنتصف المرحلة الانتقالية، أي بعد ثمانية أشهر من قيادته للانقلاب على الرئيس المنتخب إبراهيم أبوبكر كيتا للعهدة الأخيرة. وبهذا أصبحت قاعدة «كاتي» العسكرية مخبرًا للتخطيط وتنفيذ العمليات الانقلابية ضد الرؤساء المدنيين، بدلًا من القيام بمهامها الدفاعية واسترجاع السيادة الوطنية على كامل التراب الوطني وحماية المواطنين الذين يسقطون باستمرار كضحايا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

وقد سُوِّغ هذا التدخل العسكري لحماية وحدة المؤسسة العسكرية وتصحيح مسار المرحلة الانتقالية، اللتين زعزعهما الرئيس ورئيس مجلس الوزراء المخلوعين بحسب قول الانقلابيين،[١] ومن أجل تحقيق التغيير المنشود من قبل الجميع.

وتأتي هذه التطورات في الوقت الذي تشهد فيه مالي إضرابات متتالية لنقابة الاتحاد الوطني للعمال الماليين، مطالبين بتحقيق التوازن في الأجور[٢]، وتوسيع الجماعات المتطرفة نفوذها في بعض مناطق شمال ووسط البلاد، واستئنافها إرهاب السكان بزعم تنفيذ «الحدود الإسلامية»؛ كقطع يد السارق وإجبار المواطنين العزل على دفع الزكاة، وغلق المدارس أسوة بما كان يحدث عام ٢٠١٢م[٣]، رغم وجود فُرق من الجيش المالي وتمركز القوات الأممية والفرنسية هذه المرة داخل هذه المناطق! كما تواجه مالي وبعض حلفائها تداعيات التغيرات السياسية والتوترات الأمنية الجديدة، بدءًا من مقتل الرئيس التشادي المشير إدريس ديبي في أبريل الماضي، مرورًا بتغيير الحكم في النيجر ووصولًا إلى الاستعدادات للانتخابات الفرنسية في

(1) Célian Mace, "Au Mali, les putschistes récidivent," *Libération*, May 25, 2021.

(2) Flore Berger, "Évaluer les opportunités et les défis de la RSS pendant la transition au Mali," *Centre pour la gouvernance du secteur de la sécurité*, Feburary, 2021, https://www.dcaf.ch/sites/default/files/imce/Mali_transition_SSR_opportunities_and_challenges_v5-2.pdf.

(3) Boubacar Diallo, "Charia : les démons du passé," *Journal du Mali l'hebdo*, Januray 16, 2021 : 4 -6.

الأشهر القادمة، فضلًا عن تداعيات جائحة كورونا على جميع الأصعدة وتنامي كراهية الوجود العسكري الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي.

ولذا نتساءل عن الفرص المتاحة لنجاح المرحلة الانتقالية في ظل هذه الأوضاع الأمنية المتدهورة والصراع على السلطة بين العسكريين والمدنيين، وما التحديات التي تواجه حكومة الدكتور ميغا القائد البارز من حركة ٥٠يونيو-تجمع القوى الوطنية، التي كان لها الدور البارز بقيادة الإمام محمود ديكو في سقوط نظام إبراهيم أبوبكر كيتا، ولا تزال تؤكد تمسكها بتحقيق تغيير شامل في البلاد[٤] وتعديل اتفاقية الجزائر والانفتاح على التعاون مع قوى دولية جديدة. وكيف تحولت مالي كأوائل «النماذج الديمقراطية» في القارة السمراء منذ بداية التسعينيات إلى بلد الانقلابات وانعدام الشرعية السياسية لأنظمتها المتعاقبة؟

وقبل تناول الفرص والتحديات، سنلقي الضوء على ما قبل ٢٤ مايو، حيث لم توفق إدارة الفترة الانتقالية الأولى بلمِّ شمل الماليين، بل اتسمت بالضبابية في بدايتها واحتكار السلطة؛ وذلك عبر استبعاد قادة حركة ٥ يونيو البارزين الذين لعبوا دورًا محوريًّا في إسقاط نظام إبراهيم أبوبكر كيتا، عبر تنظيم احتجاجات شعبية خلال الشهور التي سبقت التدخل العسكري وإقالة الرئيس كيتا من قبل اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب. وقد اتسمت هذه الفترة بعسكرة الدولة بدءًا من الاستحواذ على الحقائب الوزارية السيادية، وتعيين عسكريين في المجلس الوطني الانتقالي ومفاصل الدولة مديرين مؤسسات اقتصادية، وولاةً لمعظم الولايات وصولًا إلى مديري المستشفيات العامة. بينما كانت المحسوبية والفساد وتوريث الحكم واحتكار السلطة من أسباب سقوط نظام كيتا.

وبناء على نزع الصلاحيات من الرئيس المؤقت باه أنداو والوزير الأول مختار وان، وإجبارهما على تقديم الاستقالة[٥]، واستجابة لطلب نائب الرئيس من المحكمة الدستورية إبداء رأيها في الفراغ الدستوري، أصدرت الأخيرة في الثامن والعشرين من مايو الماضي حكمًا تلاحظ فيه شغور منصب رئاسة المرحلة الانتقالية وتحويل وظائف وصلاحيات الرئيس الانتقالي للعقيد النائب أسيمي غويتا من أجل قيادة ما تبقى من المرحلة الانتقالية حتى النهاية[٦]. وعلى الرغم من أن ميثاق المرحلة الانتقالية لم يُشِر إلى من يخلف الرئيس عند شغور المنصب، استدلت المحكمة إلى المادتين السابعة والثامنة من الميثاق نفسه، اللتين تنصان بأن كلًّا من الرئيس الانتقالي ونائبه يخضعان لنفس شروط التعيين ويمكن أن يكونا مدنيين أو عسكريين[٧].

(4) Bréhima Diallo, "Juin 2020 – 5 Juin 2021 : Le M5 fête son premier anniversaire avec brio," *Mali Web*, June 7, 2021, https://www.maliweb.net/societe/5-juin-2020-5-juin-2021-le-m5-fete-son-premier-anniversaire-avec-brio-2930973.html

(5) Au Mali, le colonel Assimi Goïta annonce avoir démis le président et le premier ministre de transition," Le Monde, May 25, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/05/25/au-mali-le-colonel-assimi-goita-annonce-avoir-demis-le-president-et-le-premier-ministre-de-transition_6081401_3212.html

(6) *Cours Constitutionnelle du Mali*, (Mali : Mali Government, 2021) :3-4.

(7) *Cours Constitutionnelle du Mali*.

وبناء عليه نُصِّب العقيد أسيمي غويتا خلفًا للمتقاعد باه أنداو تنفيذًا لخطة الانقلابيين الأولى، إذ سعوا منذ الانقلاب الأول بالانفراد بالحكم، إلا أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نجحت في تأخير تحقيق الحلم وفرضت عليهم مشاركة المدنيين[٨]. ومن الجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية ضربت بعرض الحائط جزءًا من متن نفس المادة السابعة، التي تنص بأن للرئيس الانتقالي نائبًا وتتلخص صلاحيات الأخير في المسائل الأمنية والدفاعية فقط[٩]. فلم تعط اهتماما لبقية نصوص المادة المتعلقة بوجود نائب للرئيس الانتقالي، لذا أصبح هذا المنصب شاغرًا.

كما اختير الدكتور شوغيل كوكالا ميغا أحد قادة حركة ٥ يونيو تجمع القوى الوطنية من قبل الأخيرة رئيسًا للوزراء، وأصدر الرئيس غويتا مرسوما رئاسيا بذلك ولتشكيل الحكومة، في إطار ما بات يسمى بتصحيح مسار الفترة الانتقالية وتشكيل حكومة توافقية. ويأتي هذا الاختيار للشخصية البارزة في تجمع القوى الوطنية في إطار شرعنة الانقلاب الذي ترجع أسبابه المباشرة إلى استبعاد العقيدين ساديو كمارا وموديبو كوني من حكومة مختار وان الثانية بصفتهما وزيرين للدفاع والداخلية[١٠]، وخلافات بين النائب والرئيس الانتقاليين حول الصلاحيات.

وفي الحادي عشر من الشهر الجاري، تمكن الدكتور ميغا من تشكيل حكومته المكونة من ٢٨ وزيرًا خلافًا للمادة الخامسة من الميثاق التي تنص على ألا يتجاوز العدد ٢٥ وزيرًا[١١] ولتوصيات الحوار الوطني الشامل وقانون تمكين المرأة[١٢]. كما لم يتم الوفاء بتعهدات تشكيل حكومة توافقية أو وحدة وطنية، إذ سيطر العسكر على الوزارات السيادية واستولت حركة ٥يونيو على سبع حقائب من الدرجة الثانية، إضافة إلى رئاسة الوزراء وحظيت الحركات المسلحة الشمالية (تنسيقية الحركات الأزوادية ومجموعة الحركات الموالية لباماكو) بأربع وزارات هامشية[١٣].

وتتمثل أوّليّات حكومة الدكتور ميغا فيما يلي: استعادة الأمن والاستقرار، إجراء تعديلات دستورية وفقًا للمادة ١١٨ من الدستور وإصلاحات سياسية، مكافحة الفساد والإفلات من العقاب، تخفيض نفقات الدولة،

(8) Mohamed Ag Ismail,» Malgré l'installation des organes de la transition, l'espoir d'un nouveau Mali risque de se transformer à un cauchemar, "*Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales*", January 18, 2021

(9) "Décret No 2020-0072/PT-RM du 1er octobre2020 portant promulgation de la charte de la transition," *Journal officiel de la république du Mali*, October 2, 2020:3.

(10) "Mali : un nouveau gouvernement formé, des militaires toujours aux postes-clés," *Le Monde*, June 11, 2021, https://www.lemonde.fr/afrique/article/2021/06/11/mali-un-nouveau-gouvernement-forme-des-militaires-toujours-aux-postes-cles_6083801_3212.html.

(11) "Décret No 2020-0072/PT-RM du 1er octobre2020 portant promulgation de la charte de la transition."

(12) "Mali: de vives critiques contre le nouveau gouvernement," *DW*, June 14, 2021, https://www.dw.com/fr/mali-de-vives-critiques-contre-le-nouveau-gouvernement/a-57879535

(13) "Nouveau gouvernement au Mali: Choguel Maïga dévoile son équipe," *Jeune Afrique*, June 11, 2021, https://www.jeuneafrique.com/1187213/politique/nouveau-gouvernement-au-mali-choguel-maiga-devoile-son-equipe/

تنظيم جلسات الحوار الوطني على مستوى الجمهورية لوضع أسس إعادة بناء الدولة، تعديل اتفاقية السلم والمصالحة المنبثقة عن مسار الجزائر، تقديم المتهمين في قتل متظاهري يونيو ٢٠٢٠م للعدالة، إنشاء هيئة مستقلة ووحيدة لإدارة الانتخابات واحترام المدة بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة في فبراير ٢٠٢١م[١٤].

أما فرص المرحلة الانتقالية الثانية، فيمكن تلخيصها فيما يلي

١- الخبرة في إدارة الانقلابات

وبما أن جمهورية مالي صارت رائدة في مجال الانقلابات على المستوى الإقليمي، فقد كسب شعبها وساستها قدرة التكيف والتعامل مع الأمر الواقع. كما أصبح لدى هؤلاء الضباط خبرة في العمليات الانقلابية؛ إذ استفادوا من الأخطاء السابقة سواء أثناء مشاركتهم في انقلاب ٢٠١٢م بقيادة الكابتن سانوغو ضد نظام أمادو تماني توري أو عبر تنفيذ انقلاب أغسطس الماضي على نظام كيتا واحتكار إدارة المرحلة الانتقالية خلال عدة شهور. وقد كوّنوا خلالها شبكة من العلاقات مع بعض رؤساء الدول في البيئتين الإقليمية والدولية. ويرى البعض بأن هذه الخبرة والعلاقات كانت وراء عدم فرض عقوبات على مالي من قبل الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا رغم الضغوط الفرنسية على الدول الفرنكفونية[١٥].

٢- تأييد القوى الوطنية للمرحلة الانتقالية الثانية

لقد بادر غويتا قبل صدور بيان استقالة الرئيس المخلوع بدعوة بعض القوى السياسية كحركة ٥ يونيو إلى الثكنة العسكرية بكاتي للتفاهمات وبحثًا عن التأييد الداخلي ضد الضغوطات الخارجية، ونجح في كسب ثقة معظم القوى السياسية مقابل مساومات سياسية كتخصيص الوزارة الأولى وبعض الحقائب لحركة ٥يونيو، كما تمكن من إقناع تنسيقية الحركات الأزوادية في المشاركة ودعم المرحلة الانتقالية مقابل تعهدات تنفيذ اتفاقية الجزائر والوفاء بوعوده السابقة هذه المرة[١٦].

ويجري رئيس الوزراء هذا الأسبوع مشاورات مع النقابات العمالية والجمعيات الدينية كالمجلس الإسلامي الأعلى ومنظمات المجتمع والقيادات التقليدية ومؤسسي باماكو؛ لكسب ودها كبديل للأحزاب التي بدأت تهاجم أداءه. لذا، من المتوقع أن يعطي النظام مزيدًا من الشرعية والمصداقية وفي إقناع الرافضين لأحداث ٢٤مايو -على المستوى الوطني والدولي- بالتعامل مع الإدارة الجديدة ودعمها لتحقيق أهداف المرحلة.

(14) Boureima Guindo, "Transition : Les 7 priorités du gouvernement Choguel Kokalla Maïga," *Journal en Ligne Fasomali*, June 14, 2021.

(15) Laetitia Lago Dregnounou, "Mali : les sanctions de la Cedeao plutôt bien acceuillies à Bamako," *Africa News*, May 31, 2021, https://fr.africanews.com/2021/05/31/mali-les-sanctions-de-la-cedeao-plutot-bien-acceuillies-a-bamako/.

(16) Entretien téléphonique avec Mahmoud Ag Aghlay, Responsable de la Coordination des Mouvements de l'Azawad, June 12, 2021.

ويعد نجاح غويتا في إقناع الجناح المتشدد من حركة ٥ يونيو المتمثل في الدكتور شوغيل ميغا والقريب من الإمام محمود ديكو (السلطة الروحية للحراك) في التحالف معه أكبر إنجاز له للَملمة الشمل منذ الانقلاب الأول. لأن هذا الجناح هو الأكثر تأثيرًا في الشارع على الأقل ومواقفه المناوئة للأنظمة السابقة (كيتا وباه أنداو) منحته مزيدًا من المصداقية والشرعية، ويعد في الوقت نفسه أكثر ترحيبًا بالحوار مع الإسلاميين الماليين ونقدًا للسياسات الفرنسية في مالي. وقد تنجح هذه القيادة المختلطة -العسكر وحركة ٥ يونيو- في وضع أسس التغيير وتحديدًا تلك المطروحة من قبل الجميع والمنصوص بها في ميثاق المرحلة الانتقالية إذا تمكنت من تنفيذ بعض أولوياتها في أسرع وقت ممكن.

٣- تفاهم دولي والاستعداد للتعاون مع باماكو

وعلى الرغم من إدانة المجتمع الدولي للعملية الانقلابية ومطالبته الانقلابيين بالعودة إلى ثكناتهم والوفاء بالتزاماتهم وتسليم السلطة للمدنيين عبر إجراء الانتخابات العامة المقررة نهاية العام الجاري وفبراير ٢٠٢٢م، إلا أن المواقف الدولية تغيرت هذه المرة عن انقلاب أغسطس الماضي، حيث اكتفت غالبية الدول والمنظمات بالتنديد دون فرض عقوبات كتلك التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من غلق الحدود وفرض عقوبات اقتصادية[١٧]. وقد سوَّغت منظمة الغرب الإفريقية قرارها الإيجابي بعدم عقاب الشعب المالي الذي يعاني أزمات متعددة منذ ٢٠١٢م، خصوصا أن غويتا بادر قبل القمة الاستثنائية للمنظمة حول مالي بالإعلان عن منح رئاسة الوزراء للمعارضة التي لعبت دورًا محوريًّا في سقوط كيتا ٢٠٢٠م.

كما أن تداعيات تعليق عضوية جمهورية مالي من بعض المنظمات كالجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، الاتحاد الإفريقي، المنظمة الفرنكفونية والبنك الدولي ستكون محدودة للغاية؛ إذ لا تتجاوز تقليصا مؤقتا لدور مالي الخارجي نتيجة عدم مشاركتها في التصويت وحرمان الماليين للترشح لمناصب شاغرة والتمثيل لدى المؤسسات الفرعية التابعة لهذه المنظمات.

وقد يساهم تعيين الدبلوماسي المخضرم عبد الله جوب وزيرا للخارجية في إقناع المجتمع الدولي أو على الأقل بعض الجهات باستمرار تدفق المساعدات الإنسانية ومحاربة الإرهاب كخطوة أولى، تمهيدًا لاستعادة مالي مكانتها الدولية. ولا ننسى بأن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قد علَّقت تعاونها العسكري والأمني مع سلطات باماكو منذ الانقلاب إلى أن تُشكّل هيئات المرحلة الانتقالية[١٨]؛ بينما كان الموقف الروسي مؤيدا للوضع الجديد، إذ يشير بعض المراقبين إلى العلاقات التي تربط بين مدبري الانقلاب

(17) "Declaration Des Chefs D'état Et De Government De La Cedeao sur Le Mali," Ecowas Commission, October 5, 2020, https://www.ecowas.int/wp-content/uploads/2020/10/Fr_Declaration-levee-de-sanctions-Mali-Octobre-2020.pdf

(18) Berger, "Évaluer les opportunités et les défis de la RSS pendant la transition au Mali."

العقيد ساديو كمارا وزير الدفاع والرئيس غويتا وموسكو، خاصةً أنهما قد تلقيا تدريباتهما في روسيا، ويحملان نظرة سلبية إزاء الانخراط الفرنسي في المنطقة[١٩].

تحديات الإدارة الجديدة

يواجه حكام مالي الجدد عدة تحديات على جميع الأصعدة، ومن أبرزها ضمان استمرار دعم معظم القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والحركات الأزوادية للأولويات المطروحة وصعوبة تحقيقها في غضون ثمانية أشهر في ظل التباين في المواقف، الذي تجلى عقب تشكيل الحكومة التي وصفت بغير التوافقية[٢٠]، والإعلان عن أولويات كثيرة تتطلب وقتا متسعا وموارد لتحقيقها. بل أصبحت بعض الأحزاب السياسية تشك في نيات السلطة الجديدة، وتطالب بعقد حوار وطني شامل لإعادة النظر في هذه الأولويات[٢١]. كما يتخوف المجتمع الدولي من عدم قدرة السلطات الجديدة من الوفاء بتعهداتها من ناحية، ومن انتقال عدوى الانقلابات إلى دول الجوار، خصوصا أنه وقَعت مؤخرا محاولات فاشلة في النيجر.

١- إعادة الأمن والاستقرار

تعد المشكلة الأمنية التي تعانيها البلاد منذ ٢٠١٢م من أبرز تحديات الوقت الراهن، خصوصا أنها تتفاقم يوما بعد يوم رغم الحضور المكثف للقوات الأممية والفرنسية والإقليمية؛ بل تعد المسوِّغ الرئيس لتراكم الانقلابات حتى الآن، كما قد تكون هناك انعكاسات سلبية في الساحة نتيجة تعليق فرنسا للعمليات المشتركة مع الجيش المالي، فضلا عن تلك المرتبطة بإنهاء مهمة برخان أو على الأقل تخفيضها إلى المئات فقط، في إطار دولي جديد حسب خطاب الرئيس الفرنسي الأخير. وقد تستغل التنظيمات الإرهابية الناشطة في المنطقة انشغال السلطات المالية بالتفاهمات السياسية في باماكو والقرار الفرنسي المتعلق بقوات برخان وتعليق التعاون الدولي مع مالي في الجانب الأمني، لتوسيع نفوذها وتعزيز حضورها والحصول على المزيد من الأوراق ونقاط القوة. ومن الجدير بالذكر أن الأوضاع الأمنية تزداد تدهورا يوما بعد يوم في البلاد، ليس في الولايات الشمالية والوسط فحسب، بل في منطقتي الجنوب والغرب جميعا في حالة من انعدام الأمن التام، مع وقوع هجمات إرهابية في ولايات كاي وكوليكورو وسيغو[٢٢].

(١٩) عدنان موسى، «حرب «بالوكالة» وصراع «أجنحة»: ماذا تعني التطورات الأخيرة في مالي؟»، مركز الدراسات الإستراتيجية، (٢٨، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ٢١، يونيو، ٢٠٢١م، http://rcssegypt.com/3710

(20) "Réactions suite à la formation du nouveau gouvernement : "C'est un gouvernement exclusif de 28 membres qui a été rendu public"," *Mali CTU*, June 15, 2021, https://2u.pw/Qm7C8.

(21) "Communiqué du parena sur le gouvernement choguel maïga," *Mandé Infos*, June 11, 2021.

(22) Mady Ibrahim Kante, "Le Mali vers le Chao ? un pays dans l'incertitude," *Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales*, May 29, 2021.

وبناء على ذلك سيصعب على السلطات الانتقالية استعادة الأمن والاستقرار خلال تسعة أشهر في الوقت الذي عجز فيه ١٥,١٠٠ جنديّ أمميّ وفرنسيّ، إضافة إلى الجيش المالي وقوات تجمع دول الساحل الخمسة في استعادة الأمن منذ سنين. وقد سبق أن تظاهر آلاف المواطنين في ميدان الاستقلال بباماكو عام ٢٠١٩م ضد الوجود الفرنسي ومطالبين برحيل القوات الأجنبية ما دامت عاجزة عن تأمين المواطنين.

٢- التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية

فعلى الرغم من شبه الإجماع على ضرورة القيام بها، إلا أن الخلافات لا تزال قائمة حول طبيعة نظام الحكم المناسب لمالي وكذلك المؤسسات وتوزيع الصلاحيات ونظام الانتخابات، فنجد الأحزاب التقليدية تطالب بتغيير في الأداء وعلى مراحل، بينما تسعى حركة ٥ يونيو إلى تغيير جذري ومباشر؛ بل رفضت المشاركة في حكومة مختار الثانية إن لم يتعهد بالالتزام بها كمحاربة الفساد، تحسين مستوى المعيشة في البلاد، إجراء لقاءات وطنية لبلورة رؤية وطنية للإصلاحات المؤسساتية، تعديل اتفاقية الجزائر، إنشاء هيئة موحدة ومستقلة لإدارة العملية الانتخابية[٢٣]. بينما تعد أحزاب الأغلبية السابقة كالتجمع من أجل مالي وحزب النهضة الوطنية أنه يتعين على رئيس الوزراء تعديل أولوياته وتقليصها في تنظيم الانتخابات العامة في موعدها، ويُخطط لها بمشاركة جميع القوى الوطنية[٢٤]. وقد أصبح بعض المراقبين والأحزاب السياسية يشكّون في نيّاتهم فيما يتعلق باحترام الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية؛ لأن الإصلاحات المعلن عنها لا يمكن تحقيقها في ثمانية أشهر[٢٥].

٣- تطبيق اتفاق السلم والمصالحة المنبثقة عن مسار الجزائر

تأتي الذكرى السادسة (٢٠ يونيو٢٠١٥-٢٠ يونيو ٢٠٢١م) من توقيع اتفاق السلم والمصالحة المنبثقة عن مسار الجزائر في ظروف سياسية وأمنية أكثر تعقيدا، حيث لم تزل القضايا السياسية والأمنية والتنموية الرئيسة بعيدة التنفيذ، على الرغم من أنه كان من المقرر أن يتم تنفيذه بعد سنتين من التوقيع. وفي هذه المناسبة، عقد ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية بباماكو مؤتمرا صحفيا ووصفوا ما تم من إنجازات بأنه يخص الموضوعات الثانوية بدلا من المسائل الرئيسة، وأشاروا إلى بعض العراقيل ومنها[٢٦]: عدم الاستقرار السياسي الناجم عن التغييرات الوزارية المتكررة وعدم الالتزام بما يُتفق عليه، سوء فهم الاتفاق والمطالبة

(23) Aïssatou Diallo et Bokar Sangaré, "Mali : face à Bah N'Daw, le M5 demande la dissolution du gouvernement," *Jeune Afrique*, May 7, 2021

(24) Oumar Diakité, "Conduite de la Transition : les avis contrastés des partis politiques," *L'ESSOR*, June 19, 2021, https://www.lessormali.com/conduite-de-la-transition-les-avis-contrastes-des-partis-politiques.

(25) Youssouf Konaré, "Transition au Mali : Vers le non-respect du délai par les militaires," *Mali Web*, June 9, 2021, https://www.maliweb.net/societe/transition-au-mali-vers-le-non-respect-du-delai-par-les-militaires-2931425.html.

(26) Coordination des Mouvements de l'Azawad, "Accord d'Alger, 6 ans après la signature : Bilan, Obstacles et Perspectives," (Bamako : Conférence de presse maison de la presse, 2021).

المستمرة بتعديله، عدم استعداد الدولة في المضي قدما في الإصلاحات السياسية والمؤسسية، سوء نية الدولة في تفسير واضح للاتفاق للشعب لكي يتفاعل معه وانعدام الثقة بين الأطراف.

وتتحفظ السلطات الجديدة على بعض بنود الاتفاق رغم تعهدها بتنفيذه، ولذا تطالب بتعديله، إذ ترى كثير من القوى الوطنية وعلى رأسها حركة ٥يونيو، التي ترأس الحكومة وتطالب بتغيير جذري لبعض بنوده كتلك المتعلقة بانتخاب الولاة، ميزانية الولايات وصلاحياتها، إعادة تشكيل الجيش ونسبة مشاركة الشماليين فيه إلخ[٢٧]. بينما تعدها تنسيقية الحركات الأزوادية مكسبها الأبرز في هذا الاتفاق وأي مساس بها يعد خرقا للعملية السلمية برمتها.

ويبقى التساؤل مطروحا حول مواد الاتفاقية التي ستُنفّذ، وكذلك البدائل التي ستطرح في التعديل المرتقب. وقد سبق أن استغل النظام رفض الشارع لهذه الاتفاقية للمماطلة، فعلى سبيل المثال، عندما قرر كيتا عام ٢٠١٧م إجراء التعديلات الدستورية لإدراج المواد الأساسية من الاتفاقية في الدستور، حيث قامت مظاهرات مناهضة للتعديل الدستوري[٢٨].

٤- إدارة التنافس الفرنسي-الروسي على مالي

لقد كشف الانقلاب في مالي مدى الصراع الفرنسي والروسي على النفوذ في البلاد، إذ كانت مواقفهما متباينة في اجتماعات مجلس الأمن، حيث أفشلت روسيا المشروع الفرنسي لفرض عقوبات على الانقلابيين. ولذا بادر وزير الدفاع بعقد لقاء مع السفير الروسي، وذلك عقب تظاهر العشرات من الماليين مؤخرا أمام السفارة الروسية للمطالبة بتعاون عسكري فعال وقوي مع الروس[٢٩]. بينما يطالب الشارع في باماكو بالخروج الفرنسي من البلاد ويندد بسياساتها في المنطقة. كما اتهمت باريس باماكو بالتوجه نحو الراديكالية الإسلامية والعجز في السيطرة الإدارية والأمنية على المناطق التي حررتها القوات الفرنسية.

وقد سبق أن كانت مالي محل صراع بين المعسكرين الغربي والسوفيتي في الستينيات، وحظيت بدعم اقتصادي وعسكري كبيرين من قبل الاتحاد السوفيتي؛ لذا نجد أن العلاقات العسكرية بين البلدين متجذرة من حيث تدريب الجيش المالي وتسليحه[٣٠]. وبهذا تصبح القيادة الجديدة بين مطرقة الرغبة في الانفتاح

(27) Adib Bencherif, "Le Mali post "Accord d'Alger" : une période intérimaire entre conflits et négociations," Politique Africaine, June 2018: 180.

(28) Kalilou Barry, "Retour sur les mobilisations contre le projet de revision de la constitution du 25 fevrier 1992 au mali : quand l'element declencheur de la contestation est pris pour son but ultime," Thinking Africa, November, 2017, http://www.thinkingafrica.org/V2/wp-content/uploads/2017/12/nap_63_mali-kalilou-1.pdf.

(29) "Répercussions possibles après la suspension par la France de ses opérations militaires conjointes au Mali," Centre français de recherche et d'analyse des politiques internationales, June 19, 2021, https://cfrp24.com/repercussions-possibles-apres-la-suspension-par-la-france-de-ses-operations-militaires-conjointes-au-mali/.

(30) Manon Touron, "Le Mali,1960-1968 Exporter la Guerre froide dans le pré carré français," *Bulletin de l'Institut Pierre Renouvin*, 2017, https://www.cairn.info/revue-bulletin-de-l-institut-pierre-renouvin-2017-1-page-83.htm.

تجاه الروس وسندان الحفاظ على المصالح المشتركة مع الحليف التقليدي في ظل تنافس الدولتين على الحصول على نصيب الأسد من ثروات مالي.

ختاما، يمثل إجراء التعديلات الدستورية وفقا للمادة ١١٨ تحديا حقيقيا في الوقت الراهن، حيث يصعب سيطرة الدولة على جميع التراب الوطني كشرط أساسي للتعديل الدستوري وفقا للمادة المذكورة أعلاه. كما أن تحقيق الإصلاحات السياسية والمؤسسية، والحد من مصاريف الدولة، وإضفاء الطابع الأخلاقي على الحياة العامة، وإنهاء الإفلات من العقاب، وتلبية جزء كبير من المطالب الاجتماعية- تستدعي تهيئة الظروف الأمنية لعودة الإدارة، لا سيما في المناطق الأكثر تضررا من الأزمة الحالية، وذلك عبْر لمِّ الشمل وتعزيز القدرات العسكرية والأمنية، تفعيل اتفاقية الجزائر، إضافة إلى حوار مع الجماعات المتطرفة المحلية في إطار الثوابت الوطنية.

لكن قد تساهم مشاركة جناح محمود ديكو من حركة يونيو في السلطة إلى تحقيق بعض الأوليات المعلنة، وبناء عليه سيسمح المجتمع الدولي بتأجيل الانتخابات إلى أواخر ٢٠٢٢م، كي تتمكن السلطات من وضع أسس لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة. كما أن التعاون مع جميع القوى الخارجية هو الأنسب لمالي في ظل الظروف الداخلية والعالمية الراهنة.

ما بين التصوف والنفوذ الإيراني: معضلة غرب إفريقيا الجديدة

د. **عبير ذكي** - باحثة سياسية - القاهرة.

يعدّ الدّين أحد أهمّ العناصر الفعّالة في الحياة الإفريقيّة؛ فهو جزء لا يتجزّأ من الذهن الإفريقي، ولا يوجد نظام سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي للقبائل الإفريقية لا يستند إلى فكرة دينيّة، لذلك من الصعوبة بمكان فصل الدين عن الحياة السياسية والاجتماعية في إفريقيا، فقد منحت الأديان زخمًا للوعي الديني التقليدي في إفريقيا، فعلى سبيل المثال؛ دمج بعض المسلمين الأفارقة المعتقدات الطبيعية في عقيدته للتعبير عن واقعه الإفريقي، فنجد أن الطريقة المريدية في السنغال قد دمجت بالتعاليم الطبيعية الخاصة بقبيلة الولوف.

لذلك كانت الطُّرق الصوفية في معظم الأحوال البديل المفضل لمعظم معتنقي الديانات الطبيعية، ومن ثم كان للتعاليم الصوفية حضور قوي في غرب إفريقيا؛ وهي التعاليم التي أسهمت في إيجاد هوية ذات طبيعة مسالمة وشكل من أشكال التدين المعتدل ينتمي إلى المذهب السني المالكي، وفي طور جديد على مسلمي إفريقيا بدأت ظاهرة التشيع بصيغته الإيرانية الإثني عشرية في الانتشار النسبي؛ وبخاصة في غرب القارة حيث الكثافة الإسلامية الأكبر على مستوى القارة.

فاستطاعت الدعاية الإيرانية اختراق النسيج الديني بالسعي نحو إيجاد "طائفة شيعية" على الرغم من الاختلاف الإثني في المنطقة، مخترقة النسيج السني عن طريق حاضنات فكرية لنشر أيديولوجية ولاية الفقيه بهدف مد نفوذ مدني، وسياسي، وأخيرًا عسكري للدرجة التي ساهمت بها في تأسيس حزب الله في نيجيريا والسنغال، الأمر الذي يشكل تحدّيًا للصوفية ويطرح تساؤلًا حول إمكانية الصوفية في الحفاظ على موروثها؛ ولا سيما أنها تملك الشكل التنظيمي الذي يمكنها من التماس مع كل القبائل في مختلف الأماكن وباختلاف الإثنيات؛ وبخاصة مع وجود الاستقطاب الديني الذي يسود العالم، وهذا ما ستحاول هذه الورقة البحثية الإجابة عنه.

تاريخ الصوفية في غرب إفريقيا

ظهرت الصوفية في غرب إفريقيا في القرن الخامس عشر الميلادي على أيدي رجال من "توات" بتمبوكتو، ومنها امتدوا إلى نيجيريا ومن ثم إلى باقي الإقليم، واتسمت الطرق الصوفية في إفريقيا بكونها رابطة روحية قوية تحت قيادة مسموعة ومتبوعة، إضافة إلى تأسيسها للعديد من المؤسسات والمعاهد الثقافية للدرجة التي أصبحت فيها الصوفية سمة من سمات الإسلام الإفريقي[١]، وبناءً عليه فقد تجاوزت الطرق الصوفية البعد الديني والتقليدي المتعارف عليه، فانخرط العديد من الشيوخ في محاربة الاستعمار؛ فقاد بعض زعمائها عمليات عسكرية مسلحة ضد الاستعمار، ولعل أشهرهم "الحاج عمر تال الفوتي" من الطريقة التيجانية في السنغال، و"الشيخ ماء العينين بن الشيخ محمد فاضل" في موريتانيا، كما كان للصوفية دور حاسم في نزع فتيل العديد من الخلافات السياسية.

فقد عمدت بعض الأنظمة السياسية إلى الاستعانة بالطرق الصوفية كظهير ديني في الانتخابات والتحالفات السياسية لكثرة الأتباع، ففي السنغال مثلًا ومع علمانيّة الدولة التي أقرها الدستور، تأتي الصوفية مرتبةً أولى لأي نظام سياسي يحكم بها، ومنها يستمد «شرعيته» كما حدث مع الرئيس السنغالي «ليوبولد سيدار سنجور» والمنتمي إلى الطائفة الكاثوليكية في بلد يعتنق نحو ٩٥٪ من سكانه الإسلام[٢].

في حين استطاعت الطرق الصوفية «عزل» الرئيس السنغالي «عبدو ضيوف»، متهمين إياه بدفع البلاد إلى علمانية تبتعد عن الروحانيات، ودعموا الرئيس «عبد الله واد» المنتمي إلى الطريقة المريدية، وقد بلغ نفوذ الحركات الصوفية في إفريقيا إلى الحد الذي مكنها من التأثير السياسي الخارجي فيما عرف باسم الدبلوماسية الروحية، والتي تبلورت من خلال الطريقة التيجانية التي تمتلك امتدادات في العديد من بلدان العالم؛ فساهمت هذه الطريقة بتوطيد أواصر التعاون بين مصر والسنغال إبان حقبة الستينيات من القرن الماضي، عن طريق الصداقة بين الرئيس المصري «جمال عبد الناصر» وشيخ الطريقة التيجانية في ذلك الوقت «إبراهيم إنياس»[٣].

إضافة إلى استخدام الطرق الصوفية كحائط صد أمام الحركات الدينية المتطرفة، كان من أبرز أسباب تأخير المد السلفي في إفريقيا هو الرفض الصوفي له، كما تلعب الطرق الصوفية دورًا اقتصاديًّا معتمدة على مشاريعها الاقتصادية الزراعية، فأتباع الطريقة المريدية لديهم سيطرة كبيرة على مزارع الفول السوداني

(١) موسى عبد السلام أبيكن، «التصوف الإسلامي في غرب إفريقيا»، **مجلة حوليات التراث ١٣**، (الجزائر: جامعة مستغانم، ٢٠٠٣م)، ٢٢.

(٢) صلاح الدين حسين، «الصوفية في السنغال.. روحية افترست التطرف»، **حفريات**، (٢٠، أكتوبر، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ١٤، أبريل، ٢٠٢١م، http://www.hafryat.com/ar/blog/الصوفية-في-السنغال-روحية-افترست-التطرف

(٣) نورا بنداري، «الصوفية في السنغال.. دلالات التأثير السياسي والتغلغل الاقتصادي»، **مركز سيمو-باريس**، (١٥، أغسطس، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ١٦، أبريل، ٢٠٢١م، https://www.almarjie-paris.com/3361

في السنغال، ويعد مشايخ الطريقة المريدية من أبرز الفاعلين الاقتصاديين لمد خزانة الدولة في السنغال بالعملات الأجنبية من خلال احتفالاتهم السنوية[٤].

تاريخ التشيع في إفريقيا

تعد منطقة غرب إفريقيا أكبر كتلة مسلمة في القارة فهي تضم: بوركينا فاسو، موريتانيا، السنغال، غامبيا، الجابون، غينيا بيساو، غينيا كوناكري، مالي، ساحل العاج، غانا، النيجر، نيجيريا، سيراليون، توغو، بنين، الرأس الأخضر، وبلغ عدد المسلمون في منطقة غرب أفريقيا خلال عام ٢٠١٠م نحو ١٥٩ مليون مسلم غالبيتهم من السنة[٥]، ومن المتوقع أن يزداد عدد المسلمون بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٣٠ على أن يصل عددهم إلى نحو ٢٥٧ مليون بحلول عام ٢٠٣٠م[٦]، وذلك إلى جانب البعد الإستراتيجي الحيوي للمنطقة في التجارة الدولية، واشتراك دول المنطقة في عدة قواسم مشتركة مثل تجمع الإيكواس والثقافة الفرانكوفونية المشتركة مع وجود حدود مفتوحة، وعمومًا يمكننا القول إن المنطقة تشكل ثقلًا ونفوذًا لا يستهان به.

وكانت النواة الأولى للتشيع هي المرحلة اللبنانية، فقد توافد المهاجرون اللبنانيون في النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلى المستعمرات الفرنسية، وقد ازداد نفوذهم بتقلدهم بعض المناصب العليا، فوفّر لهم حماية قانونية وغطاءً سياسيًّا[٧]، وتلا تلك المرحلة التي كان النشاط الدعوي اللبناني يسير فيها على قدم وساق، واستطاعوا السيطرة على أسواق الماس والسلاح في تلك المنطقة، إضافة إلى سيطرتهم على تجارة المنسوجات في المدن الكبرى، وتنوعت استثماراتهم في مجالات الفندقة والصناعات الخفيفة، وعمومًا ساعدوا على تنوع التجارة الخارجية لهذه الدول وتمكنوا من كسر هيمنة الشركات الاستعمارية الكبرى.

ثم تلا ذلك توافد دفعات أخرى من اللبنانيين مع نشوب الحرب الأهلية في سبعينيات القرن الماضي والذين ساهموا مجددًا في نشر التشيع، ولا يمكن تجاهل دور اللبناني «عبد المنعم الزين» الذي كلَّفه الإمام "موسى

---

(٤) بنداري، «الصوفية في السنغال.. دلالات التأثير السياسي والتغلغل الاقتصادي».

(٥) يبلغ عدد سكانها نحو ٤١٢ مليون نسمة منهم نحو ٢٠٠ مليون مسلم في ٢٠٢١م،
"West African Population," *World Meters*, accessed June 20, 2021,
https://www.worldometers.info/world-population/western-africa-population/.

(6) "The Future of the Global Muslim Population," *Pew Research Center*, January 27, 2011,
https://www.pewforum.org/2011/01/27/future-of-the-global-muslim-population-regional-sub-saharan-africa/

(٧) محمد الأمين سوادغو، «انتشار التشيع وتأثيره في النسيج الاجتماعي في غرب إفريقيا»، **مجلة قراءات إفريقية**، (٢، يونيو، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ١٧، أبريل، ٢٠٢١م،
http://www.qiraatafrican.com/home/new/انتشار-التشيع-وتأثيره-في-النسيج-الاجتماعي-في-غرب-إفريقيا#sthash.wvFyHp4F.2DN3RGk7.dpbs

الصدر" بنشر التشيع في السنغال، واستطاع تأدية دوره بنجاح[٨]، واستتبع ذلك بأولى المراحل الإيرانية، التي بدأت في الستينيات ثم تبلورت في ثمانينيات القرن الماضي بالطرق الدبلوماسية التقليدية، ومنها بدأت مرحلة مأسسة النفوذ الإيراني، فبعد (الثورة الاسلامية) اتجهت إيران إلى تصدير فكر هذه الثورة، كما يظهر في دستورها (المواد ١٥٢-١٥٥).

في حين تمتلك معظم دول المنطقة ثروات ضخمة من المعادن والموارد الطبيعية، إضافة إلى الطبيعة الجغرافية المتنوعة التي تتيح الاستفادة القصوى من التنوع الاقتصادي، إلا أن حكومات هذه المنطقة عجزت عن استغلالها الاستغلال الأمثل، مع ارتفاع معدلات الفقر، الأمر الذي أتاح التوغل الإيراني في المنطقة، وبناءً عليه فقد وجدت إيران أن القارة الإفريقية تعد بيئة ملائمة لها، لا سيما بعد توقيع عقوبات اقتصادية ضدها وانسحاب العديد من الاستثمارات الأجنبية، ونتج عن ذلك زيارة ثلاثة من رؤساء إيران للمنطقة (رفسنجاني، خاتمي، نجاد) للعمل على توطيد العلاقات الاقتصادية الإيرانية الإفريقية، فيما أسمته باقتصاد المقاومة لما يتضمنه من إمكانات جديدة لمواجهة عزلتها الاقتصادية، الأمر الذي دفعها إلى فتح المزيد من سفاراتها في إفريقيا[٩].

وزادت التجارة الإيرانية في إفريقيا تدريجيًّا فعلى سبيل المثال؛ مصانع تجميع السيارات، كما أقامت العديد من المصافي لتكرير النفط الإيراني، واستطاعت بيع النفط لهم بأسعار تفضيلية والذي يعاني الحظر في الأسواق العالمية، وإمدادهم بالغاز والكهرباء وبعض السلع الاستهلاكية، وعلى الرغم من هذا التوسع الاقتصادي الإيراني في إفريقيا، فإن إيران حققت مكاسب اقتصادية محدودة، الأمر الذي يؤكد أن إستراتيجية إيران في إفريقيا هي توجه سياسي في المقام الأول ولا تستند إلى أي أساس اقتصادي، فقد ساهمت في فك العزلة الاقتصادية الإيرانية نسبيًّا[١٠].

في حين استغلت إيران حاجة المنطقة الماسة للاستثمارات؛ فأقامت الكثير من المشروعات الاقتصادية في العديد من دول غرب إفريقيا، فقد عقدت شراكة مع غانا في القطاعين الزراعي والصناعي، إضافة إلى عمليات إنتاج النفط التي لجأت فيها غانا إلى إيران للاستفادة من خبرتها في عمليات التنقيب عن النفط، علاوة على ذلك فإن غانا تعد أكبر شريك تجاري لإيران في غرب إفريقيا، حيث وصل حجم التبادلات التجارية بينهم إلى ٣٦ مليون دولار أمريكي تقريبًا، ولزيادة مد النفوذ الإيراني ونشر أيديولوجية ولاية الفقيه تقدم إيران للطلاب في غانا منحًا دراسية لاستكمال دراستهم في إيران[١١].

(٨) علي عاطف حسان، «النفوذ الإيراني العسكري والمذهبي في إفريقيا»، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، (٢، مايو، ٢٠١٨م)، الاسترجاع في: ٢، أبريل، ٢٠٢١م، http://www.acrseg.org/40722

(9) Banafsheh Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," *King Faisal Center for Research and Islamic Studies*, June, 2021: 21-22, https://kfcris.com/ch/view/post/343.

(10) Sara Saïdi, "Iran in Africa: Ideology comes at the expense of diplomacy and business," *The Africa Report*, January 7, 2021, https://www.theafricareport.com/57225/iran-in-africa-ideology-comes-at-the-expense-of-diplomacy-and-business/

(11) Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," 67-69.

وأسَّست إيران خلال ثلاثة عقود عديدًا من الحوزات والمؤسسات الأهلية ومراكز تعليمية وثقافية وإعلامية تعمل على نشر التشيع الإيراني في المنطقة، فعلى سبيل المثال؛ قد لعبت جامعة مصطفى الإيرانية دورًا بارزًا في الترويج لذلك في السنغال؛ لما تقدمه من دعم ثقافي واجتماعي للطلاب إلى جانب دورها التعليمي، فضلًا على خضوعها لإشراف المرشد العام الإيراني، إضافة إلى بناء المساجد ودعم الطرق الصوفية في محاولة منها للاستفادة من العوامل المشتركة مع هذه الطرق، على سبيل المثال؛ التشابه بين عقيدة الولاية عند الصوفية والإمامة، والتأويل الباطني للنصوص، وهو الأمر الذي حقق نتائجه في العديد من دول غرب إفريقيا، وتحديدًا في غانا ونيجيريا والسنغال(١٢).

كذلك اعتمدت على إنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة؛ فأسست مصنعًا ضخمًا للسيارات في السنغال تلاه العديد من المشروعات المشتركة، وكذا المشاريع الخيرية التي أسستها إيران في المنطقة؛ وهي مشاريع تعتمد بالأساس على تقديم الدعم المالي للفقراء، وتقديم خدمات صحية؛ فأسست نحو ٦٨ وحدة صحية، وأسست نحو ٩٢ مؤسسة تعليمية من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الجامعية، وبحلول عام ٢٠٠٩م بلغت قيمة الصادرات الإيرانية إلى السنغال نحو ١٦ مليون دولار أمريكي(١٣).

وتمثَّل الأمر الأكثر أهمية في الإستراتيجية الإيرانية لنشر التشيع الإيراني في إنتاج مرجعيات محلية، عن طريق منح دراسية إيرانية في إيران تحت رعاية الحرس الثوري الإيراني، وتأسيس جامعات في إفريقيا في الوقت نفسه، أو تقديم دعم مباشر لقيادات دينية إفريقية؛ وهي القيادات التي تشيّعت وأصبحت أعلامًا مثل "إبراهيم الزاكزاكي" في نيجيريا(١٤)، وفي النطاق ذاته وقَّعت إيران اتفاقية مع نيجيريا في عام ٢٠١١م بشأن زيادة المعاملات التجارية بينهما وتطوير المشروعات الزراعية، وتهدف الاتفاقية إلى زيادة فرص إيران في تقديم الخدمات الصناعية والنفطية، ونتيجة لذلك زاد عدد أتباع إيران في نيجيريا بحلول عام ٢٠١٩م؛ إذ يُراوح عددهم ما بين ١٢ مليونًا و١٤ مليونًا(١٥).

وفي نطاق تعزيز دورها ونشر أيديولوجيا فقد ساعدت إيران في حل النزاعات الإفريقية التشادية، كما ساهم الهلال الأحمر الإيراني في تقديم المساعدات والدعم إلى الناجين من الكوارث في تشاد(١٦)، وإرسال ما يقرب من ٣٦ طنًّا من الأدوية إلى النيجر، أما غينيا فقد بلغ حجم التجارة بينهما نحو ٦ ملايين دولار أمريكي

---

(١٢) محمود عزت عبد الحافظ، «حزب الله وكيل طهران في غرب إفريقيا وإيران تستغل التصوف لنشر التشيع»، **مركز الخليج للأبحاث**، (٣٠، مايو، ٢٠٢١م)، الاسترجاع في: ١٤، يونيو، ٢٠٢١م،
https://www.araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=5645&catid=4454&Itemid=172

(13) Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," 110.

(١٤) بوزيدي يحيى، «التشيع في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء: دراسة مقارنة»، **الراصد**، (١٧، ديسمبر، ٢٠١٧م)، الاسترجاع في: ١٧، أبريل، ٢٠٢١م،-
https://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=8055

(15) Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," 104-106.

(16) Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," 44.

في عام ٢٠١٨م، وبحلول عام ٢٠٢٠ بلغ عدد الشيعة ٦٪ من إجمالي المسلمين في غينيا، كما حاولت إيران في السنوات الأخيرة تطوير علاقتها التجارية بمالي، ودعمها للتعليم في بناء المدارس والمراكز التعليمية والمساجد، من خلال وضع برنامج تعليمي لدعم الوجود الإيراني في مالي[١٧].

معضلة النفوذ الإيراني في غرب إفريقيا

لا يعد الانتماء إلى المذهب الشيعي في حد ذاته معضلة؛ فهو شكل من أشكال الإسلام المعترف به، ولقارة إفريقيا خاصية استيعاب أي مكون ديني وثقافي ودمجه في معتقداتها الطبيعية، فالقضية هنا ليست «التشيع» إنما ما ينتج عن تحول عدد كبير من السكان السنة إلى التشيع في إقليم متجانس ثقافيًّا ومذهبيًّا، فالآثار الاجتماعية المترتبة على هذا تتمثل في تفكيك النسيج الاجتماعي والوطني، هذا التفكك الذي قد يصل إلى حد التنافر والتناحر، فقد بلغ إلى درجة تحريم طرق الصلاة في مساجد طرق أخر في بعض الأحيان، وهو الأمر الذي يهدد بحروب طائفية ومذهبية في قارة تنتشر فيها مثل هذه النزاعات.

أما الشق الثاني في المعضلة؛ فهو سياسة العسكرة التي تنتهجها إيران وتدعمها بين أتباعها في إفريقيا، فالهدف ليس نشر المذهب فقط بل كسر العزلة المفروضة عليها باقتحام أراضٍ جديدة، والحضور في أماكن ذات ثقل عسكري واقتصادي، فعلى سبيل المثال؛ تسعى إيران للوجود في منطقة القرن الإفريقي مستخدمة سواحل إريتريا وجيبوتي لدعم قوات الحوثيين بالسلاح، بينما في غرب القارة ساهمت في تأسيس حزب الله في نيجيريا الذي أسّسه «إبراهيم الزاكزاكي» -أُطلق عليه حسن نصر الله الإفريقي- في محاولة للسيطرة على العملية السياسية في نيجيريا.

وقد أسس «الزاكزاكي» العديد من المنظمات الموالية لإيران للتغلغل داخل المجتمعات السنية؛ وهي خيرية، كمنظمة الشهداء، ومنظمة الزهراء، واستطاع تجنيد الكثيرين واستقطابهم للمذهب من خلال هذه المنظمات، وبالتبعية منحته هذه المنظمات زخمًا شعبيًّا وثقلًا سياسيًّا للدرجة التي أجَّجت المظاهرات حينما قُبِض عليه، كما أسس ثكنات عسكرية له في ولايات الشمال ذات الأغلبية المسلمة، مشتبكًا مع بعض الجماعات الشيعية في محاولة لبسط هيمنته، ففي عام ٢٠٠٧م اندلعت مواجهات عنيفة بين السنة والشيعة، ويذكر أن من قدَّم الدعم العسكري «للزاكزاكي» كان «علي أكبر طباطبائي» قائد عمليات فيلق القدس، وفي عام ٢٠١٠م ضُبطت شحنات أسلحة موجهة إلى «الزاكزاكي» من إيران، وأخيرًا اندلعت مواجهات عنيفة اعتقل على أثرها «الزاكزاكي» لمحاولته اغتيال قائد الجيش النيجيري عام ٢٠١٥م[١٨].

(17) Keynoush, "Revolutionary Iran's Africa Policy," 70-100.

(١٨) عبد الملك علي الحامدي، «التوغل الإيراني في القارة الإفريقية»، **المعهد الدولي للدراسات الإيرانية**، (يوليو، ٢٠١٦م)، الاسترجاع في: ١٨، أبريل، ٢٠٢١م، https://rasanah-iiis.org/مركز-الدراسات-و-البحوث/التوغل-الإيراني-في-القارة-الأفريقية/

كما استطاعت إيران في هذه الأثناء تدريب العديد من الأفارقة على حمل السلاح تحت ستار المؤسسات التعليمية والبعثات الإيرانية للأفارقة داخل إيران، حيث خضعوا للتدريبات تحت رعاية الحرس الثوري الإيراني بدعوى وقف خطر «الإرهاب السني» ووقف امتدادات الجماعات الإسلامية السنية المسلحة مثل داعش، وبدعم إيراني واجه الشيعة المحليون الجيش الوطني وجماعة بوكو حرام[١٩] في توسع جديد شمل الجانب الحكومي والمتمردين في آن واحد.

وجدير بالذكر أن نحو ١٢٪ من سكان نيجيريا المسلمين قد تحولوا إلى المذهب الشيعي على الرغم من أنه في عام ١٩٨٠م كان وجودهم شبه معدوم، بينما بلغت النسبة في تشاد نحو ٢١٪، وبلغت النسبة ٨٪ في غانا، ويمثل التشيع في غرب إفريقيا قيمة رمزية لإيران في ظل الاستقطاب الديني الطائفي، حيث يمثل توسعًا لرؤيتها للإسلام ويمنحها «زعامة» بالعالم الإسلامي مستخدمة إستراتيجية تقوم على مد نفوذ مدني أولًا، يليه النفوذ السياسي والعسكري لتحقيق ذلك[٢٠].

وفي هذا الإطار لا يمكن تجاهل تراجع الدور العربي السياسي والثقافي والاقتصادي في القارة الإفريقية؛ مما شجّع قوى إقليمية أخرى على الحضور بقوة مثل إسرائيل، وإيران مستغلين الحاجة الملحة لهذه الدول، التي تحتاج إلى الدعم على المستويات كافة، كما يجدر الإشارة إلى ضعف دور المؤسسات الإسلامية السنية وانخراط بعض هذه المؤسسات في دعم مؤسسات تيارات التشدد الديني، فأثَّر سلبًا على صورتها الذهنية لدى الأفارقة، وأتاح لإيران النجاح في سد الفراغ التي تركته تلك المؤسسات تزامنًا مع الدعوة بوقف خدمات، وتمويل الجماعات السنية بدعوى مكافحة الإرهاب.

إشكالات الطرقية الإفريقية في مواجهة المد الإيراني

تواجه الطرقية العديد من الإشكالات التي تعيق دورها التقليدي في غرب إفريقيا، فالصوفية تواجه بعض الجماعات السنية المناوئة لها بالأساس والذي يصل إلى درجة العداء السافر، هذا العداء الذي نتج عنه جدال ديني وثقافي، وتراشق بين الطرفين وصل إلى حد وصف الصوفية بالبدعة والخروج عن الدين وامتهان الشعوذة، واتهمت الطرقية في المقابل جماعات الإسلام السياسي بالإرهاب وتهديد الأمن والسلم الاجتماعيين، فدمَّرت بعض جماعات الإسلام السياسي عديدًا من الأضرحة والمزارات الخاصة بالصوفية، وتبادل الطرفان الاتهام بالعمالة لصالح أطراف خارجية، الأمر الذي عززه ما نسب للولايات المتحدة الأمريكية كونها ترى أن تعزيز الصوفية يمثل دعمًا لوجه «الإسلام المعتدل» في إفريقيا.

---

(١٩) إيمانويل كارجاريس، «صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر»، **Nato Review magazine**، الاسترجاع في: ٢٢، أبريل، ٢٠٢١م، https://www.nato.int/docu/review/2016/Also-in-2016/iran-regional-power-tehran-islamic/AR/index.htm

(٢٠) كارجاريس، «صعود إيران كقوة إقليمية: تمكين الشيعة وحدود هذا الأمر».

كذلك اتُّهم أقطاب الصوفية بكونهم أداة في يد الأنظمة الحاكمة، وهو الأمر الذي أثَّر عليهم سلبًا في أوساط المتدينين، هذا إلى جانب الاتهامات التي وجّهت للصوفية بكونها مهّدت الطريق أمام التشيّع في إفريقيا نظرًا للتشابهات العقائدية، بينما تتهم الصوفية بعض حركات الإسلام السياسي بتعظيم الأثر الشيعي الإيراني باحتفائهم بالثورة الخمينية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الصوفية لم تفقد دورها، لكنها تحتاج إلى إعادة تنظيم لهذا الدور، فالصوفية وحدها لن تستطيع مجابهة «عسكرة التشيع الإفريقي» أو «العسكرة الأصولية» بحكم افتقادها لهذا المكون؛ فهي بطبيعتها بناء ديني دعوي سلمي.

كما أنها لا تستطيع مجابهة التمويل الكبير الذي يقدم للطرفين بطبيعة الحال، على الرغم من كونها تمتلك دعمًا اقتصاديًّا خاصًّا بها لكنه لا يرقى لدعم الطرفين الآخرين في الصراع، فالصوفية تحتاج إلى دعم الأنظمة الحاكمة في الإقليم لكي تستطيع أداء دورها، الذي حُجِّم في إطار اتخاذ بعض الأنظمة خطوات للحد من خطورة الإسلام السياسي فأثر على المؤسسات الدينية المعتدلة، كذلك تحتاج الصوفية أن تمارس نهجًا جديدًا أكثر استيعابية للمتغيرات الاجتماعية والسياسية الجديدة، بعيدًا عن الانحيازات السياسية الحزبية والمصالح الوقتية، وبمنأى عن الصراعات والخلافات بين الطرق وبين بعضها بعضًا.

كما أصبح من متطلباتها تأسيس مؤسسات خاصة بها لديها قدرة على استيعاب الأجيال الجديدة بخلاف مؤسساتها القديمة، لكن الأمر الأهم هو احتمالية توجهها نحو تنقية عقائدها مما شابها من شوائب دُسّت عليها، مما يعزز من مكانتها بين الأفارقة فما زال الوقت مبكرًا للحفاظ على هذه المكانة والإرث التاريخي، كما نجحت الطرقية من قبل في تأخير وصول التطرف إلى إفريقيا في أواخر سبعينيات القرن الماضي، فما زال باستطاعتها مواجهة المد الإيراني، وبخاصة أنه لا يزال يواجه تحديات شعبية مما يحصره في أماكن منعزلة باستثناء نيجيريا والسنغال وساحل العاج.

خاتمة

إجمالًا لما سبق؛ فإن إفريقيا تعد حاضنة للأديان بما تشتمله من طوائف ومذاهب مختلفة، فضلًا على أنها ساهمت في الحد من انتشار التطرف، على الرغم من عدم وجود نفوذ عسكري لدى الصوفيين، هذا بالإضافة إلى اعتبار الصوفية الوجه «المعتدل» للإسلام في إفريقيا، الذي يكشف عن توجه مستقبلي للطرقية لمواكبة المتغيرات السياسة والثقافية والاجتماعية المحلية والدولية، وبخاصة أنها ما زالت تلعب دورًا شعبيًّا يؤهلها لمواجهة النفوذ الإيراني الديني والسياسي.

في حين استطاعت إيران أن تتحول إلى قوة إقليمية وتجد لها موقع قدم وحاضنة محدودة الامتداد في إفريقيا لكنها أكيدة، بما يؤهلها لكي تمارس بعض النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي -مهما كان نسبيًّا-

للدفاع عن مصالحها، فقد تمكنت إيران من نشر أيديولوجية ولاية الفقيه بالمفهوم الشيعي الإيراني في دول لم يكن بها وجود من قبل، وكان المدخل الأول لذلك هو العمل الخدماتي الخيري حال غياب المؤسسات المنوط بها ذلك، ولا سيما المؤسسات السنية، كما ساهم غياب الدور العربي في غرب إفريقيا في انتشار إيران، فلا مناص من حتمية التعاون بين الدول العربية والدول الغربية -المناهضة للدور الإيراني- لتحجيم دورها المتصاعد في غرب إفريقيا.